



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

**بدر الدين العيني ومنهجه النحوي في كتابه
(عمدة القاري شرح صحيح البخاري)
دراسة نحوية تحليلية**

**إعداد الطالب
موسى سالم إبراهيم أبو جليدان**

**إشراف
د/ عبد الهادي عبد الكريم محمد برهوم**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب /
قسم اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بغزة.

1430 هـ - 2009 م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (النِّسَاءُ، آيَةٌ: 113)

الإهداء

- إلى شيوخى وأساتذتى الذين أدين لهم بالحب والولاء والانتماء.
- إلى والدتى عليها رحمة الله فى دار البقاء، وإلى والدى شفاه الله وعافاه من كل داء.
- إلى زوجتى ينبوع الوفاء، وروض الطهارة والصفاء، وقد صحبتنى فى رحلتى المحفوفة بالعناء، فكانت مثلاً للعطاء، وعنواناً للمضاء.
- إلى أولادى وإخوانى وأحبابى الذين أمدونى بالدعاء.
- إلى الذين تعلقت قلوبهم بلغة القرآن، فذبوا عن حياضها تخرصات الأعداء، ولم يبخلوا عليها بالرعاية والاعتناء.
- إليهم جميعاً...أهدى أول ثمرات حصادى العلمى.
- سائلاً المولى عز وجل الثواب عليه فى دار الجزاء.

شكر وتقدير

بعد شكر الله - عز وجل - على خيره العميم، وفضله الجسيم، أتقدم بخالص الشكر وعميق التقدير من أستاذي التقدير الدكتور: عبد الهادي عبد الكريم برهوم على ما أسدل من نصح مفيد، وأغدق من توجيه سديد، حيث أفاض عليّ من صائب معارفه، وجميل لطائفه ما أنعش عزيمتي، وضاعف همتي، وفوق هذا وذاك خلقه الودود، وتواضعه المعهود، إذ أشعرني بأخوة حانية مبرأة من التعالي، وهكذا الكرام، يزدادون تواضعاً كلما ارتقى بهم المقام .

إن كريم الأصل كالغصن كلما ازداد من حمل تواضع وانحنى

وما أجمل أن يكسى العلم المنيع بخلق رفيع، لينهل الطلاب الصفات قبل المعلومات، ويجولوا في رياض الأخلاق قبل تصفح الأوراق، فمن لا يعجبك لحظه لن ينفحك لفظه، وأجزم بأن أستاذي أفادني لحظاً ولفظاً.

كما وأخص بالشكر الجزيل، والثناء الجميل، أستاذي الكريمين، اللذين تکرما بمناقشة بحثي ليخرج أحسن حالاً، وأعطر مآلاً، فبذلاً جهداً سميناً، ووقتاً ثميناً في مراجعة صفحاته، ووضع بصماتهما المشرقة على نتائجه وتوجيهاته، وهما الأستاذ الدكتور: محمود العامودي والذي صحبته في مسابقات الماجستير فوجدته ذهباً مسبوکاً ، وأدباً محبوباً، والدكتور الفاضل: أحمد الجديبة، وهو المليء في صمت، ولقد أحببته لما جُبل عليه من خشوع الهيئة وحسن السميت.

وشكري أقدمه لقلعة العلماء، ومحضن الشهداء، ومعقل الساسة والوزراء، وقاهرة الأعداء، الجامعة الإسلامية الشماء، والتي أتاحت لنا فرصة إكمال الدراسة، وأخص بالشكر كلية الآداب، وقسم اللغة العربية، وكذلك عمادة الدراسات العليا، ومكتبها الزاخرة.

كما وأشكر جمعية البتول ممثلة في رئيسها ومجلس إدارتها، إذ جعلوا المكتبة تحت تصرفي، وهياؤوا لي جواً مريحاً للنفس، ووسائل مُيسّرة للدرس، فأنست المقام في رحالهم، وسأبقى على حبهم ووصالهم.

وشكري موصول إلى أخي وحببي: أحمد الهسي، وقد تولى عبء الطباعة، وأفته مثلاً للسمع والطاعة، ولا أنسى المهندس الأديب: رمضان أبا لولي، والذي ظل رداءً لأحمد ومعيناً، فما كان عصياً ولا ضنيناً، وأشكر كل من أفادني بعبارة، أو نفعني بإشارة، أو هداني إلى صواب، أو أمدني بكتاب، ولئن أحصرتُ في بحثي أن أقدم لهم الشكر والثناء، فلهم عندي خالص الدعاء.

والله من وراء القصد

الباحث

موسى سالم إبراهيم أبو جليله

المقارنة

الحمد لله على عظيم آلائه، والشكر له سبحانه على سابغ نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه، وصفوة أوليائه، ومن سار على نهجه إلى يوم لقائه، وبعد: إن علم النحو من أشرف العلوم مكانة، وأجلها قدراً، فبه يُقوّم اللسان، ويُهذّب البيان، وهو السبيل إلى فهم القرآن، ودراسة أحاديث النبي ﷺ بدراية وإتقان، وكم من أحكام شرعية قامت على توجيهات نحوية، وما اختلاف الفقهاء في فروع الشريعة إلا ثمرة تباين الفهوم، والتي هي نتاج توجيهات نحوية متغايرة حول نص معلوم، مما يؤكد أن علوم اللغة نحواً و صرفاً وأدباً وبلاغةً بينها وبين العقيدة رباط وثيق، وهي إلى إدراك الشريعة وفهم الإسلام أسهل طريق .

والدرس النحوي معين لا ينضب على كثرة الباحثين، الذين ينهلون من وسائله، ويبسطون القول في عقب شمائله ، ولقد حظي كتاب الله تعالى بدراسات نحوية غزيرة ، أثرت الساحة النحوية بمؤلفات كثيرة ، إذ القرآن حجة عند النحاة بلا خلاف، ناهيك عن أنه معجز في ألفاظه ومعانيه، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن الحديث النبوي الشريف لقي إجماعاً من قِبَلِ النحاة؛ كونه عرضة لنسيان الرواة، وتدليس الجناة، ولا أرى في ذلك تبريراً يشفع لمن رهب وتردد، ولا ذريعة لمن تورع وتشدد.

أولاً/ أهمية البحث:

إن ميدان الحديث النبوي لم يخل من فرسان مغاوير، ونحاة مشاهير، خدموا السنة، وأتم الله بجهودهم المنة، وبدر الدين العيني واحد من أولئك الأفاضل، ولقد تناول في كتابه (عمدة القاري) مسائل نحوية دقيقة لطيفة ، تناثرت كالدُرر في خضم هذا السفر الوهاج. والباحث من خلال هذه الدراسة سيقوم ببيان المنهج النحوي للعيني من خلال الوقوف على مصادره، والاطلاع على شواهد، واستجلاء ما عنده من الأصول، ثم الوقوف على مصطلحاته وإعرابه للوصول إلى الهدف المأمول.

ثانياً / سبب اختيار الموضوع:

- التبرك بكلام الصادق المصدوق، عليّ أحظى بشفاعته، وأحشر في زمرته، ولقد بقي هذا الأمل يراودني، وأنا أهفو إلى دراسة ذات اتصال روحي بكتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ حتى حطت بي الرحال على ضفاف السنة.
- ندرة البحوث النحوية التي تناولت الأحاديث النبوية، فجل الدارسين ينجحون إلى القرآن بجسارة، ويتناقلون عن الحديث النبوي مع أنه الحجة الأقوى بعد كتاب الله تعالى.
- رتبة العيني وجلالة قدره لغة ونحواً ورواية ودراية، وخاصة في هذا الكتاب الذي حفل بالكثير من مسائل النحو والإعراب، فوددت أن أترصدها نفعاً لنفسي، وخدمة للطلاب.
- يعد كتاب العمدة من أشهر مصنفات العيني شيوخاً، وأكثرها ذيوماً، وأغزرها علماً، وأكبرها حجماً، وهو من كتب الشروح التي اهتمت بتناول الحديث النبوي من جوانب متعددة، كان النحو من أبرزها اعتناءً، وأكثرها جلاءً، ولقد كثرت فيه الآراء النحوية والتوجيهات الأصولية، فعزم الباحث أن يجمع هذه الآراء ويصنفها وفق المدارس النحوية، كاشفاً عن مكانة العيني وقدرته على التحليل والتعليل، والتفنيذ والتأصيل.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

- التعرف على الإمام العيني كأحد أعلام النحو إلى شهرته في باقي العلوم.
- الوقوف على آرائه النحوية المنثورة، واستكشاف منهجه في كتاب عمدة القاري.
- إثراء المكتبة العربية بجهد يساهم في تعزيز التراث النحوي من خلال ميراث العيني.
- فتح باب التنقيب ليلج منه الباحثون استكمالاً للمسير، واستقصاء لباقي جهود العيني في إنتاجه الوفير.
- تحديد المذهب النحوي للإمام العيني من خلال الكشف عن مصطلحاته وإعرابه وأصوله ومصادره وشواهد.

رابعاً / الصعوبات التي واجهت الباحث:

- السالك طريق العلم تعترضه العقبات، ويواجه الصعوبات، ومن يطلب الشهد تصبه إبر النحل، ولكن متى صح العزم وضح السبيل، والله تعالى وحده بكل جميل كفيل، ثم توجيهات مشرفي وأساتذتي أسأل الله لهم الثواب الجزيل في دار المقيل، ومن الصعوبات التي واجهتني:
- الظروف الأمنية الساخنة التي يشهدها القطاع عموماً، ومنطقتي الحدودية خصوصاً أحدث إرباكاً وإعاقة وانقطاعاً طوال المدة، ومن المعلوم أن الأمن والسكينة للباحث خير عُدّة.
 - افتقار المكتبة الجامعية في بلادنا إلى كثير من الكتب التي يحتاج إليها الدارسون، ويستعين بها الباحثون .
 - تعدد عناوين البحث وتشعبها ، ثم الكشف عنها في كتاب العمدة ألزم الباحث جهداً ضخماً، إذ يتطلب كل مبحث قراءة مادة الكتاب حرفاً حرفاً قراءة فحص وتنقيب، ثم جمع وترتيب، يتلوه عرض وتهذيب.

خامساً/ الدراسات السابقة:

- هناك بعض الدراسات التي تناولت الأحاديث النبوية من جوانب نحوية، ومنها :
- الحديث النبوي في النحو العربي ،لمحمود فجال.
 - السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، لمحمود فجال.
- ولقد استفدت من هذين الكتابين وانتفعت بهما، مع أنهما لا يتصلان مباشرة بمادة البحث .
- ووجدت بحثاً قيماً استرشدت به، لما له من علاقة وطيدة بموضوع بحثي، وهو للدكتور: محمد عبد القادر هنادي، وعنوانه: الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري).

سادساً/ خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن ينقسم إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول كما يلي :-

- المقدمة : وفيها سبب اختياري لهذا الموضوع ، وعرض لأهمية البحث وخطته.
- التمهيد : وفيه تعريف بالكتابين وصاحبيهما، ومكانة كل منهما، مع التركيز على عمدة القاري وصاحبه كونه مادة الدراسة.

- الفصل الأول: مصادره، وفيه مبحثان.

المبحث الأول : علماء اللغة.

المبحث الثاني : المصادر.

- الفصل الثاني : شواهد النحوية ، وفيه مبحثان

المبحث الأول : مصادر الاستشهاد في النحو العربي، وهي:

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: الحديث الشريف.

ثالثاً: الشعر.

رابعاً: النثر من حكم وأقوال وأمثال.

المبحث الثاني: الشواهد النحوية عند العيني في عمدة القاري، وهي:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الحديث النبوي.

ثالثاً: الشعر.

رابعاً: النثر.

- الفصل الثالث : أصوله النحوية ، وهو من أربعة مباحث هي:

المبحث الأول : السماع .

المبحث الثاني : القياس .

المبحث الثالث : التعليل .

المبحث الرابع : التأويل .

• **الفصل الرابع : مذهبه النحوي، ومباحثه ثلاثة وهي :**

المبحث الأول : آراؤه النحوية .

المبحث الثاني : مصطلحاته النحوية .

المبحث الثالث : إعراباته .

• **الخاتمة :** وفيها نتائج البحث التي توصل إليها الباحث ، ثم التوصيات التي يراها

مناسبة لخدمة البحث العلمي .

سابعاً: منهج البحث:

إن المنهج الوصفي التحليلي هو الذي سيبثعه الباحث في مسيرته؛ لأنه الملائم لطبيعة الموضوع.

وإني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع للمكتبة العربية، لا أبرئ نفسي من الزلل والخطأ، فإن كان من توفيق فله الفضل أولاً وآخراً، وإن كان من ثلم أو نسيان، فمن نفسي ومن الشيطان، وتلك طبيعة الإنسان، ويشفع لي صدق النية، ونقاء الطوية، والله أعظم رقيب، وأكرم حسيب.

تمهيد

ويشتمل على موضوعين:

1. ترجمة عن الإمام البخاري وكتابه الصحيح.

2. ترجمة عن الإمام العيني وكتابه عمدة القاري.

1- الإمام البخاري

اسمه وكنيته ونسبه:-

هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ.

ولادته ونشأته:-

كان مولده يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة من شوال من سنة مائة وأربع وتسعين ببخارى⁽¹⁾ بضم الموحدة وفتح الخاء وبعد الألف راء، من أعظم مدن ما وراء النهر، وبينها وبين سمرقند ثمانية أيام⁽²⁾.

نشأ البخاري يتيماً في حجر أمه بعد وفاة أبيه وهو صغير، ثم حج مع أمه وأخيه أحمد، فأقام بمكة المكرمة مجاوراً يطلب العلم⁽³⁾.

قطع البخاري رحلة طويلة في طلب العلم حيث يقول عن نفسه: "دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع المحدثين"⁽⁴⁾.

وقال كذلك: "ولعت بالحديث وأنا في المكتب ولي عشر سنين، ثم خرجت من المكتب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي⁽⁵⁾ وغيره فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك⁽⁶⁾ ووكيع⁽⁷⁾ وعرفت كلام هؤلاء⁽⁸⁾، ولما طعنت في ثماني عشرة سنة صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم وكتاب التاريخ، عند قبر النبي ﷺ، ثم رحلت في البلاد إلى طلب الحديث"⁽⁹⁾.

(1) انظر : تهذيب الكمال(88/16).

(2) انظر:وفيات الأعيان (188/4)، معجم البلدان (420/1)، هدي الساري ص611.

(3) انظر هدي الساري ص612.

(4) انظر: المرجع السابق ص613.

(5) من شيوخ البخاري، ولم يرد ذكره في التراجم ، ولم يذكره السمعاني، ورجح عبد الفتاح أبو غدة أنه منسوب إلى بخارى الداخلة، التي هي داخل السور الثاني الأصغر، وقد فهم ذلك من معجم البلدان (353/1)،(79/5). انظر: تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص14.

(6) عبد الله بن المبارك ابن واضح الحنظلي، شيخ الإسلام، كان مهاجراً تاجراً، مصنفاً رحالة، جمع الحديث والفقهاء والعربية والشجاعة والسخاء، سكن خراسان ولد سنة118هـ، ومات 181هـ، له كتاب في الجهاد، وهو أول من صنف فيه، انظر: تاريخ بغداد(152/10)، شذرات الذهب(295/1).

(7) هو محدث العراق وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي، ولد في أبة من قرى أصبهان سنة 129هـ، وقيل 128هـ، وكان حافظاً ورعاً عابداً متبعاً للسنة، وتوفي يوم عاشوراء في طريق عودته من الحج ودفن بفيد سنة 197هـ. انظر: تاريخ بغداد(466/13).

(8) يقصد أصحاب الرأي، وهي مدرسة نسبت إلى أبي حنيفة.

(9) انظر: هدي الساري ص612، تهذيب الكمال (89/16).

ذكاؤه وسعة حفظه:

كان متقد الذكاء، غزير الحفظ، حديد الذاكرة، يحفظ وهو صبي سبعين ألف حديث سرداً، حتى قال حاشد بن إسماعيل: " كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فلمناه بعد ستة عشر يوماً، فقال: قد أكثرتم عليّ فأعرضوا عليّ ما كتبتم، فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا إلى حفظه"⁽¹⁾، وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت سليمان بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام فقيل: لو جئت قبل لرأيت صبياً يحفظ سبعين ألف حديث!، قال: فخرجت في طلبه فلقيته، فقلت: أنت الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث؟! قال: نعم وأكثر، ولا أجيبك بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم⁽²⁾.

ويروى أن البخاري كان ينظر في الكتاب مرة واحدة فيحفظ ما فيه من نظرة واحدة⁽³⁾، ولقد حدث عن نفسه فقال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح، وقال: خرجت هذا الكتاب من نحو ستمائة ألف حديث صحيح⁽⁴⁾.

شيوخه وتلاميذه:-

لقد تتلمذ البخاري وطلب العلم والحديث على يد كثير من العلماء والمحدثين، وهم أكثر من أن يحصروا، قال البخاري: " كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، وعبدالله بن الزبير الحميدي، ويحيى بن معين، وغيرهم"⁽⁵⁾.

أما عن تلاميذه فهم أكثر، منهم: الترمذي، ومسلم، وابن خزيمة، ومحمد بن يوسف الفريابي، وغيرهم⁽⁶⁾.

ثناء العلماء عليه:-

لقد أثنى العلماء قديماً وحديثاً على الإمام البخاري حتى أطلق العلماء عليه لقب أمير المؤمنين في الحديث، وهو لقب لا يطلق إلا على جهابذة العلماء، ولم يطلق إلا على نفر قليل من العلماء يعدون على الأصابع.

(1) انظر: تاريخ بغداد (15/2).

(2) انظر: هدي الساري ص618، تاريخ الإسلام (13/5)، تاريخ بغداد (203/1)، تهذيب الكمال (89/16).

(3) انظر: هدي الساري ص622.

(4) انظر: هدي الساري ص623، تاريخ دمشق (64/52)، المستطرف في كل فن مستظرف (22/1)، كشف الظنون (597/1).

(5) انظر: سير أعلام النبلاء (395/12).

(6) انظر: تهذيب الكمال (86/16).

قال محمد بن بشار: "حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، والدارمي بسمرقند، والبخاري ببخارى"⁽¹⁾
 وقال يحيى بن جعفر: "لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل البخاري لفعلت، فإن موتي يكون موت واحد، وموت محمد بن إسماعيل ذهاب العلم"⁽²⁾
 وقال أحمد بن حمدون: "رأيت مسلم بن الحجاج يقبل البخاري بين عينيه ويقول: دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله."⁽³⁾
 ووصفه ابن حجر بقوله: "الإمام الأوحد، عمدة الحفاظ، وتاج الفقهاء"⁽⁴⁾، ويقول أيضاً: "جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث"⁽⁵⁾.
ورعه وتقواه:-

كان الإمام البخاري عمدة المتقين، ودرة الورعين، ولا أدل على ذلك من قوله: "إنني لأرجو أن ألقى الله تعالى ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً"⁽⁶⁾، ذلك أن علماء الحديث يخوضون في الرواة، ويحكمون عليهم بالجرح والتعديل، والجرح في الأصل غيبة، لكنها جائزة بل مستحبة وواجبة للمصلحة، ومع ذلك يخشى البخاري أن يحاسب على نقده للرواة وجرحهم.
 وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: "دعي محمد بن إسماعيل إلى بستان بعض أصحابه، فلما حضرت صلاة الظهر صلى بالقوم، ثم قام يتطوع فأطال القيام، فلما فرغ من صلاته رفع ذيل قميصه فقال لبعض من معه: انظر هل ترى تحت قميصي شيئاً؟ فإذا زنبور قد أنزه في ستة عشر، أو سبعة عشر موضعاً، وقد تورم من ذلك جسده، وكانت آثار الزنبور في جسده ظاهرة، فقال له بعضهم: كيف لم تخرج من الصلاة في أول ما أبرك؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها"⁽⁷⁾.

ومن الكرامات التي أكرمها الله بها أن رد عليه بصره بعد أن عمي، قال محمد بن الفضل البلخي: "ذهبت عينا محمد بن إسماعيل البخاري في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه، قد رد الله تعالى على ابنك بصره لكثرة بكائك أو بكثرة دعائك، فأصبحنا وقد رد الله عليه بصره"⁽⁸⁾.

(1) انظر: تهذيب الكمال (95/16).
 (2) انظر تهذيب الكمال (102/16).
 (3) انظر: هدى الساري ص624.
 (4) انظر: تعليق التعليق (5/2).
 (5) انظر: تقريب التهذيب ص546.
 (6) انظر: تهذيب الكمال (94/16).
 (7) انظر: تاريخ بغداد (12/2).
 (8) انظر: تاريخ مدينة دمشق (56/52).

مؤلفاته:-

قال الإمام البخاري: " فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف فضائل الصحابة والتابعين وأقاولهم، وصنفت كتاب التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ وكنت أكتب في الليالي المقمرة، وقلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت أن يطول الكتاب"⁽¹⁾. له مصنفات كثيرة منها: الأدب المفرد، والضعفاء، وخلق أفعال العباد، والتاريخ، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين وغيرها الكثير⁽²⁾، وأعظمها شهرة الجامع الصحيح الذي اشتهر به حتى قال أبو سهل بن النضر: "كنت أستملئ لمحمد بن إسماعيل البخاري ببغداد، فبلغ من حضر المجلس عشرين ألفاً"⁽³⁾.

وفاته:

توفى ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، سنة 256هـ⁽⁴⁾، وعمره اثنتان وستون سنة، ولما وضع في قبره بعد الصلاة عليه فاح من تراب القبر رائحة المسك أياماً، وجعل الناس يختلفون إلى قبره مدة يأخذون منه⁽⁵⁾.

(1) انظر: سير أعلام النبلاء (400/12).

(2) انظر هدى الساري ص629،628.

(3) انظر هدى الساري ص625، تغليق التعليق (5/2).

(4) انظر: الأنساب للسمعاني(2/341)، تهذيب الكمال (88/16).

(5) انظر: سير أعلام النبلاء (402/12).

كتاب صحيح البخاري

هو أصح الكتب بعد التنزيل، توارثته الأمة بالقبول والرضا جيلاً بعد جيل، واسمه (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)⁽¹⁾، وقد مكث البخاري في تأليفه ستة عشر عاماً، وانتقى أحاديثه من ستمائة ألف حديث، حيث يقول: "صنفت كتاب الصحاح ست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"⁽²⁾.

وكان البخاري يغتسل ويصلي ركعتين عند كتابة كل حديث فيه، وقال الحافظ أبو ذر الهروي بإسناده عن أبي الهيثم محمد الكشميهني، عن محمد بن يوسف الفربري يقول: قال البخاري: "ما كتبت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"⁽³⁾، ولذا كان كتابه أوثق الكتب.

ولم يقصد البخاري جمع كل ما عنده من الأحاديث الصحيحة في هذا الكتاب، حيث قال: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول"⁽⁴⁾.

وقال الحافظ بن حجر عن الحافظ عماد الدين بن كثير: إن كتاب البخاري يستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام، وسمعه من مؤلفه تسعون ألف رجل⁽⁵⁾.

وقال الحافظ بن حجر: ولما ذكره الإمام القدوة ابن أبي جمرة قال: قال لي من لقيت من العارفين عن لقي من السادة المقر لهم بالفضل: إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا وفرجت ولا ركب في مركب فغرق، قال: وكان مجاب الدعوة، وقد دعا لقارئه⁽⁶⁾.

وروى عن أبي زيد المروزي أنه قال: كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله وما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل⁽⁷⁾.

(1) انظر: تعليق التعليق (5/2).

(2) انظر: تهذيب الكمال (95/16).

(3) انظر هدي الساري ص7، سير أعلام النبلاء (401/12).

(4) انظر: هدي الساري ص7.

(5) المرجع السابق ص628.

(6) انظر: كشف الظنون (544/1)، هدي الساري ص14.

(7) انظر: هدي الساري ص626.

سبب تأليف الكتاب:

لقد هب البخاري لانجاز ذلك الجهد المبارك الميمون غيرة على حديث رسول الله ﷺ من الشكوك والظنون، وكفاً لغلاة الدس من التعرض لكلامه المصون، وذلك بعد رؤيا شجعتة، ولنصرة السنة دفعته.

يقول الإمام البخاري: "رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه، وببيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين فقال: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج جامعي الصحيح⁽¹⁾."

واستجابة كذلك لرغبة شيخه إسحق بن راهويه، الذي قال لتلاميذه يوماً، ومن بينهم البخاري: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله، قال البخاري: فوقع في قلبي فأخذت في جمع أحاديث الجامع الصحيح⁽²⁾.

ومن أسباب تأليف الكتاب رغبته في التمييز بين الأحاديث الصحيحة وغيرها، وذلك بسبب انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة وشيوعها⁽³⁾.

شروح صحيح البخاري

لم يحظ كتاب بعد كتاب الله بعناية العلماء مثل ما حظي كتاب صحيح البخاري، فقد اعتنى العلماء والمؤلفون به: شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه وتكلاماً على رجاله وتعليقه وشرحاً لغريبه وبياناً لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه حتى بلغ عدد شروحه والتعليقات عليه أكثر من مائة وثلاثين شرحاً، وأشهر هذه الشروح⁽⁴⁾:

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري:

وهو للحافظ العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، وشرحه من أعظم شروح البخاري بل هو أمير تلك الشروح كلها فلا يدانيه شرح ولا هجرة بعد الفتح كما قال العلامة الشوكاني، وقد استغرق تأليفه خمسة وعشرين عاماً إذ بدأ فيه سنة (817هـ) وأكماله سنة (842هـ) قبل وفاته بعشر سنين، وأولم وليمة كبرى لما أكمله أنفق فيها خمسمائة دينار، ولم يتخلف عنها من وجهاء المسلمين إلا اليسير، وقد لقي هذا الشرح ما يستحق من الشهرة والقبول حتى إنه كان يشتري بنحو ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق حتى غطت شهرته سائر الشروح، وهو يقع في ثلاثة عشر مجلداً ومقدمة في مجلد ضخم مسماة بهدي الساري لمقدمة فتح الباري.

(1) انظر: كشف الظنون(541/1)، هدى الساري ص7.

(2) انظر: هدى الساري ص7.

(3) انظر: الكشاف المبين على مناهج المحدثين ص76.

(4) انظر: كشف الظنون(545/1).

وقد جاء هذا الشرح مكملاً لأصله، جمع مؤلفه فيه أقوال أكثر من سبقه ممن تعرض لمسائل من العلم ذات صلة بصحيح البخاري، وناقشها مناقشة العالم الحاذق الفذ ، فبين رسوخ قدمه في العلم ، واطلاعاً واسعاً منه على كتب من سبقه، حتى ليظن الناظر في كتابه أنه نشر فيه كتبهم وأقوالهم ، فناقش وقارن ورجح ما صح عنده، كما امتاز هذا الشرح بجمع طرق الحديث التي تبين لها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً.

(2) عمدة القاري في شرح البخاري.

وهو للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت855هـ) ، وهو شرح كبير بسط الكلام فيه على الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأجوبة والأسئلة كما سنرى في مادة هذا البحث

(3) إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري:

وهو شرح شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني القاهري الشافعي (ت923هـ) وهو في الحقيقة تلخيص لشرحي ابن حجر والعيني، وهو متداول مشهور.

(4) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري.

وهو شرح شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى (ت786هـ) وهو شرح مفيد جامع قد أكثر النقل عنه الحافظان ابن حجر والعيني. قال الحافظ ابن حجر: هو شرح مفيد على أو هام فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف.

(5) شرح الإمام ناصر الدين على بن محمد بن المنير الإسكندراني (ت683هـ)، وهو شرح كبير في نحو عشر مجلدات، سماه (المتواري في صحيح البخاري).

(6) شرح صحيح البخاري : لأبي الحسن على بن خلف بن عبد الملك المشهور بابن بطال القرطبي المالكي (ت449هـ) ، إلا أن غالبه في فقه الإمام مالك.

(7) التوشيح شرح الجامع الصحيح: وهو شرح للإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) وكان من المكثرين في التأليف وقد عنى عناية كبيرة بعلم الحديث دراية ورواية في مختلف مجالاته، وشرحه هذا بمثابة تعليق لطيف على صحيح البخاري ضبط فيه ألفاظ الحديث ، وفسر الغريب، وبين اختلاف الروايات التي وردت فيه، مع تسمية المبهم، وإعراب المشكل إلى غير ذلك، وقال عنه: إنه لم يفته من الشرح إلا الاستنباط.

(8) التلويح في شرح الجامع الصحيح: وهو شرح الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي (ت762هـ) وهناك شروح كثيرة لصحيح البخاري غير هذه الشروح، منها شروح لم تتم كشرح الحافظ ابن كثير، وابن رجب الحنبلي، و النوي وغيرهم.

2- بدر الدين العيني

اسمه ونسبه ومولده:

هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود العنيتابي، الحنفي، لقبه بدر الدين، وكنيته أبو الثناء، وأبو محمد⁽¹⁾. ولد كما ذكر تلميذه ابن تغري بردي⁽²⁾ في السادس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة في درب كيكن بعين تاب⁽³⁾، ويذكر السخاوي⁽⁴⁾ أنه ولد في السابع والعشرين من رمضان في العام نفسه⁽⁵⁾.

نشأته وطلبه للعلم:

ولقد نشأ العيني في بيت علم وديانة وصلاح وتقوى، حيث كان والده قاضياً، وجده حسين بن يوسف مقرئاً للقران⁽⁶⁾، «وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ» (الأعراف: من الآية 58)، فحفظ القران في الصغر، ولازم الشمس محمد الراعي في الصرف والعربية والمنطق، وكذلك أخذ الصرف والفرائض السراجية وغيرهما عن البدر محمود بن محمد العنيتابي الواعظ (ت 805هـ).

وقرأ المفصل في النحو والتوضيح مع منته التتقيح على الأثير جبريل ابن صالح البغدادي (ت 794هـ)، والمصباح في النحو على خير الدين القصير (ت 792هـ)، وسمع ضوء المصباح على ذي النون (ت 777هـ)⁽⁷⁾، وتفقه بأبيه فقرأ عليه الفقه⁽⁸⁾، وقرأ على حسام الدين الرهاوي مصنفه البحار الزاخرة في الفقه على المذاهب الأربعة، وعلى عيسى بن الخاص السرماري (ت 788هـ)، التبيان في المعاني والبيان للطبيي، وسمع عليه غالب الكشاف، وقرأ

- (1) بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث ص 55.
- (2) هو يوسف بن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن بن الأتابكي القاهري، ولد في شوال سنة 813هـ بالقاهرة، حبيب إليه التاريخ فلازم المقرئ العيني، ومن مؤلفاته: المنهل الصافي، الذيل الشافي، النجوم الزاهرة، حلية الصفات، توفي بمرض القولج سنة 874هـ. انظر الضوء اللامع (305/10)، شذرات الذهب (317/7).
- (3) بلدة حسنة كبيرة، ولها قلعة منقوبة في الصخر حصينة، كثيرة المياه واليساتين، تبعد عن حلب ثلاث مراحل، كانت تعرف بدلوك، ودلوك الآن حصن خراب، وهي من أعمال حلب. انظر معجم البلدان (199/4).
- (4) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، أبو الخير السخاوي، القاهري، الشافعي، وسخا قرية بمصر من قرى الغربية فتحها خارج بن حذافة بولاية عمر بن العاص كما جاء في معجم البلدان (221/3) ولقد ولد السخاوي سنة 831هـ وحفظ القران، وأخذ عن العيني، ولازم ابن حجر وحفظ الألفية، وعمدة الأحكام، وغالب الشاطبية، وبرز في علم الحديث والتفسير والفقه، وانتهى إليه علم الجرح والتعديل، وتوفي سنة 902هـ. انظر الضوء اللامع (32-1/8)، الكواكب السائرة (53/1).
- (5) انظر: النجوم الزاهرة (286/15)، الضوء اللامع (131/10).
- (6) انظر: عقد الجمال (287/26)، نقلا عن بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث ص 58.
- (7) انظر الضوء اللامع (131/10).
- (8) انظر: النجوم الزاهرة (286/15).

عليه متن الزهراوين، ومفتاح العلوم للسكاكي (ت 626هـ) وغير ذلك، ولقد برع في هذه العلوم وباشرة النيابة عن والده في القضاء⁽¹⁾.

رحلاته العلمية:

مما لا شك فيه ولا جدال، أن العلوم تُحصَل بالترحال، ومكابدة الأهوال، وكذا المعالي لا تدرك بالهمم المخرومة ولا تتال، ولذا قال الشافعي وهو مجرب همام، ينصح بالحركة والتغرب ومصافحة الغمام⁽²⁾.

سافر تجد عوضاً عن تفارقه
إني رأيت وقوف الماء يفسده
والشمس لو وقفت في الفلك دائمة
والأسد لولا فراق الغاب ما افترسنت
والتبر كالترب ملقى في أماكنه
فإن تغرب هذا عز مطلبه
وانصب فإن لذيذ العيش في النصب
إن ساح طاب وإن لم يجبر لم يطب
لملأها الناس من عجم ومن عرب
والسهم لولا فراق القوس لم يصب
والعود في أرضه نوع من الحطب
وإن تغرب ذاك عز كالذهب

وهذا ما جعل العيني تواقاً طموحاً، لا يكتفي بما نهله من علماء بلده بل رحل إلى حلب سنة (783هـ)، فقرأ بها على الجمال يوسف بن موسى الملقبي (ت 803هـ)، وسمع عليه بعض الهداية وشرح الأخسيكتي في الفقه الحنفي، وأخذ عن حيدر الرومي شرحه على الفرائض السراجية، ثم عاد إلى بلده حيث توفي والده في السنة التي تليها سنة (784هـ)⁽³⁾.
ورحل كذلك إلى بهنسا⁽⁴⁾، فأخذ عن ولي الدين البهنسي، وإلى كختا⁽⁵⁾ فأخذ عن علاء الدين الكختاوي، وإلى ملطية⁽⁶⁾ فأخذ عن بدر الدين الكشافي، ثم عاد إلى بلده فارتحل منها إلى الحج، فحج ودخل دمشق ولم تذكر المصادر هل أخذ من علمائها أم لا⁽⁷⁾.

(1) انظر الضوء اللامع (131/10).

(2) ديوان الشافعي ص 26، 27، تحقيق محمد عفيف الزعبي، دار الجبل، بيروت، ط3، 1974م.

(3) انظر: الضوء اللامع (131/10).

(4) بُهْسَنَا قلعة حصينة في الشمال الغربي لعين تاب بينهما مسيرة يومين، فيها بساتين، ونهر صغير، ومسجد جامع، وهي بلدة واسعة خصيبة. انظر معجم البلدان (611/1).

(5) كَخْتَا قلعة عالية البناء، وأحد الثغور الإسلامية في بلاد الشام، لها نهر وبساتين، بينها وبين ملطية مسيرة يومين. انظر تقويم البلدان (263)، نقلاً عن بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث.

(6) مَلْطِيَّة وعند العوام مَلْطِيَّة، من الثغور الجزرية الشامية، وهي بلدة ذات أشجار وفواكة وأنهار، وهي من بناء الإسكندر وجامعها من بناء الصحابة. انظر معجم البلدان (223/5).

(7) انظر: الضوء اللامع (131/10).

ثم زار العيني بيت المقدس سنة (788هـ) فلقى فيها علاء الدين السيرامي⁽¹⁾، فأخذ عنه أكثر الهداية وقطعة من أول الكشف، ومن التلويح في شرح التوضيح إلى القياس، وشرحه على التلخيص، والتفريح، وأخذ عنه المعاني والبيان وغيرهما⁽²⁾.

وفي القاهرة عاصمة دولة المماليك وملتقى علمائها أخذ البدر العيني الحديث وعلومه عن كبار محدثيها، حيث أخذ غالب محاسن الاصطلاح في علم الحديث عن مؤلفه سراج الدين البلقيني (ت 805هـ)، وسمع الشاطبية في القراءات على أبي الفتح العسقلاني (ت 793هـ)، وعلى الزين العراقي (ت 806هـ) صحيح مسلم، والإمام لابن دقيق العيد، وسمع على تقي الدين الدجوي (ت 809هـ) الكتب الستة، ما خلا النسائي، وكذلك مسند أحمد والدرامي، وأخذ سنن الدارقطني على نور الدين الفوّي (ت 827هـ)، والستة الكبرى للنسائي، والتسهيل لابن مالك كذلك، وسمع الصحاح للجوهري على سراج الدين عمر، وفي أثناء هذه المدة دخل دمشق سنة (794هـ)، فقرأ على النجم ابن الكشك الحنفي (ت 799هـ) بعضاً من أول البخاري، وهكذا كابد العيني التعب والعناء، وهو يتمرغ في رياض العلماء، حتى ألمّ بتقافة العصر، وذاع صيته في كل مصر.

الوظائف التي تبوأها العيني:

في سنة (801هـ) توفي الملك برقوق، وبعد أن عاد العيني إلى القاهرة كان في منتهى فقره وفاقتة، ولكنه في أوج فضله وشهرته، فسعى له الأكابر⁽³⁾ في حسبة القاهرة فوليتها عوضاً عن تقي الدين المقرئ وهذه أول ولاية لها⁽⁴⁾.

وللعيني حياة حافلة في التدريس رفعت مقامه، ونصبت أعلامه، حيث درّس بالمدرسة المؤيدية⁽⁵⁾ الحديث من سنة (819هـ) حتى توفي سنة (855هـ)، ودرّس الفقه بالمدرسة المحمودية⁽⁶⁾ وعرض عليه عدد من طلاب العلم وأجاز بعضهم، ومن المواد العلمية التي درّسها العيني: الحديث، والفقه الحنفي، والنحو والصرف والآداب والتاريخ.

أما عن الوظائف الرسمية التي تتعلق بالدولة فقد أصاب منها الحسبة ونظر الأحباس وقضاء القضاة، وهي مناصب دينية رئيسية، والحسبة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وديوان الأحباس يختص بشأن المساجد والجوامع والمدارس الوقفية والأراضي المفردة لذلك،

- (1) أحمد بن محمد بن أحمد السيرامي، كان إماماً متبحراً ورعاً، متقناً في المعاني والبيان والفقه والأصول، توجه إلى الشام، وأتى حلب، ثم أصبح شيخاً على المدرسة الظاهرية البرقوقية في القاهرة، وتوفي سنة 790هـ عن نيف وسبعين سنة. انظر الدار الكامنة (328/1)، وأنباء الغمر (359/1)، شذرات الذهب (313/6).
- (2) انظر: الضوء اللامع (131/10)، مقدمة عمدة القاري للكوثري 3 و4.
- (3) كالأمير قلمطاي الدوادار، وتغري بردي القردي، وغيرهم ممن كان يلزمهم ويتردد عليهم. انظر الضوء اللامع (132/10).
- (4) انظر: المنهل الصافي (352/8 ب) ن التبر المسبوك 377، نقلاً عن بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث ص 66.
- (5) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا 38-34/4.
- (6) انظر: الضوء اللامع 133/10.

فهو بمثابة وزارة الأوقاف في هذا الزمان، وأما قضاء القضاة فتتعلق بالفصل بين الخصوم، ونصب النواب، وتنفيذ القضايا والأحكام الشرعية وهي من أرفع الوظائف الدينية وأعلىها قدرًا.⁽¹⁾

والعيني سما بنفسه أن ينال هذه الوظائف بسبل ملتوية كما عهد ذلك في زمانه، ولكنه حظى بها أكثر من مرة، وعزل عنها أكثر من مرة، ولم تجتمع لأحد قبله في آن واحد⁽²⁾.

(1) انتهت عمارتها سنة 819هـ، وهي الآن من أشهر جوامع مصر، انظر حسن المحاضرة 2/272، الخطط التوفيقية 2/127.
(2) أنشئت سنة 797هـ بمصر على يد الأمير محمود بن علي الاستادار، وعمل بها خزانة كتب لا مثيل لها، وتعرف الآن بجامع الكردي، انظر الخطط التوفيقية 2/134، الدرر الكامنة 5/97.

علاقة بدر الدين العيني بالحكام:-

إن العلاقة بين العلماء والأمراء، إذا تجردت من النصح والتوجيه في السراء والضراء، وظليت بفنون التزلف والاستجداء، فهي للحكام خداع وهراء، وللعلماء خزي وخواء، وعلى الأمة ضياع وبلاء.

ولقد كانت علاقة العيني بالملوك والحكام قائمة على الإرشاد بأيسر عبارة، والزجر بألطف إشارة، فالملوك يكرهون النقد الصريح، ويقبلون الملاطفة والتلميح، لذا قال سبحانه مخاطباً موسى وهارون ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ ﴿٤٤﴾ ﴿٤٣﴾. (طه: 44، 43).

ولقد كان العيني يسامر رجال السلطة ويقرأ للحكام، ولكنه لا يتدخل في شؤون الدولة تجنباً للجفوة والصدام، وقد يقبل هذا من العيني لو رضيه لغيره، لكنه حين تولى محمد بن جقمق⁽¹⁾ حصلت بينه وبين العيني جفوة، فتولى قضاء الشافعية في عهده ابن حجر⁽²⁾ وقضاء الأحناف سعد الدين الديري⁽³⁾ وكانا يترددان على السلطان في الجمعة مرتين أو ثلاثاً، فقال العيني عنهما: "كانا يقاسيان مشقة تلك السلام والمدارج حتى كان الناس يسمونهما فقهاء الأطباق، وكل هذا من عدم حفظ حرمة العلم" وقال السخاوي بعد أن نقل ذلك عنه: "وكانه- رحمه الله- لم يستحضر حين كتابته لهذا ملازمته وتردده للأشرف في قراءة التاريخ ونحوه، بل لو كان أيامه قاضياً لبادرهما إلى الطلوع"⁽⁴⁾.

لقد عاصر العيني في مصر تسعة ملوك وهم: الملك الظاهر برقوق وقد حكم من (784هـ) إلى (801هـ)، والملك أبو السعادات فرج بن برقوق إلى (808هـ)، ثم أخوه المنصور إلى (815هـ)، ثم الملك المؤيد شيخ إلى (824هـ)، ثم الملك الظاهر ططر ومات في السنة نفسها، ثم ولده محمد الملك الصالح إلى (825هـ) ثم خلع، ثم الأشرف برسباي إلى سنة (841هـ)، ثم ولده يوسف إلى (842هـ) فخلع، ثم الظاهر جقمق إلى (857هـ)⁽⁵⁾. ولقد ألف علماء ذلك العصر كعادتهم كتباً في سير السلاطين تشتمل ثناءً ونصحاء، ووجدنا العيني ينظم وينثر في سيرة المؤيد كما كتب في سيرة الظاهر ططر والأشرف برسباي.

(1) هو ابن الملك الظاهر جقمق، ولد وتوفي في القاهرة، وتقدم في العلوم على أبناء جنسه، أراد التداوي من السمعة فشرب الخل على الرقيق وامتنع عن أكل الخبز، ومات سنة 847هـ، انظر النجوم الزاهرة (15/235-237).

(2) أحمد بن علي الكنائي العسقلاني ولد سنة 773هـ، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين ومولده ووفاته بالقاهرة، علت شهرته في الحديث فقصده الناس، توفي سنة 852هـ، وله مؤلفات كثيرة من أشهرها (فتح الباري)، (لسان الميزان)، (الدرر الكامنة)، (الاصابة)، وغيرها كثير انظر الضوء اللامع (36/2).

(3) سعد بن محمد بن عبد الله أبو السعادات، المكنى سعد الدين، النابلسي الأصل، المقدسي الحنفي، نزيل القاهرة، ولد في القدس سنة 768هـ، وانتقل إلى مصر فولى فيها قضاء الحنفية سنة 842هـ، ثم اعتزل القضاء وتوفي بمصر سنة 867هـ، وله كتاب (الحبس في التهمة) وكتاب (شرح العقائد)، (السهم المارقة في كبد الزنادقة). انظر الضوء اللامع (3/249)، وغيرها.

(4) انظر: الضوء اللامع (7/210)، مقدمة عمدة القاري 6.

(5) انظر: حسن المحاضرة (2/121، 120).

وما من علاقة إلا ويشوبها كدر، فكيف إذا كانت مع ملوك صداقتهم بحاجة إلى توجس وحذر، ولذا رأينا العيني يتولى مناصب وظيفية، وقد يعزل عنها ويقال، وفقاً لأمزجة السلطان عند الهجر والوصال، غير أن منتهى بغيته وكامل حظوته وجدها في حجر الملك الأشرف حتى صار من أقرب ندمائه، واصطحبه معه في جملة رفقته وأخصائه، كان يقرأ له التاريخ ما يزين له فضائل الأعمال، وينفره من قبيح الفعال، ويرجعه عن المظالم والشورور، ويحذره عواقب الغرور، حتى قال الأشرف في الملأ: "لولا القاضي العيني ما حسن إسلامنا، ولا عرفنا كيف نسير في المملكة".⁽¹⁾

مدرسة العيني :-

أنشأ العيني مدرسة ووقف كتبه بها لطلاب العلم، وذلك في مستهل رمضان سنة (814هـ)⁽²⁾، وعمرها بالقرب من الجامع الأزهر مجاورة لسكنه، وعمل بها خطبة، فانه كان يصرح بكراهية الصلاة في الأزهر لأن واقفه كان رافضياً يسب الصحابة رضي الله عنهم⁽³⁾، هذا دلالة ورعه وتقواه ونصرته للسنة.

وظلت هذه المدرسة ملاذاً لطلاب العلم، يدرس بها بعض علماء الأزهر إلى يوم الناس هذا حيث تحولت مسجداً.⁽⁴⁾

ولما ضاقت ذات يده في آخر عمره أخذ يبيع من أملاكه وكتبه، سوى ما وقفه للمدرسة وهو شيء كثير، ونقلت بقية كتبه إلى دار الكتب المصرية.⁽⁵⁾

مؤلفاته :-

ترك العيني ذخيرة علمية هائلة أثرت المكتبة الإسلامية، وظلت مرجعاً للدارسين قديماً وحديثاً، حتى صعب على الباحثين حصرها، فقد كان جيد الخط، سريع الكتابة، حتى قيل: إنه كتب القدوري في الفقه في ليلة واحدة.⁽⁶⁾

وللعيني نظم ونثر غير أن بعض نظمه معاب مشين، عرضة لنقد أقرانه البارزين وخصومه المتربصين، حيث قال السيوطي (ت911هـ): "وأما نظمه فمنحط إلى الغاية، وربما

(1) انظر: النجوم الزاهرة (287/15).

(2) انظر: نزهة النفوس والابدان (290/2).

(3) انظر: الضوء اللامع (133/10).

(4) انظر: الخطط التوفيقية (260/2).

(5) انظر: مقدمة عمدة القاري 7، الضوء اللامع (133/10).

(6) هو مختصر متداول بين الطلبة في الفقه الحنفي لأحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين القدوري، من أئمة الحنفية، مات ببغداد سنة

428هـ، انظر: الفوائد البهية للكنوي ص 34.

يأتي به بلا وزن⁽¹⁾، ولكن السخاوي كان أكثر إنصافاً، وأخف حدة، وأرق عبارة، حين قال: "منه المقبول ومنه غير المقبول"⁽²⁾، ولعل ابن حجر كان أقسى في نقده من الحجر حين تصدى لنظم العيني في سيرة المؤيد، حيث أخرج الأبيات الركيكة والتي اختل وزنها فبلغت نحواً من أربعمائة بيت، وأفردها في كتاب سماه (قذى العين عن نظم غراب البين)⁽³⁾.
ومن أشهر كتب العيني المطبوعة والمخطوطة⁽⁴⁾.

- 1- مقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المعروف بالشواهد الكبرى.
 - 2- فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد المعروف بالشواهد الصغرى.
 - 3- رمز الحقائق شرح كنز الدقائق.
 - 4- البناء في شرح الهداية.
 - 5- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ططر.
 - 6- السيف المهند في سير الملك المؤيد.
 - 7- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح.
 - 8- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار في عشر مجلدات من أوسع ما ألف في أحاديث الأحكام.
 - 9- معاني الأخيار في رجال معاني الآثار في مجلدين من أنفع الكتب في علم الرجال.
 - 10- شرح سنن أبي داود في مجلدين.
 - 11- العلم الهيب في شرح الكلم الطيب.
 - 12- المسائل البدرية المنتخبة من الفتاوى الظهيرية.
 - 13- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان.
 - 14- وسائل التعريف في مسائل التصريف.
- ومن الكتب التي نسبت إليه:
15. الحواشي على تفسير أبي الليث، وتفسير البغوي، وتفسير الكشاف.
 16. الحواشي على التوضيح.
 17. الحواشي على شرح الألفية لابن المصنف.
 18. زين المجالس.
 19. مقدمة في التصريف.

(1) انظر: بغية الوعاة (275/2)

(2) انظر: الضوء اللامع (135/10)

(3) انظر: بغية الوعاة (276/2)..

(4) انظر مقدمة عمدة القاري 10، بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث 85-123.

20. مقدمة في العروض.

21. تذكرة نحوية.

22. تاريخ الأكاسرة.

وما تركناه أكثر مما ذكرناه، ولكن أعظم مؤلفاته، وأضخم مصنفاًته هو عمدة القاري في شرح الجامع الصحيح للبخاري، وسيأتي الحديث عنه.

شيوخه وتلاميذه :-

أخذ العيني عن كبار مشايخ عصره من المفسرين والمقرئين واللغويين والنحاة والفقهاء والأدباء، وعن أقطاب المذهب الحنفي، وكذلك عن أرباب المذاهب الأخرى، ولقد ذكرنا في رحلاته العلمية جملة من هؤلاء، وممن لم يذكر: نور الدين الهيثمي، قطب الدين الحلبي، شرف الدين بن الكويك، نور الدين الفوي، أبو الفتح العسقلاني، وجبريل بن صالح البغدادي، وابن زين العرب، والقزويني والمعز الحنفي، وميكائيل وجمال الدين التباني، وتغري برمش، وحيدر الرومي، والسراج عمر، وابن الزاهد.⁽¹⁾

ولقد نهل عن العيني طلاب كثيرون صرح السخاوي بثلاثة وخمسين منهم في الضوء اللامع موزعين في الكتاب من أوله إلى آخره⁽²⁾ ومن أبرز هؤلاء التلاميذ⁽³⁾: الكمال بن همام، والسخاوي، وأبو الفضل العسقلاني، وأبو البركات العسقلاني، والطنوبي، وابن تغري بردي، ونور الدين الدكماوي، وابن قاضي عجلون، والحجازي، والبليبيسي، وغيرهم كثير.

وفاة العيني :-

توفى العيني رحمه الله ليلة الثلاثاء رابع ذي الحجة سنة (855 هـ)، وصلي عليه من الغد بجامع الأزهر، ودفن بمدرسته، بعد أن عمّر ثلاثة وتسعين عاماً، قضاها جمعاً وتصنيفاً وتدریساً، وبعد زمن دُفن بجواره القسطلاني، شارح البخاري سنة (923 هـ).⁽⁴⁾ وكانت جنازة العيني مشهودة وكثر أسف الناس عليه رحمه الله.⁽⁵⁾

(1) بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث 125-143.

(2) المرجع السابق 145.

(3) المرجع السابق ص 146-164.

(4) انظر الكواكب السائرة (127/1)، والنجوم الزاهرة (286/15).

(5) انظر: الضوء اللامع (133/10).

كتاب عمدة القاري

هو أشهر وأعظم مؤلفات العيني، وأجل شروح صحيح البخاري، ابتداءً تدوينه في آخر رجب (820هـ)، وفرغ منه في الخامس من جمادي الأولى (847هـ)⁽¹⁾، والكتاب مطبوع في خمسة وعشرين جزءاً، وهو بخط مؤلفه في واحد وعشرين جزءاً. ولقد بين العيني السبب في تأليف عمدته⁽²⁾ وذلك في مقدمة الكتاب وهي:

- 1- أن يعلم أن في الزوايا خبايا، وأن العلم من منايح الله عز وجل ومن أفضل العطايا.
- 2- إظهار ما منحني الله من فضله العزيز، وإقداره إياي على أخذ الشيء من علمه الكثير، والشكر مما يزيد النعمة، ومن الشكر إظهار العلم للأمة.
- 3- كثرة دعاء بعض الأصحاب بالتصدي لشرح هذا الكتاب، على أنني قد أملتهم بسوف ولعل، ولم يجد ذلك بما قل ودل، ثم قال: "ونزلت في فناء ربع هذا الكتاب، لأظهر ما فيه من الأمور الصعاب، وأبين ما فيه من المعضلات، وأوضح ما فيه من المشكلات، وأورد فيه من سائر الفنون بالبيان، ما صعب منه على الأقران"، إلى أن يقول: "وخضت في بحار التدقيق، سائلاً من الله الإجابة والتوفيق، حتى ظفرت بدرر استخراجها من الأصداف، وبجواهر أخرجتها من الغلاف"⁽³⁾.

ثم ذكر سنده في هذا الكتاب إلى الإمام البخاري من طريقين الأولى طريق الإمام العراقي والثانية من طريق تقي الدين الدجوي.

ثم ذكر عشر فوائد تتعلق بالصحيح قبل أن يشرع في شرحه، والذي لم يسر فيه على منهج واحد، حيث أطال في الأجزاء الأربعة الأولى عن أجزاء بقية الكتاب، ولعل السبب في ذلك أن مسائل كثيرة في اللغة والفقه والصرف والنحو والرواية والبلاغة والتفسير تجاوزها في بقية الكتاب، بعد أن فصلها في الأجزاء الأولى تجنباً للتكرار، وطلباً للاختصار.

ففي الأجزاء الأربعة الأولى يبدأ بشرح ترجمة الباب، فيعربه، ثم يذكر وجه المناسبة بين الباب الذي قبله والباب الذي يليه، ثم يشرح الترجمة⁽⁴⁾ ثم يورد الحديث، ويشرح في شرحه واضعاً عناوين أمام كل موضوع، فيذكر مثلاً: بيان تعلق الحديث بالترجمة، بيان رجاله، بيان ضبط الرجال، بيان الأنساب، بيان فوائد تتعلق بالرجال، بيان لطائف إسناده، بيان نوع الحديث، بيان تعدد الحديث في الصحيح، بيان من أخرجه غيره، بيان اختلاف لفظه، بيان اللغة، بيان

(1) عمدة القاري (203/25)

(2) المرجع السابق (3/1)

(3) المرجع السابق (4/1)

(4) المرجع السابق (302-295-232/1) وغيرها كثير.

الإعراب، بيان الصرف، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، الأسئلة والأجوبة، بيان استنباط الأحكام، فوائد تتعلق بالحديث.

أما في الأجزاء المتبقية فقد أوقف هذه التفاصيل فكان ينقص من هذه العناوين لعدم الحاجة إلى ذكرها في بعض المواضع، كما يدخل عدة عناوين في عنوان واحد، ولذا اختل الترتيب والتبويب المشار إليهما، واقتصر على عناوين: مطابقة الحديث للترجمة، وذكر رجاله، وذكر لطائف إسناده، ومن أخرجه غيره، وذكر معناه، وذكر ما يستفاد منه، وهذه يذكرها في شرح كل حديث حتى وصل إلى الجزء الحادي عشر، ثم انقطع الترتيب، فتارة يورد هذه العناوين وتارة لا يوردها إلى الجزء السابع عشر، حيث لم ترد فيه العناوين سوى مرتين لعنوان واحد هو ما ذكر معناه.⁽¹⁾

ولكنه يذكر ما يتعلق بالشرح سناً وممتاً، دون عناوين، وبعده إلى نهاية الكتاب يتكلم عن مطابقة الحديث للترجمة، ومواضعه في البخاري، ومن أخرجه غيره، والكلام على رجاله، ثم يشرحه دون ذكر عناوين، كل ذلك مع بسط القول في ترجمة الباب من أول الكتاب إلى آخره، والاقتصار حيث تدعو الحاجة إليه.⁽²⁾

ويكثر في إيراد الاعتراضات والرد عليها ودفع الإستشكالات بقوله: فان قيل، قلت حتى يقرر أخيراً ما يذهب إليه، وسترى خلال الدراسة نماذج كثيرة على ذلك.⁽³⁾

ولأن العيني حنفي المذهب فقد انتصر لمذهبه كغيره من شراح السنن، كان يرد قول كل من ضعف أبا حنيفة، وله في ذلك رد شديد النبرة على الدار قطني، فانه قال عن أبي حنيفة: ضعيف فانفض العيني ينافح عن شيخه قائلاً: "لو تأدب الدارقطني واستحيى لما تلفظ بهذه اللفظة في حق أبي حنيفة، فإنه إمام طبق علمه الشرق والغرب، ولما سئل ابن معين عنه فقال: إنه ثقة مأمون، ما سمعت أحداً ضعفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث، وشعبة شعبة، وقال أيضاً كان أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق، ولم يتهم بالكذب، وكان مأمونا على دين الله تعالى صدوقاً في الحديث، وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك ويعد من أصحابه، وسفيان بن عيينه، وسفيان الثوري، وحمام بن زيد، وعبد الرزاق، ووكيعة....

وقد ظهر لك من هذا تحامل الدارقطني عليه، وتعصبه الفاسد، وليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء حتى يتكلم في إمام متقدم على هؤلاء في الدين والتقوى والعلم، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف، أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه، وقد روى في سننه أحاديث سقيمة ومعلولة،

(1) عمدة القاري (17/ 42 - 117)

(2) بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث (ص 211 - 212)

(3) انظر مثلاً رأيه في (ذراع) من حيث التذكير والتأنيث، عمدة القاري (285/4).

ومنكرة وغريبة وموضوعة، ولقد روى أحاديث ضعيفة في كتاب الجهر بالبسمة، واحتج بها مع علمه بذلك، حتى أن بعضهم استحلفه على ذلك فقال: ليس فيه حديث صحيح، ولقد صدق القائل حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم⁽¹⁾... " (2).

ولقد أكثر العيني في الكتاب النقل عن الكرمانى شارح البخارى، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول، وعن الهروي في الغريبين، وعن الصنعاني في العباب، والأزهري في التهذيب، والخطابي في إعلام السنن، وغريب الحديث، والقرطبي في التفسير وشرح مسلم، والخليل بن احمد في كتاب العين، والجوهري في الصحاح، وابن قتيبة في المعارف، وقطب الدين الحلبي في شرح البخاري، والمزي في الأطراف، والزمخشري في التفسير وأساس البلاغة وغيرهما.

كما فيه نقول عن ابن التيناني إمام الحرمين والبيهقي، والقاضي عياض، والنووي، والطحاوي، وابن الصلاح، والمازري، والذهبي، والخطيب البغدادي، وابن كثير، وابن ماكولا، والزجاج، ومحمد بن سعد، والواقدي، وابن دريد وأبي حاتم، والبخاري، والكسائي، وأبي حنيفة الدينوري، والأصمعي، والثيمي، والمبرد، وابن مالك، والطبي، والعراقي، وابن السكيت، وابن سيده، والحلي، والسهيلي، وابن هشام، والثعلبي.⁽³⁾

وغيرهم مما نقل عنهم في المسائل النحوية وهذا ما نراه تفصيلاً في الفصل الأول.

(1) البيت لأبي الأسود الدولي، انظر: وفيات الأعيان(294/3)، والبيان والتبيين(63/4)، وعيون الأخبار(11/2).

(2) عمدة القاري(12/6)

(3) بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث ص213 - ص214.

الفَصِيحُ الْأَوَّلُ

مصادر العيني في كتاب (عمدة القاري)

❖ المبحث الأول: علماء اللغة

❖ المبحث الثاني: المصادر

من المؤلف أن يحشد العيني ثروة نحوية موفورة، ألقت بظلالها على شرحه الثري، في مصنفه الزكي، وما ذلك بعسير، على عالم نحير، وبحر غزير، ومحدث كبير، تجول في العواصم والبلدان، ووضع يده على الدرّ والجمان، وأحاط بلباب المذاهب النحوية، ووقف على آرائهم واختلافاتهم، وإن كان عرض لذلك دون إسهاب، وناقش الأدلة بلا إطناب.

وأحسب أن جُلّ منقوله في عمدته منسوب إلى الكرمانى⁽¹⁾ وهو صاحب كتاب: (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)، وهذا يشير إلى أن العيني قد اغترف أكثر علومه من آنية الشراح، واجتنتى ثماره من غرسهم المتاح، وإن كان خالفهم في القليل، معترضاً عليهم بالحجة والدليل، كما سيأتي، بل وجدته يعمد إلى الكرمانى في علوم البلاغة العربية، ويرجع إليه في كثير من المسائل الشرعية.

وعندما رصدت الأعلام النحاة الذين استرشد بهم العيني في كتابه، ونقل آراءهم وعایشهم في مصنفه مقللاً مع البعض، أكثراً مع الآخر، وجدتهم موزعين على المدارس النحوية بشكل يغطي الرقعة الواسعة من عالما العربي والإسلامي، مما ينم عن منهجه التوسعي في عرض الآراء، ونسبتها إلى أصحابها.

فها هو يستأنس بأئمة النحو البصري كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمبرد، وقطرب، وأبي حاتم، ويتتبع النحاة الكوفيين، فيذكر الكسائي، والفراء، واللحياني، وثعلباً، ويجوب المدرسة البغدادية، فينقل بعض آراء روادها ممن نزعتهم بصرية: كابن السراج، وابن درستويه، والزجاج، وممن ميولهم كوفية كابن الأنباري.

كما حشد لنا جمهرة من نحاة العراق، وما يليه من جهة الشرق، أو يقاربه من جهة الغرب، منهم أبو علي الفارسي، وابن جنبي، وأبو سعيد السيرافي، وابن برهان، والزمخشري، والعكبري، وابن الخباز، وذكر من نحاة المغرب والأندلس ابن عصفور، وابن خروف، وأبا حيان، وابن مالك، والسهيلي، وابن الضائع، وابن طاهر، ومن نحاة مصر ابن الحاجب، وابن يعيش، وذكر أبا جعفر النحاس، وهو من النحاة المصريين الذين استمدوا نحوهم من النحو العراقي⁽²⁾، ونسب بعض الآراء النحوية كذلك إلى بعض المفسرين المشاهير كالكرمانى، وفخر الدين الرازي، والقرطبي، والنووي، والنسفي، وابن التين.

(1) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرمانى، العلامة في الفقه والحديث والتفسير والأصليين والمعاني والعربية، ولد سنة 717هـ، وفاق أقرانه وأهل زمانه، ودخل دمشق ومصر، ثم رجع إلى بغداد وكان غير مكترث بالدنيا، يأتيه السلاطين في بيته للنصيحة والدعاء، وتوفى بطريق الحج سن 786هـ، ودفن ببغداد بعد أن ترك عدة تصانيف منها: شرح البخاري، وشرح الجواهر، وشرح المواقيف. انظر بغية الوعاة (1/280، 279).

(2) انظر: وفيات الأعيان (1/100)، والبداية والنهاية (11/236).

هذا وقد عهدته أحياناً ينسب الرأي النحوي مجملاً دون تصريح بأسماء مثل: الجمهور، النحاة، بعض النحاة، الشراح، (جماعة) بالتتكير، المغاربة، المشاركة، الكوفيون، البصريون، بعضهم، الأكثرون، المحققون، غيره، قالوا، شيخنا، الفضلاء ...
والعيني في عزوه الآراء إلى أصحابها لا يشير إلى كتاب معين يُرجع إليه، ولكنه يطلقها في معظمها على طريقة الشراح، وما يدرينا لعلّ المراجع عزت عليه، ولم تقع تحت يديه، ولكنها بالمشافهة نقلت إليه، فأداها كما وصلته، ونشرها على ما بلغت.

المبحث الأول

علماء اللغة

جهود العيني تستوجب الثناء، وتجمل حين يفند الآراء، ثم ينسبها إلى العلماء، وقد يدلّ بدلوه فيها من حيث الرّفص والقبول، معللاً مؤصلاً لما يقول، ولقد حشد لنا جمهرة من العلماء، منهم المشهور، ومنهم المغمور، أحصيت منهم سبعةً وسبعين عالماً، ورأيتّه أحياناً ينقل عن أصحاب التفاسير، وبعض الشراح، وسنعرض بعض هؤلاء الأعلام آخذين في الاعتبار أكثرهم ذكراً، فإن تساوا في ذلك قدمنا الأقدم عسراً.

الكرماني: (1)

ولقد استرشد برأيه مائة وإحدى وعشرين مرة، توزعت على مسائل مختلفة منها: إعراب كلمة (مثل) في قوله ﷺ: "وأحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس"⁽²⁾، حيث قال: "قوله (مثل) بالنصب قال الكرماني: هو حال، أي يأتيني مشابهاً صوته صلصلة الجرس، قلت: ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي يأتيني إتياناً مثل صلصلة الجرس، ويجوز فيه الرفع من حيث العربية لا من حيث الرواية، والتقدير هو مثل صلصلة الجرس"⁽³⁾. ولعلك لاحظت كيف أن العيني له شخصيته النحوية المتميزة، إذ قبل برأي الكرماني، وذكر أوجهاً أخرى، مما يوحي بجدارة في الرواية، وغازاة في الدراية، مع تبحر وحسن عناية، بل أحياناً يرفض قول الكرماني جملة وتفصيلاً، ويرده رداً مؤدباً جميلاً، وهذا دأب الأفاضل في التفتيش عن الصواب، دون خدش لكرامة الأصحاب.

(1) سبق التعريف به ص21

(2) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، ج 2، 9/1.

(3) عمدة القاري (42/1) .

1- إعراب (رأيته) في قوله ﷺ: "ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيتُه في مقامي"⁽¹⁾، قال: "وقال الكرمانى: و(رأيته) في موضع الحال، وتقديره ما من شيء لم يكن أريته كائناً في حال من الأحوال إلا في حال رؤيتي إياه، قلت: لا يصح هذا الكلام لأن ذا الحال إن كان لفظة (شيء) وهو في الحقيقة مبتدأ يبقى بلا خبر، وإن كان هو الضمير الذي في (لم أكن) فلا يصح لذلك، بل محل رأيته في نفس الأمر رفع على الخبرية، لأن التقدير إذا أزيل (ما) وإلا يكون هكذا: وشيء لم أكن أريته رأيتُه في مقامي هذا، و(شيء) وإن كان نكرة ولكنه تخصص بالصفة"⁽²⁾.
2- تقدير معمول (غسل) في فعله ﷺ: "أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما، ثم غسل أو مضمض، واستنشق من كفة واحدة..."⁽³⁾.

قال: "وقال الكرمانى: وقد يجاب أيضاً بأن المفعول المحذوف هو الوجه، أي ثم غسل وجهه، وحذف لظهوره، فـ(أو) بمعنى الواو في قوله: (أو مضمض)، ومن كفة واحدة يتعلق بمضمض واستنشق فقط، قلت: هذا أقرب إلى الصواب، لأنه لا يقال في الفم في الوضوء إلا مضمض، وإن كان يطلق عليه الغسل"⁽⁴⁾.

وهنا يجنح العيني إلى تأويل الكرمانى هذا بأن حذف المفعول للاختصار، فأمره ظاهر لا يحتاج إلى استفسار، ويؤكد ذلك وروده في روايات أخرى⁽⁵⁾، وهذا ينفي توهم سقوط (الوجه) من الراوي.

3- نصب (خلوفاً) في الحديث الطويل: "قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خلوفاً"⁽⁶⁾.
قال: "وارتفاع (خلوفاً) على أنه خبر، وفي رواية المستملي⁽⁷⁾ والحموي⁽⁸⁾ (خلوفاً) بالنصب، وقال الكرمانى: أي كان نفرنا خلوفاً، وقال بعضهم: منصوب على الحال السادة مسدّ

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد، ح86، 32/1.

(2) عمدة القاري (95/2).

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، ح191، 55/1.

(4) عمدة القاري (81/3).

(5) ثبت ذكر الوجه في رواية مسلم، كتاب الوضوء، باب في وضوء النبي ﷺ، ح235، 210/1.

(6) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، ح344، 87/1.

(7) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي، المعروف بالمستملي، سمع الكثير، وخرج لنفسه معجماً هو (معجم الشيوخ)، وحدث بصحيح البخاري مرات، وكان ثقة صاحب حديث، توفي سنة 376هـ، انظر شذرات الذهب (86/3)

(8) علي بن محمد بن علي بن ملك الحموي ثم الدمشقي الحنفي، ولد بحماة سنة 840هـ، أخذ الأدب عن التنوخي، وأخذ النحو والعروض عن الشيخ بهاء الدين بن سالم، وقدم دمشق، وأخذ يتردد إلى دروس الشيخ برهان الدين، وعنده معرفة بكلام العرب، وله فيه ديوان سماه (النفحات الأدبية من الرياض الحموية)، توفي سنة 917هـ، ودفن - رحمه الله - بمقبرة دار الفرديس. انظر الكواكب السائرة (261/1).

الخبر، قلت: ما الخبر هنا حتى تسد الحال مسده؟، والأوجه ما قاله الكرمانى: إنه منصوب بكان المقدر⁽¹⁾.

هذه أربعة مواضع يسترشد فيها العيني بقول الكرمانى، وطلباً للإيجاز اقتصر على ذكر موضع واحد في كل جزء من عمدته- مادة الدراسة- إذ إن غايته استجلاء لا استقصاء، وللمستزيد المزيد لو بحث وطلب، ونقّب واجتلب.

وعلى المنوال نفسه سار في الأخذ عن بقية العلماء وإليك بعض المشاهير منهم:

• الزمخشري: (2)

وقد أخذ عنه العيني سبعة وعشرين مرة، منها عدم مجيء الضمير المنفصل إذا تأتي مجيء المتصل، قال: "قوله (وكيف كان قتالكم إياه)⁽³⁾، قال بعض شارحين: فيه انفصال ثاني الضميرين، والاختيار أن لا يجيء المنفصل إذا تأتي مجيء المتصل، وقال شارح آخر: (قتالكم إياه) أفصح من (قتالكموه) باتصال الضمير، فلذلك فصله، قلت: الصواب معه، نصّ عليه الزمخشري⁽⁴⁾.

هذا وستأتي مواضع أخرى ينهل فيها العيني من الكشاف عند الحديث عن كتبه.

• ابن مالك: (5)

وقد جاء ذكره في خمسة وعشرين موضعاً، وإليك اثنين منها:
الأول: بناء أفعال التفضيل للمفعول، حيث قال: "ولفظة (أحب) أفعال التفضيل بمعنى المفعول، وهو على خلاف القياس، وإن كان كثيراً، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل، وقال ابن مالك: إنما يشذ بناؤه للمفعول إذا خيف اللبس بالفاعل، فإن أمن بأن لم يستعمل الفعل للفاعل، أو قرن به ما يشعر بأنه للمفعول لا يشذ، كقولهم: هو أشغل من ذات النحيين وهو أكسر من البصل"⁽⁶⁾.

(1) عمدة القاري (30/4)

(2) محمود بن عمر بن محمد أحمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم من أئمة التفسير والدين والعلم والأدب، ولد عام 467هـ، وتوفي سنة 538هـ، وكان معتزلي المذهب مجاهراً كثير التشنيع على المتصوفة. انظر نزهة الألباب 290.

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب 6، 11/1

(4) عمدة القاري (92/1).

(5) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الأندلسي الجبالي الشافعي النحوي، إمام زمانه في العربية، ولد بجان سنة 608هـ، وقدم دمشق، وسمع من السخاوي، ثم إلى حلب وحماة، نظم الكافية الشافية، ودرس القراءات، ونظم الخلاصة، وله الألفية في النحو، وتسهيل الفوائد في النحو، وتوفي بدمشق سنة 672هـ، انظر غاية النهاية (180/2).

(6) عمدة القاري (143/1)

الثاني: لو المصدرية، قال: "قوله: (لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى)⁽¹⁾ جواب (لو) محذوف، ويجوز أن يكون (لو) للتمني، فلا يحتاج إلى جواب، واختلفوا فيه... وقال ابن مالك: هي (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمني"⁽²⁾.

• سيبويه: (3)

ولقد ذكر في ميدان هذا البحث سبع عشرة مرة وسأعرض موضعين منها:
الأول: (باء) الإلصاق في قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات"⁽⁴⁾.

قال: "والباء في قوله (بالنيات) للمصاحبة... ولم يذكر سيبويه في معنى الباء إلا الإلصاق لأنه معنى لا يفارقها فذلك اقتصر عليه"⁽⁵⁾.
الثاني: تذكير (حائض):

قال: "والمرأة حائض وهي اللغة الفصيحة الفاشية بغير تاء، واختلف النحاة في ذلك...، ومذهب سيبويه أن ذلك صفة شيء مذكر، أي شيء أو إنسان أو شخص حائض"⁽⁶⁾.

• الأخفش: (7)

جاء ذكره في دراستي هذه أربع عشرة مرة، وأمثلة له بموطنين:
الأول: (حتى) الجارة قال: "قوله (حتى إذا كان بالشعب)⁽⁸⁾، كلمة (حتى) هذه ابتدائية... ويجوز أن تكون جارة على ما نقل عن الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ (آل عمران: من الآية 152) فعلى هذا قوله (إذا) في محل الجر بها وعلى الأول يكون موضعها النصب"⁽⁹⁾.

الثاني: (إذا) التي للمفاجئة:

قال: "كلمة (إذا) هنا للمفاجأة، وتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى الجواب، وهي

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة ومن لم يرد الإعارة على من سها فصلى إلى غير القبلة ح/402، 101/1.

(2) المرجع السابق (144/4 - 145).

(3) إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر المعروف بسيبويه، مولى بني الحارث، ولد سنة 148هـ، وسمي بذلك لأن أمه كانت ترقصه وتقول له ذلك، ومعنى سيبويه رائحة التفاح، صحب أهل الحديث فلحن، فشجعه ذلك على لزوم الخليل، فبرع في النحو، دخل بغداد وناظر الكسائي، وكان شاباً حسناً جميلاً، وصنف في النحو كتاباً تنافس النحاة في شرحه وما بلغوا قعره، توفي سنة 180هـ وعمره ثنتان وثلاثون سنة. انظر البداية والنهاية (226/10).

(4) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى، ح/54، 24/1.

(5) عمدة القاري (24/1).

(6) المرجع السابق (254/3).

(7) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش النحوي البصري، والأخفش صغير العينين مع سوء بصرهما، وهو من أئمة العربية، أخذ النحو عن سيبويه، وزاد بحر الخبب في العروض، وكان معلماً لولد الكسائي، وهو من أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل، وكان رجل سوء قدرياً، وهو أجلع (أي لا تنطبق شفثاه)، توفي سنة 211هـ، وقيل 215هـ. انظر أنباه الرواة (36/2)، تاريخ أبي الفداء (338/1).

(8) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء ح/139، 45/1.

(9) عمدة القاري (259/2).

حرف عند الأخفش، وظرف مكان عند المبرد، وظرف زمان عند الزجاج⁽¹⁾.

• أبو علي الفارسي: (2)

ورد ذكره في مجال الدراسة ثلاث عشرة مرة وهاك ثنتين منها:

الأولى: (الفاء) الزائدة:

قال: "... وبقية الفاءات كالفاء في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهَ فَاَعْبُدْ﴾ (الزمر: من الآية 66) فقبل جواب (لا) ما مقدرة، وقيل زائدة، وإليه مال الفارسي، وعند الأكثرين عاطفة⁽³⁾.

الثانية: (أفعل) لا يتعرف بالإضافة:

قال: "وقال صاحب التوضيح⁽⁴⁾: (أكثر) بنصب الراء على أن (أريت) يتعدى إلى مفعولين، أو على الحال إذا قلنا: إن أفعل لا يتعرف بالإضافة كما صار إليه الفارسي وغيره..."⁽⁵⁾.

• الفراء: (6)

ولقد ذكر في تسعة مواضع، سأكتفي بذكر اثنين، أحدهما: وهو نصب (ليبيك) على المصدرية، قال: "قوله (ليبيك) من المصادر التي يجب حذف فعلها ونصبها... قال الفراء: نصب على المصدرية"⁽⁷⁾.

الثاني: أصل (لن) وذلك في قوله: "وكلمة (لن) حرف نصب ونفي واستقبال وفيه ثلاثة مذاهب: الأول أنه حرف مقتضب برأسه، وهذا مذهب الجمهور، والثاني وهو مذهب الفراء أن أصله

(1) عمدة القاري (47/4).

(2) الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار النحوي، صاحب التصانيف، كان متهما بالاعتزال، وقد فضله البعض على المبرد، دخل بغداد، وخدم الملوك، وحظي عند عضد الدولة، فكان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو، وحصلت له الأموال، من أشهر كتبه الإيضاح، وممن أخذ عنه ابن جني، توفي عن بضع وتسعين عاماً سنة 377هـ. انظر البداية والنهاية (293/11) والعبير (149/2).

(3) عمدة القاري (67/1).

(4) عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري الحنفي، صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الأكبر، كان من علماء الطبيعيات وأصول الفقه والدين، له كتاب (التنقيح) في أصول الفقه وشرحه (التوضيح)، وشرح الوقاية في فقه الحنفية، توفي في بخارى سنة 747هـ. انظر الأعلام (197/4).

(5) عمدة القاري (271/3).

(6) أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، وكان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ولد سنة 144 هـ، وتوفي سنة 207 هـ، في طريق مكة ومن كتبه (اللغات) و(المصادر في القرآن) و(الجمع والتنشئة في القرآن). انظر وفيات الأعيان (176/6)، ونزهة الألباء ص81، وغاية النهاية (371/2).

(7) عمدة القاري (207/2).

(لا) فأبدلت النون من الألف فصار (لن)، والثالث وهو مذهب الخليل والكسائي، أن أصله (لا) أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين⁽¹⁾.

• الزجّاج: (2)

وجاء ذكره في مواضع سبعة أكتفي بذكر أحدها وهو رأيه في إعراب (سرباً) في قوله: فاتخذ سرباً⁽³⁾ قال: "قوله: (سرباً) قال الزجّاج: نصب (سرباً) على المفعول كقولك: اتخذت طريقاً مكان كذا، واتخذت طريقاً في السرب، واتخذت زيداً وكيلاً"⁽⁴⁾.

• الكسائي: (5)

وذكر ست مرات، وهذه واحدة منها، حيث قال: "وجوز ابن مالك وأبو البقاء جزم الباء على أنه بدل من (لا ترجعوا)، وأن يكون جزءاً لشرط مقدر على مذهب الكسائي، أي فإن رجعتم يضرب بعضكم رقاب بعض"⁽⁶⁾.

• المبرد: (7)

ولقد أتى الاسترشاد به في دراستي خمس مرات، منها ثلاث كررت عند الحديث عن (إذا) التي للمفاجأة قال: ".... وهي ظرف مكان عند المبرد...."⁽⁸⁾.

(1) عمدة القاري (319/1).

(2) أبو إسحق إبراهيم بن أحمد السري الزجّاج النحوي، من علماء الدين والأدب، له كتاب في معاني القرآن، وكتاب الأمالي، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب شرح أبيات سيبويه، وغيرها الكثير، وكانت صناعته خرط الزجّاج، توفي سنة 310هـ، وقيل سنة 311هـ، وقيل 316هـ ببغداد. انظر معجم الأدباء (15/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم؟ فيكل العلم إلى الله، ح 122، ص 48، 49.

(4) عمدة القاري (191/2).

(5) علي بن حمزة أبو الحسن الكسائي، من الأئمة السبعة في القراءات، روى عن حمزة الزيات ومحمد بن سهل، وروى عنه أبو عبيد بن سلام، من أهل الكوفة استوطن بغداد وتعلم النحو على الكبر، وجلس في حلقة الخليل ثم أنفذ خمس عشرة قنبنة حبراً في الكتابة عن العرب، لقب بذلك لأنه أحرم في كساء، توفي سنة 182هـ، وفي الجرح والتعديل سنة 189هـ. انظر التاريخ الكبير (268/6).

(6) عمدة القاري (187/2).

(7) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة إخبارياً علامة جميلاً وسيماً، لقبه المازني بالميرد أي المثبت للحق، فغير الكوفيون اسمه فجعلوه بفتح الراء، توفي سنة 285هـ، وقيل 286هـ، انظر تاريخ الإسلام (299/21).

(8) عمدة القاري (67/1).

• العكبري: (1)

وأحصيت ذكره خمس مرات منها إعراب كلمة (أول) في قوله ﷺ: (لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا أحد أول منك) (2).

قال: "قوله: (أول منك) يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على أنه صفة لأحد، أو بدل منه، والنصب على الظرفية... وقال أبو البقاء: على الحال" (3).

• ابن الحاجب: (4)

جاء الاستئناس به في مواطن خمسة، منها كون (سبحان) علماً للتسبيح كعثمان علم للرجل، قال: "فإن قلت إذا كان علماً كيف أضيف، قلت: ينكر عند إرادة الإضافة، وقال ابن الحاجب: كونه علماً إنما هو في غير حالة الإضافة" (5).

• الخليل: (6)

ولقد ذكر الخليل في أربعة مواضع وهذا واحد منها:

قال: "قوله (عن أشياء) هو غير منصرف، قال الخليل: وإنما ترك صرفه لأن أصله فعلاء، كالشعراء جمع على غير الواحد، فنقلوا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة فقالوا أشياء" (7).

(1) محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين النحوي العكبري، إمام عصره، ولد سنة 538هـ، وبرع في الفقه والأصول والنحو والقراءات، وحاز قصب السبق في العربية، كان ضريراً ثقة حسن الأخلاق متواضعاً، صنف تفسير القرآن، كتاب إعراب القرآن، وجزءاً في إعراب الحديث، وكتب شرح الفصيح وغيرها الكثير، وتوفي في ربيع الآخر سنة 616هـ.. انظر تاريخ الإسلام (293/44)، ومعجم البلدان (160/4) .

(2) صحيح البخاري كتاب العلم باب الحرص على الحديث ح99، 35/1.

(3) عمدة القاري (126/2) .

(4) أبو عمرو بن الحاجب المالكي عثمان ابن أبي بكر بن يونس الرويني ثم المصري، شيخ المالكية، كان رأساً في علوم كثيرة، وكان صديقاً للعز بن عبد السلام، وهو حجة عفيف، وركن من أركان الدين في العلم والعمل، وله شرح المفصل والألمالي والمقدمة في النحو، ولد سنة 570هـ في صعيد مصر، وهو كروي الأصل، وتوفي بالإسكندرية، سنة 646هـ، وكان أبوه حاجباً فنسب إليه . انظر البداية والنهاية (229/13) .

(5) عمدة القاري (95/2) .

(6) أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، نسبة إلى حي من الأزدي، كان ذكياً فظناً شاعراً، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وكان متقشفاً متعبداً زاهداً، ولد سنة مائة هجرية، وله كتاب العين توفي قبل أن يتممه سنة 170هـ، وقيل 175هـ . انظر وفيات الأعيان (248-244/2).

(7) عمدة القاري (113/2) .

• ابن عصفور: (1)

ولقد ذكر أربع مرات، منها الأعضاء التي تُذكر وتُؤنث.
قال: " وقد أنشد ابن عصفور في ذكر الأعضاء التي تُذكر وتُؤنث:

وهاك من الأعضاء ما قد عدده	يؤنث أحياناً وأحياناً يذكر
لسان الفتى والعنق والإبط والقفأ	وعاتقه والمتن والضرس يذكر
وعندي ذراع والكراع مع المعأ	وعجز الفتى ثم القريض المحبر
كذا كل نحوي حكى في كتابه	سوى سيبويه وهو فيهم مكبر
يرى أن تأنيث الذراع هو الذي	أتى وهو للتذكير في ذاك منكر (2).

• ابن السكيت: (3)

وقد ورد الاسترشاد برأيه في موضعين خذ واحداً منها:
قال: لقوله (ليبيك) من المصادر التي يجب حذف فعلها ونصبها وقال ابن السكيت: كقولك:
حمداً وشكراً (4).

(1) علي بن مؤمن بن محمد بن علي، العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، ولد سنة 597 هـ، وتوفي بتونس سنة 669 هـ، ولم يكن ورعاً، ومن تصانيفه كتاب الممتع، كتاب المفتاح، كتاب الهلال، كتاب شرح الجمل، كتاب المقرب في النحو وغير ذلك كثير. انظر فوات الوفيات (3 / 109)

(2) عمدة القاري (65/4)

(3) أبو يوسف يعقوب بن إسحق المعروف بابن السكيت، صاحب كتاب إصلاح المنطق، ولد سنة 186 هـ، وكان يؤدب أولاد المتوكل، واتخذة نديماً ثم أمر الأتراك أن يدوسوا بطنه لأنه صارحه فقال: والله إن قنبراً خادم علي خير منك ومن ابنك، ومن مصنفاته الأضداد، الألفاظ والقلب والإبدال، ولم يكن له نفاذ في علم النحو، ويعتقد بمذهب من يرى تقديم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، توفي ببغداد سنة 244 هـ. انظر وفيات الأعيان (6 / 395)

(4) عمدة القاري (2 / 207) .

• الجرمي (1)

واستدل برأيه مرتين، هاك واحدة منهما، وهي تعدي الفعل (يدخل) في قوله ﷺ: " يدخل أهل الجنة الجنة" (2)، قال: "....وذهب الجرمي إلى أنه فعل متعدٍ نصب الدار، كنحو: بنيت الدار، وقد دفعوا قوله بأن مصدره يجيء على فعول، وهو من مصادر الأفعال اللازمة" (3).

• ابن الأنباري: (4)

وسطع ذكره في موضعين هذا واحد منهما:

قال: " قوله (كلا) معناه النفي والردع..... وقد جاءت في القرآن على أقسام جمعها ابن الأنباري في باب من كتاب الوقف والابتداء له" (5).

• ثعلب: (6)

وأخذ عنه في موضعين هذا أحدهما:

قال: " (كلا) معناه النفي والردع عن ذلك الكلام....، وهي مركبة عند ثعلب من (كاف) التشبيه، و(لا) النافية، قال: وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين" (7).

(1) صالح بن إسحق أبو عمر الجرمي النحوي، كان ورعاً ديناً نبيلاً، رأساً في اللغة والنحو، كان حسن العقيدة، ناظر الفراء، ونسب إلى جرم، وهي بلدة باليمن، وأصله من البصرة، وسكن بغداد، وقد نال بالعلم والأدب دنيا عريضة، له كتاب (غريب سيبويه) و(العروض)، توفي سنة 225هـ. انظر شذرات الذهب (57/2).

(2) صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، ح22، 16/1.

(3) عمدة القاري (170/1).

(4) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي صاحب التصانيف، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، وكان صدوقاً فاضلاً ديناً من أهل السنة، وله كتب في علم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، وكان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن، ويملي من حفظه، ولد سنة 271هـ، توفي سنة 328هـ. انظر الأنساب (212/1).

(5) عمدة القاري (50/1).

(6) أحمد بن يحيى بن زيد أبو العباس النحوي الشيباني ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة 200هـ، وقال عن نفسه: مات معروف الكرخي سنة 200هـ وفيها ولدت، وتوفي سنة 291هـ رحمه الله. انظر طبقات الحنابلة (83/1).

(7) عمدة القاري (50/1).

• ابن هشام⁽¹⁾

تعرض العيني لرأيه مرتين خذ واحدة منهما:

في معرض الخلاف حول (كأن) التي للتشبيه، قال: "تحقيق الكلام هنا أن (كأن) للتشبيه.. وقال غيره: إنه حرف مركب عند الجمهور، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز⁽²⁾ الإجماع عليه"⁽³⁾. وقد لاحظت أن العيني -رحمه الله- قد نقل عن ابن هشام كثيراً من غير إشارة منه، كما استشهد ببعض الآيات نقلاً حرفياً من كتاب المغني، ومثال ذلك (باء المصاحبة)، وقد تعرض لها العيني في الجزء الأول ص168، وذكرت في الجزء الأول من المغني ص109.

• قطرب:⁽⁴⁾

ولم يرد في أجزاء الدراسة سوى مرة واحدة.

قال: "و(كيف) يستعمل في الكلام على وجهين: أحدهما، أن يكون شرطاً فيقتضي فعلين متفقيّ اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: كيف تصنعُ أصنعُ، ولا يجوز: كيف تجلسُ أذهبُ بانفاق، ولا كيف تجلسُ أجلسُ بالجزم عند البصريين إلا قطرباً...."⁽⁵⁾

• ابن السراج:⁽⁶⁾

وذكر مذهبه في نصب (أكثر) التي جاءت في قوله ﷺ: "فإني رأيتكن أكثر أهل النار"⁽⁷⁾ الحديث.

-
- (1) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، النحوي الفاضل المشهور، ولد سنة 708هـ، كان يقال بأنه أنحى من سيبويه، من أشهر تصانيفه عمدة الطالب، ورفع الخصاصة، والتحصيل والتفصيل، ومغني اللبيب، والجامع الصغير، وغيرها كثير، وتوفي سنة 761هـ. انظر الدرر الكامنة (308/2).
 - (2) أحمد الحسين بن أحمد الإربلي الموصللي أبو عبد الله شمس الدين بن الخباز، نحوي ضريب، له تصانيف منها: الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، وتوجيه اللمع، وكلاهما مخطوطتان، توفي سنة 639هـ. انظر الأعلام للزركلي(117/1).
 - (3) عمدة القاري (286/1).
 - (4) أبو علي محمد بن المستنير البصري اللغوي، من أئمة عصره، صاحب سيبويه، وكان يبكر في المجيء إليه فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، وهي دويبة لا تزال تدب ولا تهتدي فلصق به اللقب، وهو أول من وضع المثلث في اللغة، وله مصنفات منها: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، وكتاب القوافي، وكتاب النوادر، وكتاب الأضداد وكتاب العلل في النحو وغيرها الكثير، توفي سنة 206هـ. انظر شذرات الذهب (15/2).
 - (5) عمدة القاري (128/2).
 - (6) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، من بغداد وهو من الأئمة المشاهير، سمي بذلك نسبة إلى عمل السروج، أخذ الأدب عن المبرد، وله تصانيف شهيرة منها كتاب الأصول، والموجز الصغير، والاشتقاق، وشرح كتاب سيبويه، كان يلغ في الرء، توفي سنة 316هـ. انظر وفيات الأعيان (339/4).
 - (7) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، ح29، 18/1، وانظر في الكسوف باب 14، أخرجه مسلم 907 مطولاً، 626/2.

قال: "فقوله (أكثر) بالنصب، إما على المفعول، أو على الحال على مذهب ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وغيرهما ممن قال أن أفعل لا يتعرف بالإضافة ..."⁽¹⁾.

• إسماعيل الصفار⁽²⁾

وأتى على ذكر رأيه في جواز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية حيث قال: ".... هذا باب فيه خلاف وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ

آمَنُوا﴾ (البقرة:25)، واستدل الصفار بقول الشاعر:

وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم⁽³⁾

فإن تقديره هذه خولان⁽⁴⁾.

• أبو سعيد السيرافي⁽⁵⁾

وورد ذكر رأيه عند سرد الآراء في (الكاف) المفردة، حيث قال: " (الكاف) المفردة إما جارة وإما غير جارة، فالجارة حرف واسم، والحرف له خمسة معان: التشبيه نحو (زيد كالأسد)، والتعليل أثبت ذلك قوم ونفاه آخرون نحو ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ (البقرة: من الآية 151) أي لأجل إرسالنا فيكم، والاستعلاء ذكره الأخفش والكوفيون نحو (كخير) جواباً لقول من قال له: كيف أصبحت؟، أي على خير، والمبادرة فيما إذا اتصلت بـ(ما) نحو (سلم كما تدخل) و(صل كما يدخل الوقت)، ذكره ابن الخباز وأبو سعيد السيرافي وهو غريب جداً، والتوكيد وهي الزائدة نحو (ليس كمثله شيء) (الشورى:11)، التقدير ليس مثله شيء⁽⁶⁾.

(1) عمدة القاري (202/1).

(2) أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، النحوي المحدث، من أصحاب المبرد، كان مولده سنة 247هـ، وكان مكثراً من الحديث، توفي سنة 341هـ، وقد صام أربعة وثمانين رمضاناً، وكان متعباً للسنة. انظر المنتظم (88/14)، والكامل في التاريخ (499/8).

(3) عجز البيت: وأكرومة الحيين خلواً كما هيا، وقائله مجهول، والبيت من شواهد سيبويه (139،143/1)، (178/3)، وأوضح المسالك (143/2) رقم 233، الخزانة (315،455/1)، (369/4)، (19/8)، (367/11)، شرح شواهد المغني ص468.

(4) عمدة القاري (133/2).

(5) أبو سعيد الحسين بن عبيد الله، وقال بعضهم: ابن عبد الله بن المرزباني السيرافي النحوي، من أعلم الناس بنحو البصريين، وشرح كتاب سيبويه ومقصورة ابن دريد، تصدر لإقراء النحو والقراءات واللغة والفقه والفرائض والحساب والكلام والشعر والعروض والقوافي، وكان نزيهاً عفيفاً جميل السيرة حسن الخلق، وكان نساخاً يأكل من النسخ، وقد ذكر عنه الاعتزال ولم يظهر منه، وتوفي سنة 368هـ. انظر مرآة الجنان (390/2).

(6) عمدة القاري (243/1).

• ابن جنى⁽¹⁾

ولقد ذكر رأيه مرجوحاً في نوع (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ (المائدة: من الآية6)، قال: "قال ابن جنى و ابن برهان⁽²⁾: من زعم أن الباء للتبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه"⁽³⁾

• ابن التياني⁽⁴⁾

وقد ورد رأيه في سياق الحديث عن (عائق) من حيث التذكير والتأنيث، ذلك في قوله: "... وقال ابن التياني: قال أبو عبيد⁽⁵⁾: قال الأحمر⁽⁶⁾: العائق يذكر ويؤنث...." ⁽⁷⁾.

• ابن خروف⁽⁸⁾

وجاء رأيه مشفوعاً بغيره من علماء النحو في مجيء (ما) بعد (من) بمعنى (ربما). قال: "وقال بعضهم: معناه ربما لأن (من) إذا وقعت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما، قاله الشيرازي⁽⁹⁾ وابن خروف"⁽¹⁰⁾.

-
- (1) هو عثمان بن جنى الموصلية، من أحق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو التصريف، ولد بالموصل سنة330هـ، وتوفي ببغداد سنة392هـ، وكان أبوه مملوكاً رومياً، وله علاقة صداقة بالمتنبي، وصحب أبا علي الفارسي أربعين سنة، ومصنفاته كثيرة من أشهرها: الخصائص، اللمع، المذكر و المؤنث. انظر معجم الأدباء (81/12).
 - (2) هو عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم النحوي، كان إماماً فاضلاً نحويًا، وفيه شراسة خلق، ولم يلبس سراويل قط، ولا غطى رأسه أبداً، ومات ببغداد في جمادى الأولى سنة456هـ. انظر النجوم الزاهرة (75/5).
 - (3) عمدة القاري (236/2).
 - (4) تَمَّام أبو غالب ابن التياني القرطبي، لغوي أندلسي بمرسية، له مصنف بديع في اللغة، وكان علامة ثقة في نقله، امتنع تورعاً من أخذ ألف دينار من صاحب مرسية على أن يذكر في خطبته الكتاب أنه ألقه لأجله، فأبى وقال: ما ألقته إلا مطلقاً. انظر العبر في خبر من غير (272/2).
 - (5) القاسم بن سلام بن عبد الله أبو عبيد، كان أبوه مملوكاً رومياً، وأصله من هرات من إقليم خراسان، ولد سنة157هـ، طالت رحلته في طلب العلم، وله مصنفات كثيرة منها: كتاب غريب الحديث، كتاب الطهور، كتاب الإيمان، وله في اللغة كتاب الغريب المصنف، توفي في مكة سنة294هـ. انظر طبقات النحويين واللغويين ص199، أنباه الرواة(12/3).
 - (6) علي بن المبارك الأحمر النحوي مؤدب المأمون وصاحب الكسائي ومناظر سيبويه، اشتهر بالتقدم في النحو، يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى القصائد والغريب، ومن مصنفاته (تفنن البلغاء) و(التصريف)، توفي قبل الفراء سنة206 أو 207هـ. انظر تاريخ بغداد (104/12)، نزهة الألباء (ص80).
 - (7) عمدة القاري (65/4).
 - (8) علي بن محمد بن خروف أبو الحسن الأندلسي، حضر من اشبيلية، وأقام في حلب مدة، ولد سنة524هـ، وكان إماماً في العربية محققاً ماهراً، صنف شرحاً لكتاب سيبويه، وشرحاً للجمل، وكتاباً في الفرائض، ولقد اختل عقله في آخر حياته، فمشى عرباناً بادي العورة في الأسواق حتى وقع في جب ليلاً بحلب فمات سنة609هـ. انظر فوات الوفيات(84/3-86).
 - (9) هو الإمام أبو إسحق الشيرازي إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي، ولد سنة393هـ بفيروز اباد، وهو صاحب التنبيه والمهذب في الفقه، والتبصرة في الأصول، وطبقات الفقهاء، وغيرها من التصانيف الذائعة، يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، توفي ببغداد سنة476هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(215/4).
 - (10) عمدة القاري (72/1).

• ابن يعيش⁽¹⁾

ولقد استشهد العيني بإعرابه (مَنْ) وما بعدها في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (الشورى: 43)، فقال: "وقال ابن يعيش في قوله الآية: إن (مَنْ) مبتدأ وصلته (صبر)، وخبره (إن) المكسورة مع ما بعدها والعائد محذوف تقديره إن ذلك منه"⁽²⁾.

• أثير الدين أبو حيان:⁽³⁾

وهو الذي أورد العيني نظمه في الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب.

فقال: "وقد نظمها الشيخ أثير الدين أبو حيان بستة أبيات وهي قوله:

وخذ جملاً ستاً وعشراً فنصفهاً	لها موضع الإعراب جاء مبيناً
فوصفية حالية خيرية	مضاف إليه واحك بالقول معاناً
كذلك في التعليق والشرط والجزا	إذا عامل يأتي بلا عمل هنا
وفي غير هذا لا محل لها كما	أنت صلة مبدوءة فاتك العنا
مفسرة أيضاً وحشواً كذا أنت	كذلك في التحضيض نلت به الغنا
وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابه	جواب يمين مثله سرك المنى" ⁽⁴⁾ .

وكل الذين ذكروا بعد الكرمانى والزمخشري إنما عرفوا بالنحو، ولهم فيه شهرة وصيت، ولقد حاولت في عرضي لهؤلاء الأعلام التوغل في المدارس النحوية المختلفة في الوقت الذي لا أنسى فيه أقطاب الحديث والتفسير ومنهم:

(1) يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا أبو البقاء، موصلى الأصل، حلبي المولد والمنشأ، يعرف بابن الصانع، ولد سنة 553هـ بحلب، ورحل إلى بغداد ودمشق لطلب العلم، وكان ظريفاً، وقد توفي سنة 643هـ في حلب، ودفن هناك، ومن أبرز كتبه: كتاب شرح المفصل . انظر وفيات الأعيان (46/7) .

(2) عمدة القاري (148/1) .

(3) هو إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، شيخ النحاة بالديار المصرية، وإمام العربية، وله نظم جيد، ولقد ملأ الزمان تصانيف، توفي في منزله بالقاهرة سنة 745هـ، ومولده كان بمدينة مطخشارش بقرطبة سنة 654هـ . انظر نفع الطيب(141/3).

(4) عمدة القاري (252/1) .

النووي⁽¹⁾:

ولقد استأنس العيني به في الأجزاء الأربعة الأولى عشر مرات، خذ واحدة منها: قال: "وقال النووي: الرفع أشهر ويجوز فيه النصب"⁽²⁾، وذلك في معرض بيان الآراء في إعراب كلمة (أجود) في الحديث: "كان رسول الله أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان"⁽³⁾.

• القرطبي:⁽⁴⁾

ولقد ذكر مرة واحدة باسمه، وهي في قوله: "قوله (فلأصلي لكم)⁽⁵⁾ فيه ستة أوجه من الإعراب: الأول فلأصلي بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء، ووجهه أن اللام فيه لام كي، والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة تقديره فلأن أصلي، قال القرطبي: رويناه كذا والفاء زائدة، أو الفاء جواب الأمر، ومدخول الفاء محذوف تقديره قوموا فقيامكم لأصلي لكم، ويجوز أن تكون الفاء زائدة على رأي الأخفش، واللام متعلق بـ(قوموا)⁽⁶⁾.

• ابن التين⁽⁷⁾

وذكر في مواطن ثلاثة منها: نصب معاذ بن جبل بعد ياء النداء، ولذا جاء في عمدة القاري: "يجوز في (معاذ) وجهان من الإعراب: أحدهما النصب علي أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب، والمنادى المضاف منصوب، والآخر الرفع على أنه منادى مفرد علم، وقال ابن التين: يجوز النصب على أن قوله (معاذ) زائد، فالتقدير: يا ابن جبل، وفيه ما فيه"⁽⁸⁾. وبعد أن اطلعت على ثلثة ممن نقل العيني مدادهم، وقدح زنادهم، منهم النحوي اللامع، ومنهم المفسر الساطع، ومنهم المحدث المانع، وقد عرضتهم عرضاً مشفوعاً بترجمة مبيّنة، مع التمثيل بنماذج معينة، وددت أن أسرد بعض الأعلام التي صحبتته في عمدته، وذلك على عجلة،

(1) يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا محي الدين، ولد في (نوا) من قرى حوران بسوريا سنة 631هـ، وتوفي بها سنة 676هـ ونسب إليها، تعلم بدمشق، واشتهر بالحديث، فشرح صحيح مسلم، وله مصنفات كثيرة. انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (157-153/2).

(2) عمدة القاري (76/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب 5، ح 6، 10/1.

(4) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، فقيه مالكي، من رجال الحديث، يعرف بابن المزين ولد في قرطبة سنة 578هـ، وكان مدرساً بالإسكندرية، وتوفي بها سنة 656هـ، ومن كتبه (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) وهو غير المفسر صاحب الجامع. انظر البداية والنهاية (213/13)، نفح الطيب (643/2).

(5) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير ح 381، 97/1.

(6) عمدة القاري (111/4).

(7) محمد بن عبد الواحد السفاقي، المعروف بابن التين، شارح البخاري، وسماه صاحب هداية العارفين عبد الواحد فقال: عبد الواحد ابن التين السفاقي المغربي المالكي المحدث الفقيه المفسر، له شرح الجامع الصحيح للبخاري في عدة مجلدات، وللرجل مكانة عالية في علوم الشريعة وخاصة في الحديث، وقد نقل عنه الحافظ بن حجر وغيره، وشرحه سماه: (المخير الفصيح في شرح الصحيح) ولم نقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً، انظر: هدية العارفين (635/1)، كشف الظنون (546/1).

(8) عمدة القاري (207/2).

مكتفياً بذكر الأسماء دون تفصيل ولا إطالة، مع ترتيب يقدم الأسبق في الوفاة، ويضع عن القارئ الجهد في البحث والمعاناة، وهم:

- أبو سعيد عبد الملك ابن قريب الأصمعي (ت216هـ).
- أبو الحسن علي بن المبارك بن حازم اللحياني (ت220هـ).
- بكر بن محمد بن بقية المازني (ت249هـ).
- سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني (ت250هـ).
- أبو جعفر أحمد بن محمد بن النحاس (ت338هـ).
- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان (ت347هـ).
- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ).
- أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت388هـ).
- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ).
- أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت392هـ).
- أبو العباس أحمد بن عمر بن علي بن عبد الصمد الجوهري (ت393هـ).
- أبو الحسن علي بن خلف بن بطلال البكري (ت449هـ).
- ابن برهان أبو القاسم الواحد بن علي العكبري (ت456هـ).
- أبو القاسم عبد الرحمن بن منده العبدي الأصبهاني (ت470هـ).
- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المالكي (ت493هـ).
- محمد بن طاهر أبو الفضل المقدسي (ت507هـ).
- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن الحسين الشيباني الطبري (ت533هـ).
- أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت537هـ).
- أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي البحيصي (ت544هـ).
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت581هـ).
- محمد بن عمر بن الحسن الرازي فخر الدين أو ابن خطيب الري (ت606هـ).
- الشلوبيين أبو علي عمر بن محمد (ت645هـ).
- فضل الله بن حسن أبو عبد الله شهاب الدين التوربشتي (ت661هـ).
- أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي الكتتاني بن الضائع (ت680هـ).
- أحمد بن محمد بن منصور بن قاسم بن المنير (ت683هـ).
- أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي القشيري (ت702هـ).
- قطب الدين محمد بن ضياء الدين الشيرازي (ت710هـ).

- تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري ابن الصايغ (الصائغ) ت725هـ).
 - إبراهيم بن محمد المالكي السفاقي (الصفاقي) ت742هـ).
 - الحسين بن عبد الله الطيبي ت743هـ).
 - قوام الدين أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر الفارابي الإتقاني ت758هـ).
- وكثيراً ممن ذكروا محدثون وشراح، وبعضهم مفسرون، ومنهم نحاة ولغويون، وهذا يؤكد حكمي السابق على شخصية العيني، وتعدد معارفه، وتنوع مشاركته.
- كما وأن الذين ذكروا عقب أريجهم في رياض النحو، وانتقى العيني نسماتهم في مسائل نحوية صرفة، وهم من هم في بقية الفنون؟!، وكأن النحو ملح العلوم، وأصل الفهوم، يجوب الساحة الأدبية واللغوية، ويختال في رحاب العلوم الشرعية، يقرع كل باب، ويدخل بلا لوم ولا عتاب، فإذا أضفنا إلى ذلك جمعاً بين التخصصات ترك العالم يمشي كموسوعة معرفية، أو مكتبة متنقلة، تبين لنا جلاء الأمور وتكشفت خصائص العصور.

المبحث الثاني

المصادر

إنّ ممّا يؤخذ على العيني نثره الآراء النحوية دون عزوها إلى كتاب، حتى وإن كان كتابه شرحاً للحديث النبوي، وليس للدرس النحوي، فهذا العذر لا يعفيه، ولا أراه ذريعة من العتب تتجيه، مع غزارة معارفه، وخصوبة لطائفه.

أليس من الإقلال أن يتصدق العيني على قرّائه في الأجزاء الأربعة الأولى بستة عشر كتاباً؟؟، ويشير إليها سريعاً دون إلصاق الكتاب بمؤلفه في أغلبها، وما أرى بعضها من كتب النحو المشهورة، وهل يتلاءم ذلك ويتناسب مع الآراء النحوية الوافرة، والمسائل المتكاثرة، التي أشرقت بها صفحاته، وجادت بها نفراته، ولمعت بها نظراته؟؟...

ومن هنا وإنصافاً للرجل أحسبه قصد الإيجاز، وآثر الاحتراز، وترك للراغب أن يغوص طلباً لمراده، وينشط اجتلاباً لعتاده، دون إثقال على القراء، أو إشغال للدارسين عن مضامينه الغراء، ولعلّ أهل زمانه طلاب صدارة وجدارة، تكفيهم الإشارة، فلا يعجزهم رد القوس لباريه، وإدراك مناخه ومراميه، كما أن صاحبنا من الشراح والمحدثين، ولذا آثر أن يخرج مصنفه بصبغته، ولا يكلفه فوق طاقته، ولربما كان من أهل الأسفار، ووجد الكلفة في حمل المصادر والأسفار، والكمال عزيزٌ في هذه الدار، وأردف على ما قيل أمراً جديراً أن يذكر، وهو أن العيني لم يزد على الاسترشاد بالمرجع أكثر من مرة واحدة، خلا كتاب الكشاف الذي رجع إليه خمس مرات، ولذا سأبدأ بعرض مواطن الاستشهاد به، على أن أتبع ذلك بالمصادر الأخرى مرتبة حسب ورودها في الكتاب.

[1] كتاب الكشاف للزمخشري⁽¹⁾

وهو كتاب تفسير، وإن زخر بالمسائل النحوية، وطفح بالقضايا البلاغية، ينقسم إلى أربعة أجزاء، ولقد حظي عند العيني بالنصيب الأوفر نسبة إلى غيره من المصادر، إذ أشار إليه خمس مرات، في ثنتين منها دون ذكر صاحبه، وإليك بيان ذلك:

الأولى: في معرض بسط آراء النحاة ومذاهبهم في (لن) حيث قال: "وقال الزمخشري: إنه يفيد توكيد النفي، قاله في الكشاف، وقال في أمودجه: يفيد تأييد النفي، ورد بأنه دعوى بلا دليل"⁽²⁾.

الثانية: في تعليقه على الكرمانى الذي جوز عطف الجملة على المفرد مستشهداً بقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ (آل عمران: من الآية 97)، حيث أنكر ذلك، واعتبره عطف جملة على جملة في نص الحديث (قال العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر)⁽³⁾، ثم قال: "ولهذا قال صاحب الكشاف: التقدير مقام إبراهيم، وآمنٌ من دخله، فقدر الجملة في حكم المفرد ليكون عطف مفرد على مفرد، ولم يقدر هكذا إلا ليصح وقوع قوله: (مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله: (آيات بينات)، لأن بيان الجماعة بالواحد لا يصح"⁽⁴⁾.

والثالثة: وهو يفرق بين (لا) التي بمعنى ليس، و(لا) التي لنفي الجنس، قال: "وقال صاحب الكشاف: في أول البقرة قرئ (لا ريباً) بالرفع، والفرق بينها وبين القراءة المشهورة أن المشهورة توجب الاستغراق، وهذه تجوزه"⁽⁵⁾.

والرابعة: في طرحه لرأي الزمخشري الذي يرى أن (هل) تأتي أبداً بمعنى (قد)، قال: "وقد بالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعنى (قد)، وإنما الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه، وقال في الكشاف: (هل أتى) أي: قد أتى، على معنى التقرير والتقريب فيه جميعاً، ومن عكس الزمخشري هنا فقد عكس نفسه"⁽⁶⁾.

والمرة الخامسة: حيث ألمح باعتراض الكرمانى على الزمخشري تجويزه حذف أحد مفعولي أفعال القلوب، وردّ عليه من بضاعته المعروضة في المفصل والكشاف، حيث يقول: "ثم

(1) سبق التعريف به ص 25 .

(2) عمدة القاري (319/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم ، باب كتابة العلم، ح 111، 38/1 .

(4) عمدة القاري (160/2).

(5) المرجع السابق (232/3)

(6) عمدة القاري (171/4) .

قال الكرمانى: هذا مخالف لقوله فى المفصل، وفى سائر مواضع الكشف: لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى الحسابان" (1).

وأما مصادره الأخرى فما زاد على أن ذكر كلاً منها مرة واحدة، ولا يعزوه إلى صاحبه إلا قليلاً، وسأعرضها على ما وردت عليه من ترتيب.

[2] كتاب المفتاح للسكاكى (2)

وهو مفتاح العلوم فى الصرف والنحو والمعانى والبيان والبديع والاستدلال والعروض والقافية.

وورد ذكر المصدر فى مقام الحديث عن (إنما) التى تفيد الحصر، فقال: "ونقل صاحب المفتاح عن أبى عيسى الربعى (3) أنه لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة التى تتراد للتأكيد كما فى (حيثما)، لا النافية على من يظنه من لا وقوف له على علم النحو، ضاعفت تأكيدها، فناسب أن يضمن معنى القصر أى معنى (ما)، و(إلا)، لأن القصر ليس إلا لتأكيد الحكم على تأكيد ..." (4).

[3] كتاب فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى (5)

حيث أورد العيني عبارة للكرمانى فى الشرح، ونسبها إلى الحافظ فى الفتح فقال: "قوله (إلى ما هاجر إليه) (6) إما أن يكون متعلقاً بالهجرة، والخبر محذوف، أى: هجرته إلى ما هاجر إليه غير صحيحة وغير مقبولة، وإما أن يكون خبر (فهجرته)، والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت ..." (7).

- (1) عمدة القارى (305/4) .
- (2) يوسف ابن أبى بكر ابن محمد السكاكى، الخوارزمى الحنفى، أبو يعقوب، ولد سنة 555 هـ، وتوفى سنة 626 هـ بخوارزم، وكان عالماً بالعربية والأدب، وله رسالة فى علم المناظرة. انظر: بغية الوعاة (364/2).
- (3) على بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربعى، من شراز، ولد عام 328 هـ، وله مصنفات فى النحو والبلاغة منها: شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وتوفى فى بغداد سنة 420 هـ. انظر وفيات الأعيان (452/3).
- (4) عمدة القارى (25/1).
- (5) أحمد بن علي بن محمد الكنانى العسقلانى أبو الفضل ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان بفلسطين، ولد بالقاهرة عام 773 هـ، وتوفى بها سنة 852 هـ، علت شهرته فى الحديث وأصبح حافظ الإسلام فى عصره، له مصنفات كثيرة أشهرها: فتح البارى. انظر الضوء اللامع (36/2) .
- (6) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرئ ما نوى، ح 24/1، 54.
- (7) عمدة القارى (25/1).

ثم نوه في الحاشية فقال: " هذه عبارة الكرمانى فى الشرح، ونسبها إليه الحافظ فى الفتح وقال: وهذا الثانى هو الراجح فانظره"⁽¹⁾.

[4] كتاب الوقف والابتداء لابن الأنبارى⁽²⁾

وهو مرجع نحوى مشهور، ذكره العينى منسوباً إلى مؤلفه عندما شرح معنى (كلا)، فقال: " وقد جاءت فى القرآن على أقسام، جمعها ابن الأنبارى فى باب من كتاب الوقف والابتداء....."⁽³⁾.

[5] كتاب المطالع لابن قرقول⁽⁴⁾

وهو كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار، فيما استغلقت من كتاب: الموطأ، ومسلم، والبخارى، وإيضاح مبهم لغاتها فى غريب الحديث، وقد وضعه مؤلفه على منوال (مشارك الأنوار) للقاضى عياض، ونظمه شمس الدين محمد بن محمد الموصلى (ت747هـ)، وهو مأخوذ مما شرح وأوضح وقيد وبين وأتقن وضبط الفقيه أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض السبتي فى كتابه المسمى مشارك الأنوار، لكن اختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهاماً⁽⁵⁾.

واستدل العينى بقول صاحبه على رفع (الدين) فى قوله ﷺ: (لن يشاد الدين)⁽⁶⁾، على أنه نائب فاعل، قال: " وأما على رواية الجمهور فالرفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على إضمار الفاعل فى (يشاد) للعلم به، وقال صاحب المطالع: والرفع هو رواية الأكثر"⁽⁷⁾.

(1) عمدة القارى (25/1) الحاشية.

(2) أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنبارى، ولد سنة 271 هـ، وكان أعلم الناس فى نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة، حتى أنه كان يحفظ ثلاث مائة ألف بيت شاهد فى القرآن، ويملى من حفظه، وكان يقول عن نفسه: أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً، توفي سنة 328 هـ. انظر تاريخ بغداد (101/3).

(3) عمدة القارى (5/1).

(4) هو إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهرانى الحمزى، أبو اسحق ابن قرقول، عالم بالحديث، من أدباء الأندلس، ولد بالمريّة عام 505 هـ، وأصله من موضع يسمى (حمزة) بناحية المسيلة من عمل بجاية، ورحل فى طلب الحديث، واستقر بمالقة، ثم انتقل إلى سبتة، ومنها إلى سلا، وكان نظاراً أديباً حافظاً، يبصر الحديث ورجاله، وقد صنف وألف مع براعة الخط وحسن الوراثة، وتوفي بفاس سنة 569 هـ. انظر وفيات الأعيان (62،63/1).

(5) انظر كشف الظنون (1715/2)

(6) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ح 39، 20/1.

(7) عمدة القارى (238/1)

[6] كتاب شرح الإيضاح لابن عصفور⁽¹⁾

ولقد تناوشه العيني في طرحه الخلاف بين النحاة على عطف جملة الخبر على جملة الإنشاء، فقال: " فإن قلت كيف يعطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية؟، قلت: هذا باب فيه خلاف فمنعه البيانين، وابن مالك، وابن عصفور في شرح الإيضاح ... " (2).

[7] كتاب حواشي الزركشي⁽³⁾

والكتاب هو شرح الزركشي على مختصر الخرقى⁽⁴⁾، وقد أتى الزركشي فيه على مختصر الخرقى في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، والذي وقع في مجلدات سبعة، بما لم يأت به أكثر شراح هذا الكتاب، أو كلهم، حيث أتى بزبدة الشروح السابقة، وزاد عليها من كتب الحديث، والآثار، والأدب، واللغة الشيء الكثير، حتى خرج أسلوبه في غاية القوة والفصاحة والبيان .

فالعيني وهو يعلق على الاستفهام في (رأيكم) قال: " وقال بعضهم: الجواب محذوف، تقديره قالوا نعم فاضبطوه، قلت: كأنّ هذا القائل أخذ كلامه من الزركشي في حواشيه ... " (5).

[8] كتاب ري الظمان لشرف الدين المرسي⁽⁶⁾

وهو كتاب كبير في تفسير القرآن الكريم، قصد فيه مؤلفه ارتباط الآيات بعضها ببعض، ولقد استأنس به العيني وهو يبسط اختلاف الفقهاء في المسح على الرجلين عند الوضوء أم غسلهما، وهل عطف الأرجل على الوجوه، أم الرؤوس في الآية ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: من الآية 6)؟.

(1) سبق التعريف به ص30.

(2) عمدة القاري (133/2).

(3) محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي الأصل، المصري بدر الدين الزركشي، ولد سنة 745 هـ، وعني بالفقه، والأصول، والحديث، فأكمل شرح المنهاج، ورحل إلى دمشق، ثم إلى حلب، وألف كتاب البحر المحيط في الأصول، وتوفي سنة 794 هـ. انظر الدرر الكامنة (397/3).

(4) أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى، الفقيه الحنبلي، ألف المختصر ونسب إليه، وهو من أهل بغداد، ولكنه تركها لما ظهر فيها سب الصحابة، وسمي بذلك نسبة إلى بيع الخرق، ولقد توفي بدمشق، وقيل ببغداد سنة 334 هـ. انظر وفيات الأعيان (492/3).

(5) عمدة القاري (176/2).

(6) شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن أبي الفضل المرسي، ولد بمصرية سنة 570 هـ، وهو أديب محدث مفسر فقيه أصولي، وكان ضريراً، رحل إلى خراسان، وقدم بغداد، وأتى حلب ودمشق ومصر، ومن مصنفاته: التفسير الكبير، والكافي في النحو، والإملاء على المفصل، توفي سنة 655 هـ. انظر بغية الوعاة (144/1).

وبعد تفصيل وأخذ ورد يقول: "ونظيره: أعط زيدا وعمراً جوائزهما، ومرّ ب بكر و خالد، فأبي بيان في هذا وأي لبس أقوى من هذا؟"، ذكره المرسي حاكياً عنه في ري الظمان ... (1)

[9] كتاب الواعي لأبي محمد (2)

وهو كتاب في علم الحديث، ألفه القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت360هـ)، واسم الكتاب: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي).

ولقد أشير إليه خلال ذكر الفرق بين وسط ووسط، إذ انتزع العيني رأي الفراء في المسألة فقال: "وفي الواعي لأبي محمد قال الفراء: سمعت يونس (3) يقول وسط ووسط بمعنى" (4).

[10] كتاب المخصص لعلي بن إسماعيل بن سيده (5)

يتكون هذا الكتاب من سبعة عشر جزءاً وهو من أثنى كنوز العربية .
ومن هذا الكتاب نقل العيني رأي الفارسي في المسألة نفسها التي مرت، وهي الفرق بين وسط ووسط، حيث قال: "وفي المخصص عن الفارسي سوى بعض الكوفيين بين وسط ووسط فقال: هما ظرفان واسمان" (6).

- (1) عمدة القاري (238/2) .
- (2) أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي، محدث العجم، أديب وقاض، طلب السماع سنة 290هـ، وساد أصحاب الحديث، ومن أشهر مصنفاته: المحدث الفاصل، ربيع المتيم، الأمثال، النوادر، وله شعر جيد، توفي سنة 360هـ. انظر سير أعلام النبلاء (73/16).
- (3) يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن، كان أعلم الناس بتصارييف النحو، وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، جاوز المائة، ومات سنة 183 هـ، وقيل عاش ثمانياً وثمانين سنة، لم يتزوج، ولم يتسر بل همه طلب العلم، له من الكتب: معاني القرآن، كتاب اللغات، كتاب النوادر الكبير، كتاب النوادر الصغير. انظر الفهرس لابن النديم (47/1).
- (4) عمدة القاري (206/3)
- (5) علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، ولد سنة 398 هـ بمرسية شرق الأندلس، وتوفي في دانية سنة 458هـ، وكان ضريراً، وله نظم غير تصانيفه القيمة، والتي منها: المخصص وهو أشهرها، و المحكم والمحيط الأعظم، والأنيق في شرح حماسة أبي تمام. انظر نفع الطيب (875/2) .
- (6) عمدة القاري (206/3) .

[11] التوضيح لعبيد الله بن مسعود البخاري⁽¹⁾

وهو كتاب التوضيح في حل غوامض التنقيح، والتوضيح والتنقيح كلاهما للمؤلف نفسه، وقد عرض فيهما لأصول الفقه.

والإشارة إليه جاءت في ثنايا إعراب كلمة (أكثر)، في قوله ﷺ: "فإني أريتنكم أكثر أهل النار"⁽²⁾ قال: "وقال صاحب التوضيح: (أكثر) بنصب الراء على أن (أريت) يتعدى على مفعولين، أو على الحال إذا قلنا إنَّ (أفعل) لا يتعرف بالإضافة، كما صار إليه الفارسي وغيره، وقيل: إنه بدل من الكاف في أريتنكم"⁽³⁾.

[12] كتاب التلويح للتفتازاني⁽⁴⁾

وهو شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، والكتاب من جزئيين. وزعم العيني أن ما قاله صاحب التوضيح منقول عن التلويح حيث قال: "قلت: نقل هذا من صاحب التلويح"⁽⁵⁾.

[13] كتاب الجامع للقرطبي⁽⁶⁾

هو كتاب (الجامع لأحكام القرآن)، طبع في عشرين جزءاً، ويعرف بتفسير القرطبي، وقد حوى ثروة سميئة من مختلف العلوم ما عهدت عند غيره من المفسرين. والمصدر مذكور عند انتصاب الخلاف على (عائق) من حيث التذكير والتأنيث. قال: "... وقال ابن الأنباري عن الفراء مثله، وفي الجامع: هو مذكر، وبعض العرب يؤنث ..."⁽⁷⁾.

(1) سبق التعريف به ص27.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير، ح 29 ، 18/1.

(3) عمدة القاري (271/3).

(4) مسعود بن عمر التفتازاني، العلامة الكبير، صاحب شرح التلخيص، وشرح العقائد في أصول الدين، وشرح الشمسية في المنطق، والإرشاد في النحو، والتلويح في أصول الفقه، ولد سنة 712هـ، وكان قد انتهت إليه علوم البلاغة بالمشرق، بل بسائر الأمصار، ولم يكن له نظير، توفي سنة 792هـ. انظر الدرر الكامنة(350/4).

(5) عمدة القاري (271/3).

(6) محمد بن أحمد ابن أبي بكر ابن فرج القرطبي، من عباد الله الصالحين، ومن العلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، ولقد شرح أسماء الله الحسنى في مجلدين وسماه: الأسنى في شرح الأسماء الحسنى، وله كتاب: التذكرة في أمور الآخرة، في مجلدين، وكان مطرح التكلف، ويمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية، توفي بمنية ابن خصيب سنة 671هـ، ودفن بها . انظر نفع الطبيب (345/2).

(7) عمدة القاري (65/4).

14] كتاب دستور اللغة لبديع الزمان⁽¹⁾

المسمى بال**خلاص** وفيه عرض للأسماء الخالية من علامات التأنيث، قال: "وقال صاحب دستور اللغة لبديع الزمان: باب الأسماء الخالية من علامات التأنيث، والأسماء التي اشترك فيها التذكير والتأنيث، وهي حدود مائتي اسم ونيّف"⁽²⁾.

15] كتاب المقتضب للمبرد⁽³⁾

ولقد استأنس صاحب العمدة بالمقتضب وهو يعالج (هل)، وينثر الآراء حولها من حيث الاستفهام والتقرير.

قال: "ويأتي (هل) أيضاً بمعنى (قد)، كذا فسر الآية جماعة، منهم ابن العباس، والكسائي، والفرّاء، والمبرد، وذكر في المقتضب: (هل) للاستفهام نحو هل جاء زيد؟..."⁽⁴⁾.

16] كتاب المفصل للزمخشري⁽⁵⁾

وفي المسألة السابقة نفسها حول (هل) تناوش المفصل فقال: "وقد بالغ الزمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى (قد)، وإنما الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في المفصل عن سيبويه"⁽⁶⁾.

مدى دقته في نقل الآراء ونسبتها

لو تتبعنا آراء النحاة التي نثرها العيني في عمدته، وفتشنا في الكتب التي ذكرها عن دقته في النقل وأمانته، لألفيناه بالعدل موسوماً، ومن الختل والكذب معصوماً، وأنّى له أن يلج الطيش ويركب الظنون، وقد تربع على قبة العلوم والفنون، وكان من أعلام المذهب الذين ترنو إليهم العيون، وله من الخصوم والحساد، من يقعدون له بالمرصاد، ولو كبا كبوة لنهشوه بالأسنة حداد، وتركوه عرضة لهمزات كل كياد، وفضوا عن منابعه العباد.

(1) هو حسين بن إبراهيم أبو عبد الله الطَّنْزَرِيّ الأصبهاني النحوي، الملقب بذي اللسانين، من كبار أئمة العربية، ونسبته إلى طنزرة، وهي بلد بين قم وأصبهان، وله تصانيف في الأدب، منها: دستور اللغة، وله شعر جيد، توفي سنة 499هـ. انظر بغية الوعاة (528/1).

(2) عمدة القاري (65/1) .

(3) سبق التعريف به ص28.

(4) عمدة القاري (171/4).

(5) سبق التعريف به ص25.

(6) عمدة القاري (171/4).

ولا يعني ذلك أن العيني حظي بعصمة الأنبياء، وتبرأ من العثرات والأخطاء (فلكل صارم نبوة، ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة) (1) ولا كتاب يعلو على النقد والريب، ويتنزه عن العيب، إلا كتاب الله سبحانه وتعالى القائل: «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ» (البقرة: من الآية 2).

وإني لا أخلي العيني - رحمه الله - من أو زلل أو عثر، ولكنه مألوف فطري مغتفر، طرأ على المرء في ساعة غفلة أو سنة أو نسيان، وتلك طبيعة الإنسان، ولكن الكبو المشين، الذي يخل بالمرودة والدين، كالكذب والسرقة والتدليس، والتلفيق والتحريف والتلبيس، فهو ما نزهت العيني عن الحوم حول أسواره، فضلاً عن اقترافه أو إقراره، وإليك بعضاً من النماذج التي تبرهن على أمانته، وتشهد بنزاهته:

• **(لا) التي بمعنى ليس و(لا) التي لنفي الجنس:-**

قال: "وقال صاحب الكشاف في أول البقرة: قرئ (لا ريب) بالرفع، والفرق بينها، وبين القراءة المشهورة، أن المشهورة توجب الاستغراق، وهذه تجوزه" (2).

والنص كما جاء في الكشاف للزمخشري: "وقرأ أبو الشعثاء: (لا ريب فيه) بالرفع، والفرق بينها، وبين المشهورة، أن المشهورة توجب الاستغراق، وهذه تجوزه" (3).

• **(إنما) التي تفيد الحصر:-**

قال: "ونقل صاحب المفتاح، عن أبي عيسى الربعي، أنه لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة، التي تزداد للتأكيد كما في (حيثما)، لا النافية على من يظنه من لا وقوف له على علم النحو، ضاعفت تأكيدها، فناسب أن يضمن معنى القصر، أي معنى (ما)، و(إلا)، لأن القصر ليس إلا لتأكيد الحكم على تأكيد" (4).

وفي كتاب مفتاح العلوم للسكاكي، تكلم عن إفادة (إنما) معنى القصر كلاماً جميلاً قال في آخره: "وترى أئمة النحو يقولون: (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه، ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً، يسند إلى علي بن عيسى الربعي، وأنه كان من أكابر أئمة النحو في بغداد، وهو أن كلمة (إن) لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية على من يظنه من لا وقوف له بعلم النحو، ضاعف تأكيدها، فناسب أن يضمن معنى القصر، لأنه قصر الصفة على الموصوف" (5).

(1) مجمع الأمثال للميداني (279/1)، المستقصى في أمثال العرب (291/2) .

(2) عمدة القاري (232/3) .

(3) الكشاف (19/1) .

(4) عمدة القاري (25/1) .

(5) مفتاح العلوم (ص 164,163) .

• **(إلى ما هاجر إليه) ومحلها من الإعراب:-**

قال: "قوله (إلى ما هاجر إليه)، إما أن يكون متعلقاً بالهجرة، والخبر محذوف، أي: هجرته إلى ما هاجر إليه غير صحيحة وغير مقبولة، وإما أن يكون خبر (فهجرته)، والجمله خبر المبتدأ الذي هو (من كانت) ... " (1).

ثم علق في الحاشية قائلاً: "هذه عبارة الكرمانى في الشرح، ونسبها إليه الحافظ في الفتح، وقال: هذا الثاني هو الراجح فانظره".

وحين فتشت عن النص في فتح الباري، وجدته كما ذكر مما يؤكد دقة النقل عند العيني، وكذلك الكرمانى، حيث جاء في الفتح: "وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون قوله (إلى ما هاجر إليه) متعلقاً بالهجرة، فيكون الخبر محذوفاً، والتقدير: قبيحة، أو غير صحيحة مثلاً، ويحتمل أن يكون خبر (فهجرته)، والجمله خبر المبتدأ الذي هو (من كانت). انتهى، وهذا الثاني هو الراجح، لأن الأول يقتضى أن تكون الهجرة مضمومة مطلقاً ... " (2).

• **(هل) بين الاستفهام والتقرير :-**

قال: "ويأتى (هل) أيضاً بمعنى (قد)، كذا فسر الآية جماعة، منهم ابن عباس، والكسائى، والفراء، والمبرد، وذكر في المقتضب: (هل) للاستفهام نحو: هل جاء زيد؟" (3).
والنص الذي جاء في المقتضب كما يلي: "(هل) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قد)، نحو قوله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ (الإنسان: 1)" (4).

رأى سيبويه في (هل):-

قال: "وقد بالغ الزمخشري فزعم أنها أي (هل) أبداً بمعنى (قد)، وإنما الاستفهام مستفاد من همزة مقدره معها، ونقله في المفصل عن سيبويه" (5).

وفعلًا قال الزمخشري في المفصل: "وعند سيبويه أن (هل) بمعنى (قد)، إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله: [البسيط]

أهل رَأُونَا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ (6)... (7).

سائلٌ فوارسٍ يربوعٍ بشدنتيَا

(2) عمدة القاري (25/1) .

(3) فتح الباري (20/1) .

(4) عمدة القاري (171/4) .

(5) المقتضب (289/3) .

(6) عمدة القاري (171/4).

(1) لم يعزه أحد إلى قائل، ونسبه البغدادي والسيوطي إلى زيد الخيل، وفي الخزانة(261/11)، همع الهوامع

(394/4)،(244/5)، مغني اللبيب(352/2).

(2) المفصل ص62.

من خلال النماذج السابقة تظهر دقة العيني في النقل والتدوين، فغالباً ما يأتي بالنص تاماً
لا نقص فيه ولا زيادة، فإن تعذر عليه الأمر أتى بالمضمون في دقة متناهية، قد يختلف فيها
المبنى دون أن يخل المعنى.

الفصل الثاني

شواهد النحوية

❖ المبحث الأول: مصادر الاستشهاد في النحو العربي

■ أولاً: القرآن الكريم

■ ثانياً: الحديث النبوي

■ ثالثاً: الشعر

■ رابعاً: النثر

❖ المبحث الثاني: الشواهد النحوية عند العيني في عمدة القاري

■ أولاً: القرآن الكريم

■ ثانياً: الحديث النبوي

■ ثالثاً: الشعر

■ رابعاً: النثر

المبحث الأول

مصادر الاستشهاد عند النحاة

المقدمة

لقد تعددت منابع الاستشهاد في النحو عند العلماء واللغويين، حتى إنهم وضعوا ضوابط مانعة عند الاحتجاج، بقيت إلى يوم الناس هذا كالسياج، لا يقدر كَيْاد أن يخترق حماه، ولا متربص أن يشوه مبناه، وكان القرآن هو المصدر الأول الذي يرجع إليه، والمنارة الساطعة التي يستهدي بها من أشكل عليه، يليه كلام رسول الله ﷺ، وهو أفصح العرب⁽¹⁾ على خلاف بين العلماء سيأتي تفصيله وبيانه، ثم ما التقطه النحاة من أفواه الأعراب شعراً ونثراً بأطر وشروط، جعلوها مصفاة للغة العرب من كل واهن أو مغلوط، وإليك نبذة عن مصادر الاستشهاد، تكون لفصلنا هذا خير مهاد.

أولاً: القرآن الكريم

القرآن حجة الله البالغة، ومعجزته الدامغة، تحدى به العرب فوقفوا حائرين أمام قوته، عاجزين عن الإتيان بمثل بلاغته وفصاحته، ولأنه مبرأ من التحريف، منزه عن كل نظم وتأليف، فقد أجمع النحاة على أنه حجة لا ترد، ولا أعلم أحداً شذَّ عن ذلك أو ندَّ، وقد ذكر الفخر الرازي في تفسيره: "أنه ما دام من الجائز إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى..."⁽²⁾، وقال السيوطي في الاقتراح: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"⁽³⁾.

بل كان نقاد الأدب يهتدون بالقرآن في الحكم على الشعر، فأبو عبيد عبد الله عبد العزيز البكري (ت487هـ) يقول في كتابه: (التنبيه، على أوهام أبي علي في أماليه) ما نصه: "وأُنشد أبو علي -رحمه الله- للفرزدق:

فقلتُ أدعي وأدعُ فإن أُندي لصوت أن ينادي داعيان

هذا البيت ليس للفرزدق، وقد نسب إلى الحطيئة، ولم يروه أحد في شعره، والصحيح أنه لدثار ابن شيبان، ودثار هو الذي حمله الزبرقان على هجاء بني بغيض، وقوله: وأدعُ على توهم

(1) ورد ذلك في حديث: "أنا أعرب العرب ولدتني قریش، ونشأت في بني سعد بن بكر، فأني يأتيني اللحن" رواه الطبري في المعجم الكبير، ح5437، 35/6، من حديث أبي سعيد الخدري.

(2) التفسير الكبير (55/9).

(3) الاقتراح ص 96.

اللام، ولو أظهرها كان خيراً كما قال سبحانه وتعالى: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت: من الآية 12)⁽¹⁾.

والنحاة يؤمنون بأن الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة، فالفراء في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ (الواقعة: 22).

يقول: "والكتاب أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر"⁽²⁾، وقال ابن خالويه: "قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"⁽³⁾، وقال صاحب الخزانة: "فكلامه- عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره، وشاذه، كما بينه ابن جني في أول كتابه: (المحتسب) وأجاد القول فيه"⁽⁴⁾.

كيف لا وقد جند الله لكتابه رجالاً يحرسونه من العبث والهوى، الذين اخترقا حصون الشعر، وقلاع النثر، فأحدثوا فيه ثلمات، أثارت حوله شبّهات، أرغمت علماء اللغة على التوثيق والتدقيق في المرويات .

وبالرغم من اعتراف النحاة وإجماعهم على أن القرآن سيد الحجج، زعم الدكتور محمد عيد أنهم حادوا عن الاحتجاج به، وحال التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منه، حيث قال: "إن الذي يفسر كل ذلك سبب واحد هو التحرز الديني، ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذين تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حجيته، ثم يعلن هذا في آرائه أمام أحد."⁽⁵⁾

ويتابع قوله في سبب التحرز الديني: "وذلك أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء، وإعمال الذهن في النص اللغوي، كما هو واضح في كتب النحو_ والنص القرآني لا يتحمل ذلك ولا يطيقه"⁽⁶⁾.

والرد على الدكتور عيد يتمثل بأن النحاة البصريين القدماء كان معظمهم من القراء، فكيف يكون القارئ غير عالم بالآيات ومؤدّاه؟، ومن أين يأتيه التحرز الديني؟، ولا نتصور أن يعدل القارئ عن الاستشهاد بالقرآن إلى الاستشهاد بالشعر.

واعتقد أنه لا يوجد انصراف من النحاة عن القرآن الكريم، وإنما كان لكثرة الشعر، وسرعة تناوله، وسهولة حفظه، أثرٌ في زيادة نسبة الاستشهاد به في كتب النحو، ودليل ذلك أن نسبة الآيات القرآنية في كتاب سيبويه إلى آيات القرآن ككل، ونسبة الشعر في كتاب سيبويه إلى

(1) التنبيه على أوهم أبي علي في أماليه، للبكري، دار الكتب، طبعة أولى، 1926م، ص 100.

(2) معاني القرآن للفراء (14/1).

(3) المزهرة (213/1).

(4) خزانة الأدب (9/1).

(5) الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب طبعة 1976م، ص (126-127).

(6) المرجع السابق (260-259).

نسبة الشعر الجاهلي والإسلامي، تُثبت بأن نسبة الآيات إلى الشعر أكثر، فليس هناك حياد عن الاستشهاد بالقرآن.

وأضيف إلى ما سبق أن الاستشهاد بالقرآن أقوى حجة لمن كان على وعي ودراية بدلالة الآيات، والمحكم منها، والمتشابهات، والإحاطة بالقراءات، وليس الميدان مباحاً لكل من هبّ ودبّ، فما ذلك بمستحب، وهذا ما دفع بعض النحاة أن يتخذ موقفاً متمسماً بالشدة والعنف تجاه القراء، حيث قال أبو الفتح: "ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية" (1).

ولست مع أبي الفتح في هذا إن قصد التعميم، ولكنه على صواب يوجب علينا الإقرار والتسليم، لو أنه خصص بحكمه هذا القلة، ممن أتهموا بهذه العلة.

(1) الخصائص (73/1).

ثانياً: الحديث النبوي

لقد سادت المباحث النحوية فكرة تمتد جذورها إلى أبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، ومن قبله ابن الضائع الأندلسي (ت 680هـ)، مؤداهما: أن أئمة النحو من المتقدمين لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي⁽¹⁾.

وعلماء النحو سكتوا عن الاستدلال بالحديث في بادئ الأمر، ولم يشذ منهم أحد، وذلك لأن شيئاً غير مألوف من التراكيب، واستعمالاً ليس بمعروف من الأساليب، وقع في بعض الأحاديث على غير طريقة العرب، فالتمسوا لها تأويلاً، ومن ذلك حديث: "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"⁽²⁾.

الأصل: إنّه ، أيّ: الشأن، كما قال الأخطل :

[الخفيف]

يلقَ فيها جأزراً وظباءً

إنّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً

ووجهت بأن (من) زائدة، واسم إن: أشد⁽³⁾.

ومنه حديث: "إن قعر جهنم سبعين خريفاً"⁽⁴⁾.

فـ(سبعين) منصوبة على رأي الكوفيين الذين يجيزون أن تكون (إن) وأخواتها ناصبة للجزأين، كقول عمر بن أبي ربيعة :

[الطويل]

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خطاك خفافاً ، إنّ حراسنا أسداً

والذين يمنعون هذا يُخرّجون الحديث على أن القعر مصدر (قعرت البئر)، و(سبعين) منصوبة على الظرفية، أي: إن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين عاماً، ويؤوّلون البيت بإعراب (أسداً) حالاً، أي: إن حراسنا تلقاهم أسداً، أي كالأسد⁽⁵⁾.

يقول النووي: "وقع في معظم الأصول والروايات: (السبعين) بالياء، وهو صحيح أيضاً إما على مذهب من يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جره، فيكون التقدير: سير سبعين، وإما على أن (قعر جهنم) مصدر، يقال: قعرت الشيء إذا بلغت قعره، ويكون (سبعين)

(1) انظر خزانة الأدب (9/1)

(2) ذكر هذه الرواية مسلم في صحيحه في كتاب (اللباس والزينة)، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة، ح 2109، 1670/3 من حديث عبد الله بن مسعود، مع روايات أخرى بحذف (من) وحدها، وبحذفها مع (إن) أيضاً، ورواه البخاري في صحيحه في (كتاب اللباس)، باب عذاب المصورين يوم القيامة، ح 5950، 127/3، بحذف (من).

(3) انظر مغني اللبيب (37/1).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، ح 195، 187/1، بلفظ: (إن قعر جهنم لسبعون خريفاً) من قول أبي هريرة رضي الله عنه، وهو بهذا اللفظ لا يخالف القواعد النحوية.

(5) انظر مغني اللبيب (37/1)

ظرف زمان، وفيه خبر إنّ، والتقدير: إن بلوغ قعر جهنم لكائن سبعين خريفاً، والخريف: السنة⁽¹⁾.

وغير ذلك من الأحاديث الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي .

وفي المرحلة الثانية ظهرت الحاجة ملحة إلى موارد جديدة للاستدلال والاحتجاج، فالتفت كثير من النحاة إلى كلام المعصوم عليه السلام، يلتمسون منه ما يؤيد أقيستهم، ويساند حجّتهم، مؤكّدين بذلك صحة الاحتجاج والاستشهاد، بكلام خير العباد، قال ابن الطيب⁽²⁾: "وقد استدل بالحديث في كتب النحاة طوائف، منهم: الصفّار، والسيرافي، والشريف الغرناطي، والشريف الصقلي، في شروحه لكتاب (سيبويه)، وابن عصفور، وابن الحاج، في شرح المقرّب، وابن الخبّاز في شرح (ألفية ابن معطي)، وغيرهم.

وشيّد أركانه المحققون، كالإمام النووي في شرح مسلم، والعلامة المحقق البدر الدماميني في شرح (التسهيل)، وقاضي القضاة ابن خلدون (ت808هـ)، في مواضع مصنّفاته، بل خص هذه المسألة بالتصنيف، وأجاب عن كل ما أورده جواباً شافياً.

ويواصل ابن الطيب رأيه في الاستدلال بالحديث أيضاً فيقول: "ذهب إلى الاحتجاج به، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه، جمع من الأئمة منهم: شيخا هذه الصناعة وإمامها الجمالان: ابنا مالك وهشام، والجوهري، وصاحب البديع⁽³⁾، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن بري، والسهيلي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم . وهو الذي ينبغي التعويل عليه، والمصير إليه، إذ المتكلم به عليه السلام أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه عليه السلام الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز من الملك العلام، وأولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف، بل لا ينبغي أن يلتفت في هذا المقام لمقال من جار عن الوفا⁽⁴⁾.

(1) شرح مسلم (74/2).

(2) هو أبو عبد الله محمد الطيب محمد بن محمد بن محمد الشرقي الفاسي المالكي، ولد بفاس سنة 1110هـ، ونزل المدينة، وكان محدثاً، علامة باللغة والأدب، وله مصنّفات كثيرة منها: شرح كافية ابن مالك، وشرح شواهد الكشاف، وله حاشية على كتاب الاقتراح، وشرح نظم فصيح ثعلب، وله تحرير الرواية في تقرير الكفاية، وتوفي بالمدينة سنة 1170هـ. انظر: تاج العروس (3/1).

(3) هو محمد بن مسعود الغزنيّ، (ت421هـ)، صاحب كتاب البديع في النحو، وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني . انظر (بغية الوعاة) (245/1) .

(4) تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لأبي الطيب الفاسي ص 96، نقلاً عن الحديث النبوي في النحو العربي ص 106.

وأكثر من الاستشهاد بالحديث السهيلي (ت 581هـ)، في كتابه (أمالي السهيلي) في النحو واللغة والحديث والفقهاء، فقد ذكر فيه أربعاً وسبعين مسألة، وتناول مشكلات وقعت في الحديث، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية⁽¹⁾.

ولقد أكثر ابن مالك (ت 672هـ) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، ولا سيما في كتابه (التسهيل) إكثاراً ضاق به أبو حيان شارح (التسهيل) غير مرة، حتى قال: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التميز"⁽²⁾.

ولك أن تعجب من هذا القول حين يقع صاحبه فيما حذر منه، ونهى عنه حيث قال ابن الطيب الفاسي: "بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه مرات، ولا سيما في مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد، فهو في كل حين في اجتهاد"⁽³⁾.

وجاء بعد ذلك ابن هشام (ت 761هـ) تلميذ أبي حيان، ليكثر من الاحتجاج بالحديث، مخالفاً شيخه حتى جاء في ترجمته أنه "كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان، شديد الانحراف عنه"⁽⁴⁾.

وقرر هذا النهج وباركه البدر الدماميني (ت 828هـ) في شرحه لكتاب (التسهيل) المسمى (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، نقل البغدادي (ت 1093هـ) نصه ثم علق عليه يقول: "بهذا رد الدماميني مذهب المانعين من الاستدلال بالحديث، والله دره فإنه أجاد في الرد"⁽⁵⁾.

ولقد كان من علماء النحو رواة حديث، فالنضر بن شميل المازني (ت 203 هـ) يقول: "ما رأيت أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد"⁽⁶⁾، بل إن أبا الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، رأس السلسلة في تاريخ النحو العربي، كان يعد في المحدثين⁽⁷⁾، لذا فإن الزعم بعدم حجية الحديث عند المتقدمين والمتأخرين هو مجرد ادعاء، لا يصمد أمام الأدلة اللامعة، والبراهين الساطعة، وإن كان بعضهم أو جلهم قد توجس في البداية حذراً واحتراساً، إلا أن الأكثرين قد اعتمده بعد ذلك دليلاً بلا تردد، وقبلوا به بلا تشدد، بل قال الدماميني: "لا نعلم أحداً

(1) انظر: الحديث النبوي في النحو العربي، لمحمود الفجال ص 106.

(2) الاقتراح ص 108.

(3) تحرير الرواية في تقرير الكفاية ص 99 نقلاً عن الحديث النبوي في النحو العربي ص 106.

(4) بغية الوعاة (69/2).

(5) خزانة الأدب (14/1).

(6) الصحابي ص 27، المزهري (64/1).

(7) خزانة الأدب (282/1).

من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي⁽¹⁾.

والإتجاه الثاني الذي منع الاستشهاد بالحديث النبوي، عللوا ذلك بعدم ثقتهم في أن اللفظ للرسول ﷺ، حيث قال البغدادي: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية"⁽²⁾.

ولئن سألتهم عن علة رفضهم ليقولن: إن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، حتى أثير عن سفيان الثوري أنه كان يصرح بثقة ويقول: "إن قلت لكم إنني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى"⁽³⁾، وقال النضر بن شميل: "كان هشيم لحناً فكسوت لكم حديثه كسوة حسنة، يعني الإعراب"⁽⁴⁾، وكان الأوزاعي يوصي بإصلاح الحديث ويقول: "أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً... ولا بأس بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث"⁽⁵⁾، بل صرح الشعبي بذلك حين سأله جابر: أسمع الحديث بغير إعراب فأعربه، قال: نعم، لا بأس في ذلك، ولا حرج عند الشعبي أن يسقط شيئاً من الحديث تجنباً للحن فيقول: "لأن أقرأ وأسقط، أحب إليّ من أن أقرأ والحن"⁽⁶⁾.

ولقد عزا السيوطي سبب عزوف العلماء عن الاحتجاج بالأحاديث الشريفة إلى سبب آخر إضافة إلى السبب السابق، وهو أن لحناً كثيراً وقع فيما روى من أحاديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع"⁽⁷⁾.

يقول أبو حيان: "إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث،.... وجاء هذا الرجل -يعني ابن مالك- متأخراً في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنه يستترك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، والله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها"⁽⁸⁾.

(1) الاستشهاد بالحديث في اللغة، مقال محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية (199/3).

(2) خزانة الأدب (10،11/1) .

(3) الاقتراح للسيوطي ص108

(4) قواعد التحديث ص 221.

(5) جامع بيان العلم وفضله ص78.

(6) معجم الأدياء (89/1).

(7) الاقتراح (107،108)

(8) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحّب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (171/5)، نقلاً عن كتاب (أصول التفكير النحوي)، لعليّ أبي المكارم، دار الثقافة ببيروت، 1973م، ص137.

وهناك اتجاه ثالث، تزعمه أبو إسحق الشاطبي (ت790) في شرحه الألفية المسمى: (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وهو التوسط بين المنع والجواز، فقال في باب الاستثناء ما ملخصه: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاءهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة، لأنها تتقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتوا بألفاظها لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأما الحديث فعلى قسمين:

- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .
- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل ابن حُجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى كلامه على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف، فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستندلاً بها أم هي لمجرد التمثيل؟، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف⁽¹⁾.

ولعل الشيخ محمد الخضر حسين⁽²⁾ عالج الموضوع بترؤ وإنصاف، وانتهى من بحثه إلى نتيجة مرضية وهي:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد وهو ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله: (حمي الوطيس)⁽³⁾، وقوله: "الظلم ظلمات يوم القيامة"⁽⁴⁾، إلى نحو ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من

(1) خزانة الأدب (12،13/1)

(2) عالم جليل، وأديب باحث، من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، تخرج بجامعة الزيتونة، ودرّس فيها وفي الأزهر، وقد عمل مصححاً في دار الكتب المصرية خمس سنوات، وتولى مشيخة الأزهر، وترأس تحرير مجلة نور الإسلام الأزهرية، ومجلة لواء الإسلام، كان هادئ الطبع وقوراً، قاوم الاستعمار، وانتخب رئيساً لجبهة الدفاع عن شمال أفريقيا في مصر، من تأليفه: الدعوة إلى الإصلاح، رسائل الإصلاح، نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، نقض كتاب في الشعر الجاهلي، توفي سنة 1377 هـ . انظر الأعلام (114/6) .

(3) قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، ح1775، 1399/3.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، ح2447، 536/1، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

محاسن البيان، كقوله: "فارجعن مأزورات غير مأجورات"⁽¹⁾، وقوله: "إن الله لا يمل حتى تملوا"⁽²⁾.

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبد بها، أو الأمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، والكثير من الأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة⁽³⁾.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كأنس ابن مالك، وعبد الملك بن جريج، والشافعي⁽⁴⁾.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني .

وأما الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين، فلا خلاف في عدم الاحتجاج بها، وهناك أحاديث دونت في الصدر الأول، وليست من الأنواع الستة السابقة، كالحديث الذي يرد لفظه على وجه واحد، والحديث الذي اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فأما الذي يرد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، وأما الحديث الذي اختلفت الرواية في بعض ألفاظه، فيجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي، ولا يستشهد بما جاء في رواية شاذة، أو حكم المحدثون بأنها غلط من الراوي⁽⁵⁾.

وخلاصة القول أن الذين رفضوا حديث رسول الله ﷺ حجة في النحو واللغة جانبوا الصواب، وعطلوا أقوى الشواهد بعد الكتاب، وعجباً لهم يفتلون الباب أمام حديث أفصح

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الجنائز، باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز، ح1578، 51/2، من حديث علي رضي الله عنه.

(2) هذه قطعة من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في صحيحه، في كتاب اللباس، باب الجلوس على الحصر ونحوه، ح5861، 112/3، ومسلم في صحيحه، في كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره، ح782، 540/1، وانظر فتح الباري (369/10).

(3) قال ابن حجر: "الأقوال المنصوصة إذا تُعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى" انظر فتح الباري (340،339/8).

(4) قال عنه باقوت الحموي: الشافعي (كلامه لغة يحتج بها) . انظر معجم الأدباء (299/17).

(5) مجلة مجمع اللغة العربية (210/3).

الفصحاء، وأبلغ البلغاء، ثم يقبلون كلام من هم دونه، ممن يقرّون بفصاحته ويقدمونه، مع أن الدواعي متوفرة لنقل كلامه ﷺ، والاعتناء به أكثر من جميع الخلق .

وأعجبني رأي محمد الخضر حسين حين قال: "إنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين، وطائفة عظيمة من النحويين، يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث، ولو على بعض رواياته" (1).

وإذا كان قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإن هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة (2).

وقد وقع في الأشعار غلط وتصحيف، ومع ذلك فهي حجة من غير خلاف (3).

(1) مجلة مجمع اللغة العربية (3-210) .

(2) مجلة مجمع اللغة العربية (3/207) .

(3) الحديث النبوي في النحو العربي ص131-132 .

ثالثاً: الشعر

يمثل الشعر لغة العرب لما فيه من مادة خصيية، ودلالات رحيية، مع سهولة حفظه وروايته، وعلو ضبطه، وسمو رتبته، ولقد فشا وشاع، وانتشر وذاع، لما له من موسيقى وإيقاع، جعلته دائم الحضور في ذاكرة الأئمة، يأنس إليه النحويون، و به كثيراً يحتجون. والنحاة منذ القديم اهتموا بالشواهد الشعرية اهتماماً بالغاً، فظهرت دراسات لشرحها وتحليلها، ولعل أبيات سيبويه خير دليل على ذلك⁽¹⁾.

ولأن الشعر له قيوده وضوابطه، فقد يرتكب الشاعر ضرورة تجعله حائراً بين ضبط الموسيقى الشعرية، وإحكام القاعدة اللغوية، وقد يستنبط النحوي قاعدة نحوية من بيت خطأ، ولهذا تكلم القدماء في مدى صلاحية الشعر لاستنباط وبناء القاعدة النحوية، وتحدثوا عن الضرورات الشعرية، فمنهم من عدها خطأً، وعلى الشاعر إصلاحه، ومنهم من عدها صائبة لا مندوحة للشاعر عنها⁽²⁾.

وفوق هذا وذاك، لا يصل الشعر إلى درجة القرآن من ناحية التوثيق والتدقيق حتى يبلغ درجة الاحتجاج، ولست مع المرحوم الشيخ عبد الجواد رمضان حين قدم الشعر في الاحتجاج على القرآن، فقال: "ولا نزاع في أن كلام العرب هو الأصل الذي يقاس به القرآن الكريم حتى تصح الموازنة التي أوجبها التحدي، وما كان أصلاً يجب أن يكون الدليل المقدم"⁽³⁾.

ونحن لا نشك بأن الغرض من جمع الشعر الجاهلي هو خدمة القرآن الكريم، فمحال أن يُخدم القرآن من قبل حراسه بشعر واهن مهزول، وهذا ابن عباس ؓ يقول: "إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه، فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب، وكان إذا سئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً"⁽⁴⁾.

ولقد نظر النحاة إلى الشعر بدقة وحذر، فهم لا يعتمدون إلا ما ثبت عندهم صحة نسبه إلى قائله، وفصاحته، وصدق راويه، والثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية، وأنواعها، وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب عليه من الأمانة، والصدق، ونحوها⁽⁵⁾.

(1) من هذه الشروح (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس، و(شرح أبيات سيبويه) لابن السيرافي .

(2) انظر عصور الاحتجاج في النحو العربي، د: أحمد عباده، دار المعارف، 1980م (187/1-190) .

(3) مقال بعنوان (القرآن واللغة)، للشيخ عبد الجواد رمضان، مجلة الأزهر، مجلد 22، ص600، وما بعدها .

(4) العمدة في صناعة الشعر ونقده للقيرواني ص30 .

(5) انظر: المزهر (1/138)، و (دراسات في كتاب سيبويه) ص73 .

والشعر الجاهلي المخضرم يُجمع النحاة على حُجِّيَّتِهِ، واختلفوا في المُولدين، وهم من جاء بعد ذي الرُّمة، وتبدأ طبقتهم ببشار بن برد (ت 167هـ)، وأبي نواس الحسن ابن هانئ (ت 198هـ)، والصحيح هو الاحتجاج بشعرهم⁽¹⁾.

ولقد حرص بعض النحاة على تضيق دائرة الاحتجاج بالأشعار، خشية الانزلاق إلى هُوّة تحرف المسار، وتدخل إلى واحة اللغة شيئاً من الأكدار، فهذا أبو عمرو بن العلاء يعد الشعر للمتقدمين، وحصرهم بين امرئ القيس وذي الرُّمة، كما يفهم من عبارته: "إن الشعر فتح بإمرئ القيس وختم بذي الرمة"⁽²⁾، وقوله كذلك: "ختم الشعر بذي الرمة والرجز بروبة بن العجاج"⁽³⁾. ولقد شهد تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216هـ) بمنهج شيخه أبي عمرو ابن العلاء فقال: "جلست إلى أبي عمرو عشر حجج، ما سمعته يحتج ببيت إسلامي، وهو يعجب بشعر جرير، والفرزدق، وأمثالهما، ولكنه مع هذا الإعجاب يراه شعراً مولداً، بالإضافة إلى شعر القدامى، فيقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته"⁽⁴⁾.

وهناك من النحاة من وسّع دائرة الاحتجاج بالشعر لكل من يوثق به من المحدثين، وجنح الزمخشري إلى ذلك حين استشهد ببيت أبي تمام في أوائل سورة البقرة، فقال: "وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه"⁽⁵⁾. وعلى المنوال نفسه نحا الرضيّ (ت 686هـ)، حيث استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لـ (كافية ابن الحاجب)⁽⁶⁾، وكذلك الشهاب الخفاجي (ت 1069هـ)، ففي (شرح درة الغواص) قال: "أجعل ما يقوله المتنبّي بمنزلة ما يرويه"⁽⁷⁾.

وأحياناً يورد النحوي شعراً لأحد الشعراء، خشية من الهجاء، أو تزلفاً للأمرء، فمن ذلك أن بشاراً هجا الأخفش، فأورد الأخفش في كتبه شيئاً من شعره ليكفّ عنه⁽⁸⁾.

(1) خزنة الأدب (6/1) .

(2) البيان والتبيين (84/4) .

(3) وفيات الأعيان (466/3) .

(4) البيان والتبيين (321/1)

(5) الكشف (83،82/1) .

(6) خزنة الأدب (7/1)

(7) انظر (دراسات في العربية وتاريخها) ص174.

(8) الموشح ص310،311 .

وكذلك سيبويه، استشهد بشيء من شعر بشار تقريباً إليه، لأنه كان قد هجاه، لتركه الاحتجاج بشعره⁽¹⁾، واستشهد أبو علي الفارسي في الإيضاح ص(102) ببيت أبي تمام الطائي، المتوفي سنة(231هـ)، وهو قوله:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً⁽²⁾
لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت، وينشده كثيراً، لا لأن أبا تمام يُستشهد بشعره⁽³⁾.

وانتشار الفتوحات وصل العرب بالعجم، فدخل اللحن إلى لغتهم، وكان ذلك في أواخر عهد الدولة الأموية التي انقضت سنة 132هـ⁽⁴⁾، وبقي سكان الجزيرة على فصاحتهم إلى أواسط القرن الرابع، بل نقل ثعلب عن الأصمعي أنه قال: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر من يحتج بشعرهم، وقد توفي في خلافة الرشيد سنة 176هـ"⁽⁵⁾، والإمام الشافعي المتوفي 204هـ نشأ في بيئة عربية وهي مكة المكرمة، وكلامه حجة يصح الاستشهاد به، وقد بلغ الذروة العليا من البلاغة، وقد صح عن أحمد-رحمه الله- أنه قال: "كلام الشافعي في اللغة حجة"⁽⁶⁾، وفي (إيضاح ما استشكل من مختصر المزني) قال الأزهرى: "ألفاظ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة"⁽⁷⁾.

ولقد رفض النحاة الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وعلّة ذلك الخوف من أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته⁽⁸⁾.

وخلاصة القول أن النحاة غربلوا الشواهد الشعرية، فردّوا كل ضعيف تشوبه شبهة، وقبلوا بما صحت روايته، وثبتت فصاحته، وعرف قائله، آخذين بعين الاعتبار زمن الاحتجاج، دون جمود يعيق، ولا تسبب يخل بالتوثيق.

(1) استشهد في الكتاب في باب الإدغام (441/4) بعجز قوله:

فما كلُّ ذي لبِّ بمؤتيك نصحه وما كلُّ مؤتٍ نصحه بلبيب

والناظر إلى كتاب سيبويه لا يرى لبشار ذكراً، وجاء في (رسالة الغفران) ص214: "وأصحاب بشار يروون له هذا البيت، ونسبه كثيرون لأبي الأسود، وهو في ديوانه ص33.

(2) استشهد به على رفع قوله (مرعى) محلاً على الابتداء، و(روض الأمانى) خبره، والجملة خبر كان، واسم كان ضمير عائد إلى المبتدأ الذي هو (من).

(3) وفيات الأعيان (81/2)، والاقتراح ص118.

(4) خزنة الأدب (7/1).

(5) البداية والنهاية(166/10)، الاقتراح ص113،112، خزنة الأدب (8/1)

(6) الاقتراح ص115

(7) دراسات في العربية وتاريخها ص39.

(8) انظر الإنصاف (583/2)، والاقتراح ص127.

رابعاً: النثر

النثر يقسم في الدراسات الأدبية إلى قسمين: نثر أدبي فني، ويشمل الخطابة، والرسائل، والحكم، والأمثال، ونثر عادي يتمثل في لغة التخاطب، والحديث اليومي.

أما الخطابة فلم يحفل بها النحاة لعدم وثوقهم بالنص الخطابي، كونه لا يعلق بالأذهان كما الشعر، وخاصة أنها جمعت في وقت متأخر، حيث اعتمد في ضبطها على القاعدة النحوية، ولم تعتمد لتقرير القاعدة النحوية⁽¹⁾.

والرسائل وإن كانت دون الخطب في الشهرة والأهمية إلا أنها تميزت بالتدوين، كرسائل الرسول ﷺ، ورسائل الخلفاء والقادة والولاة، ولذا يمكن الاعتماد عليها في تقرير القواعد النحوية، ومع ذلك لم يلتفت إليها النحاة⁽²⁾.

ولكن التي أخذت حظاً من الاستشهاد بالحكم والأمثال، وهي كثيرة في كتبهم، وذلك لقصرها، وسهولة حفظها، كما يقال: (أعط القوس باريها)⁽³⁾، وغير ذلك، غير أن تجاوزاتها للقاعدة النحوية، ومخالفاتها كثيرة، ولكن النحاة تسامحوا فيها كما تسامحوا في الشعر⁽⁴⁾.

والنثر العادي لم يغفل عنه النحاة، وذلك لأنه يمثل لغة العرب بلا قيود الشعر، ولا تكلف الخطابة، وقد جاءت عبارات في كتاب سيبويه تدل على ذلك، كقوله: سمعنا من بعض الموثوق بهم، أو عربي أثق بعربيته، والعرب تقول، والعرب الموثوق بعربيته، وغير ذلك.

وعلى نهج سيبويه درج الفراء في معاني القرآن الكريم، فيقول: سمعت بعض الأعراب، أو يقول: والعرب تقول⁽⁵⁾، والنحاة من بعدهم عدوا هذه العبارات حُججاً قاطعة، ولكن دون أن ينسبوا هذه الأقوال إلى بيئة قائلها، فجاءت بعض العبارات مخالفة لما قرروا من قواعد.

(1) انظر عصور الاحتجاج (171/1) .

(2) انظر عصور الاحتجاج (172/1) .

(3) يضرب في وجوب تفويض الأمر إلى من يحسنه. أنظر المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، (247/1)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م، وانظر خزائن الأدب (349/8)، وشرح الرضا على الكافية (25/4).

(4) انظر عصور الاحتجاج (173/172/1) .

(5) انظر عصور الاحتجاج (190،181/1) .

المبحث الثاني

الشواهد النحوية في عمدة القاري

لقد اختط العيني لنفسه منهجاً واضحاً في اختيار الشواهد النحوية، فاغترف من القرآن زاداً ثرياً، ونهل من الحديث سقياً غنياً، ثم مال إلى واحة الأدب يصطاد شاهداً نحويّاً، ويقتنص دليلاً نثريّاً، ولاحظت من تجوالي في الأجزاء الأولى من كتابه أنه سخي في احتجابه بالكتاب والسنة، مع شحاحة في شواهد الأدبية، وكأنه يخالف بذلك الكثير من المصنفين الذين استكثروا من الشاهد الشعري، ولا أعد ذلك عجزاً في ثقافته وضموراً، ولا أراه عيباً وقصوراً، بقدر ما هو نهج ارتضاه، وتوغل فيه خدمة لكتاب الله وسنة رسوله ومصطفاه، وعسى أن يسايره الدارسون، ويتبعوا خطاه ...

أولاً: الشواهد القرآنية

لقد أكثر العيني من الاستشهاد والتمثيل بآيات القرآن بشكل واضح، حتى لا تكاد تراه يعالج مسألة من مسائل النحو إلا ويدلل عليها من الذكر الحكيم، بل اتخذ آيات الكتاب شاهداً في القضايا الصرفية، والنكات البلاغية، فضلاً عن الدلالات اللغوية، والأحكام الشرعية، وقد تجد الآية الواحدة مستفاداً منها في غير موطن من أجزاء عمدته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ (البقرة: من الآية 28)، فقد احتج بها في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى غرض بلاغي هو التعجب⁽¹⁾، وهذه المسألة بلاغية صرفة، ومثّل بهذه الآية أيضاً لأحقية (كيف) بالصدارة كونها استفهاماً⁽²⁾.

ولك أن تتصور عدد الآيات التي حواها كتابه إذ علمت أن الشواهد القرآنية النحوية في الأجزاء الأربعة الأولى بلغت مائتين وعشر آيات دون تكرار.

(1) عمدة القاري (13/1) .

(2) المرجع السابق (207/2) .

ولقد بدت لي بعض الملاحظات على شواهد القرآنية أجملها فيما يلي:

• النصيب الأوفر من شواهد القرآنية انصب على الحروف والأدوات، إذ إن الكلام في معاني الأدوات وتنوعها، وتعددتها، واستخدامها، وحلول بعضها محل بعض، كثيراً ما يكون سماعياً، وليس شيء أسرع في القرآن، ثم الشعر في الاعتماد عليهما، والاستقاء منهما.

ومن أمثلة ذلك قوله في باء المصاحبة: "والباء في قوله (بالنيات) للمصاحبة، كما في قوله تعالى: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ (هود: من الآية 48)، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ (المائدة: من الآية 61)" (1). وقوله في إذ الظرفية: "وإذ كلمة ظرف كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (التوبة: من الآية 40)" (2).

وفي تعدد استخدام بعض الحروف يقول: "قوله (من النار) كلمة (من) للبيان كما في قوله: ﴿فَاجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: من الآية 30)، ويجوز أن تكون بمعنى (في) كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: من الآية 9)" (3).

وفي مجيء بعض الحروف بمعنى بعض يقول: "وكلمة (لو) ههنا بمعنى أن الناصبة للفعل، كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: 9)" (4)، وعن (على) التي بمعنى (من) قال: "ويجوز أن تكون (على) بمعنى (من) كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ (المطففين: من الآية 2)" (5).

حتى في زيادة الحرف، أدلى بشواهد فقال عن الفاء الزائدة: "فإن قلت: ما الفاء في قوله (فما أولته؟)، قلت: زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ﴾ (ص: من الآية 57)" (6).

• يذكر العيني الشواهد القرآنية في بعض الحالات دون أن ينسبها إلى رب العزة، ولا تجد فيها ما يوحى بأنها شاهد قرآني، وذلك لأن عصر العيني كان القرآن فيه عند الكثيرين مكتوباً في السطور، محفوظاً في الصدور، ثم إن شرح العيني لا يسبح فيه إلا غواص، ومعرفة الشاهد ورده إلى منابعه لا يخفى على الخواص .

ونضرب لذلك مثلاً بـ(ماذا) حيث قال: "(ما) مبتدأ بدليل إيداله المرفوع منها، و(ذا) موصول بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ (البقرة:

(1) عمدة القاري (24/1) .

(2) المرجع السابق (168/1) .

(3) لمرجع السابق (9/2) .

(4) المرجع السابق (193/2).

(5) المرجع السابق (85/4)

(6) المرجع السابق (87/2).

من الآية 219)⁽¹⁾، وقوله كذلك في مسألة العطف على الضمير: "لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ (الأنبياء: من الآية 54)⁽²⁾).

والقول منقول عن ابن هشام في الجزء الأول من كتاب المغني ص 332. وأحياناً ينسب الآية إلى قائلها، ويذكر الآية التي بعدها مجردة حيث يفهم من السياق أن الآية وما جاء بعدها من آيات منسوبة إلى الله سبحانه، ومثال ذلك قوله في آل العهد: "كلمة (ما) للاستفهام مبتدأ، و(الإحسان) خبره، والألف واللام فيه للعهد في قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس: من الآية 26)، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (الرحمن: 60)، ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: من الآية 195)⁽³⁾.

واحتج ببعض الآيات وقد نسبها إلى ضمير الغائب مثل (كقوله) دون (سبحانه، عز وجل، تعالى) ومثال ذلك قوله عن النصب على الظرفية: "قوله (كل مرصد) نصب على الظرفية كقوله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الأعراف: من الآية 16)⁽⁴⁾.

• ويعمد العيني أحياناً قليلة إلى ذكر السورة التي وردت فيها الآية، ومثال ذلك قوله عن واو الشركة: "الواو لا تدل على الترتيب، ومعناها الشركة والجمع مطلقاً من غير دلالة على تقديم أو مصاحبة.... وقال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ (البقرة: من الآية 58)، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ (الأعراف: من الآية 161)، والقصة واحدة⁽⁵⁾.

ولعلّ هذا ما دفعه إلى ذكر السورة أمناً للالتباس.

• وقليلاً ما نجده يصرح بلفظ (التنزيل، كلام الله....)، ففي منع التصريف في كلمة (نوح) قال: "وكان القياس فيه منع الصرف للعجمة والعلمية، إلا أن الخفة فيها قاومت أحد السببين فصرفت لذلك، وقوم يجرون نحوه على القياس فلا يصرفونه لوجود السببين، واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل"⁽⁶⁾.

(1) عمدة القاري (58/1).

(2) المرجع السابق (198/3).

(3) المرجع السابق (286/1).

(4) المرجع السابق (178/1).

(5) المرجع السابق (222/2).

(6) المرجع السابق (15/1).

وفي مجيء (عن) بمعنى (من) قال: " وقع في كلام الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (الشورى: من الآية 25)"⁽¹⁾.

• ومن الملاحظات البارزة على شواهده القرآنية أنه يذكر أحياناً الآية كاملة، ولكنه غالباً ما يقتصر منها على موطن الشاهد، ولعلّ حفظ القرآن وقتذاك ساعد على متابعة السياق، ومعرفة موطن كل آية من سورتها من الكتاب الكريم، وسبب آخر جنح إليه العيني وغيره من النحاة والمصنفين، وهو حصر انتباه القارئ في الشاهد نفسه، ليكون أيسر في الفهم والاستفادة، وأقرب أن يحقق مراده، ومن ذلك قوله عن (من) التي لبيان الجنس: "وكلمة (من) تصلح أن تكون لبيان الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾ (الكهف: من الآية 31) ويجوز أن تكون للتبعيض."⁽²⁾

• وقد يذكر كلمة (الآية) بعد الشاهد إشارة منه إلى أن الآية ليست كاملة، وتحفيزاً للقارئ على المواصلة حتى نهايتها، مثال ذلك ما ذكره عن (حتى) التي للغاية، فقال: "وقد علم أن الفعل بعد حتى لا ينتصب إلّا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن المتكلم، فالنصب واجب، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه: من الآية 91)، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: من الآية 214)، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا."⁽³⁾

• وقد يوغل العيني كثيراً في حصر الشاهد القرآني، فيجعله كلمتين، كقوله عن (حتى) التي هي حرف ابتداء تُستأنف بعده جملة اسمية أو فعلية، والأخيرة يكون فعلها ماضياً، أو مضارعاً، حيث قال: "ومثال الفعلية التي فعلها ماض: ﴿حَتَّى عَفَوْا﴾ (لأعراف: من الآية 95)"⁽⁴⁾، وقوله عن إضافة العدد إلى جمع الكثرة: "فإن قلت حكم العدد في ثلاثة إلى عشرة أن يضاف إلى جمع القلة، فلم أضيف إلى جمع الكثرة، مع وجود القلة وهو (مرات)؟، قلت: هما يتعاوضان، فيستعمل كل منهما مكان الآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: من الآية 228)"⁽⁵⁾.

(1) عمدة القاري (182/3).

(2) المرجع السابق (90/1).

(3) المرجع السابق (143/1).

(4) المرجع السابق (33/3).

(5) المرجع السابق (93/3).

وأحياناً قليلة يحصر الشاهد في كلمة، ثم يفصل بينها وبين الأخرى بكلام، وقد وجدت ذلك في معالجته (ما) المصدرية الزمانية بقوله: "وكلمة (ما) مصدرية زمانية، والتقدير مدة دوام عدم الحدث، كما في قوله تعالى: (ما دمت)، أي مدة دوامي ﴿حَيًّا﴾ (مريم: من الآية 31)"⁽¹⁾.

• ذكر العيني كثيراً من الشواهد القرآنية منسوبة إلى بعض النحاة، ممن نقل آراءهم، ومن أمثلة ذلك نقله رأي ابن مالك حول استعمال (إذ) في المستقبل، حيث قال: "قال ابن مالك: استعمل فيه (إذ) في المستقبل كـ(إذا)، وهو استعمال صحيح، وغفل عنه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (مريم: من الآية 39)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾ (غافر: من الآية 18)، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ (غافر: من الآية 70,71)"⁽²⁾.

• وجاء في غير موضع من العمدة أن العيني يأتي للمسألة الواحدة بأكثر من شاهد قرآني، وذلك يدل على ثروة قرآنية خصبة يتسلح بها المؤلف، إضافة إلى طبيعة هذا القرآن المجيد، وما فيه من إحكام وتسديد، لا تتقطع عجائبه بل تزهو وتزيد، فها هو في حذف الألف من (فيما)، أو ثبوتها يقول: "يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: فيم، وإلام، وعلام، وعلّة الحذف الفرق بين الاستفهام والخبر، فلهذا حذف في نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ (النازعات: 43)، ﴿فَنَظَرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: من الآية 35)، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف: من الآية 2)، وثبت في ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: من الآية 14)، ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (البقرة: من الآية 4)، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ (ص: من الآية 75)"⁽³⁾.

(1) عمدة القاري (53/3) .

(2) المرجع السابق (58/1) .

(3) المرجع السابق (114/2).

القراءات القرآنية

لم تكن القراءات غائبة عن العيني، ولكنه طاف بها أكثر ما يكون في اللغات، وإن لم يغفلها في مسائل النحو، وما فيها من اختلافات، وأحياناً يذكر القراءة دون نسبتها إلى صاحبها، وذلك لشهرتها، مثال ذلك قراءة الرفع⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (البقرة: من الآية 173)، حيث قال: "أي: إن الذي حرمه عليكم الميتة"⁽²⁾.

ويذكر العيني القراءة أحياناً منسوبة إلى القارئ، وذلك في ثبوت ألف (ما) الاستفهامية⁽³⁾ حيث قال: "وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأمّا قراءة عكرمة⁽⁴⁾ وعيسى⁽⁵⁾ ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبأ: 1) فنادرة"⁽⁶⁾.

وعلق الشوكاني على ذلك يقول: "ولكنه -أي حذف الألف- لا يجوز إلا للضرورة"⁽⁷⁾.

وفي الجملة الاستثنائية بعد (حتى) التي هي حرف ابتداء يقول: "ومثال الفعلية التي فعلها ماضٍ ﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾ (لأعراف: من الآية 95)....، ومثال الفعلية التي فعلها مضارع ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾ (البقرة: من الآية 214) في قراءة نافع⁽⁸⁾ ⁽⁹⁾، حيث قرأ نافع، ومجاهد، والأعرج، وابن محيظ، بالرفع على أنه حكاية لحال ماضية...."⁽¹⁰⁾.

ومذهب سيبويه في (حتى) أن النصب فيما بعدها من جهتين، والرفع من جهتين، تقول: (سرت حتى أدخل المدينة) بالنصب على أن السير والدخول جميعاً قد مضيا، أي سرت إلى أن أدخلها، وهذه غاية وعليه قراءة من قرأ بالنصب، والوجه الآخر في النصب في غير الآية (سرت حتى أدخلها)، أي (كي أدخلها).

(1) قرأ بها ابن أبي عبلة، حيث ترفع (الميتة) على خبر إن، وفي حرّم ضمير يعود على (الذي)، ونظيره قوله تعالى: (إنما صنعوا كيد ساحر) (طه: 69). انظر فتح القدير (185/1).

(2) عمدة القاري (25/1).

(3) والأكثر حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر وأضيف إليها، ومن إثبات الألف قوله:

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماذ. [الوافر]

انظر: البحر المحيط (402/8)، فتح القدير (419/5)، وشواهد التوضيح ص 161.

(4) هو أبو القاسم عكرمة بن سليمان، بقي إلى قبل (200هـ)، وهو غير مشهور وقد روى في الشاذ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (515/1).

(5) هو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، معلم النحو، ومؤلف كتابي الجامع والكامل في النحو، ت (149هـ)، وهو غير مشهور وقد روى في الشاذ. انظر: وفيات الأعيان (486/3).

(6) عمدة القاري (114/2).

(7) فتح القدير (419/5).

(8) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، مشهور جداً، وأحد القراء السبعة، ت (169هـ). انظر: وفيات الأعيان (368/5).

(9) عمدة القاري (33/3).

(10) فتح القدير (236/1).

والوجهان في الرفع: (سرت حتى أدخلها) أي (سرت فأدخلها)، وقد مضيا جميعاً، أي كنت سرت فدخلت، ولا تعمل حتى ههنا بإضمار (أن) لأن بعدها جملة⁽¹⁾.

وتعرض العيني لقراءة الجر⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة: من الآية6)، ولم ينسبها إلى أصحابها لشهرتها فقال: "...، ولأن قراءة الجر محكمة في المسح لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في حكمه..."⁽³⁾.

ويصرح العيني كذلك بشذوذ القراءة، حيث قال في جواز فتح همزة (أن) بعد (ألا) الاستفتاحية: "قلت: يجوز فتحها أيضاً، وإن كان على ضعف على أنه مفعول من أجله، وقد قرئ في الشواذ⁽⁴⁾: ﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ (الفرقان: من الآية20) بالفتح في أنهم"⁽⁵⁾.

قال القرطبي: "إذا دخلت اللام لم يكن في (إن) إلا الكسر.....، لأنها مستأنفة، هذا قول جميع النحويين، وقال النحاس: إلا أن علي بن سليمان حكى لنا عن محمد بن يزيد قال: يجوز في هذه الفتح، وإن كان بعدها اللام، وأحسبه وهماً منه"⁽⁶⁾.

ولقد ذكر الرازي (ت606هـ) وجوهاً في هذه المسألة⁽⁷⁾، (أحدها): قول الزجاج: الجملة بعد (إلا) صفة لموصوف محذوف، والمعنى: وما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين إلا آكلين وماشين، وإنما حذف لأن في قوله (من المرسلين) دليلاً عليه، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (الصافات:164)، على معنى: وما منا أحد، (وثانيها): قال الفراء: إنها صلة لاسم متروك اكتفى بقوله (من المرسلين) عنه، والمعنى إلا من أنهم، كقوله: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (الصافات:164)، أي من له مقام معلوم، وكذلك قوله: ﴿وَإِن مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (مريم: من الآية71)، أي إلا من يردّها، فعلى قول الزجاج الموصوف محذوف، وعلى قول الفراء الموصول هو المحذوف، ولا يجوز حذف الموصول وتبقيّة الصلة عند البصريين، (وثالثها): قال ابن الأنباري: تكسر (إن) بعد الاستثناء بإضمار (واو) على تقدير إلا وإنهم، (ورابعها): قال بعضهم: المعنى (إلا قيل إنهم). انتهى كلام الرازي.

(1) الجامع لأحكام القرآن (34،35/3) .

(2) قرأ بجر (أرجلكم) ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وشعبة بن عاصم، وحمزة الكوفي، وأبو جعفر المدني، وخلف. انظر البدر الزاهرة ص89.

(3) عمدة القاري (239،238/2) .

(4) قرأ بهذه القراءة الشاذة سعيد بن جبیر، انظر: الفراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د: محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م، ص433.

(5) المرجع السابق (93/1) .

(6) الجامع لأحكام القرآن (13/13) .

(7) التفسير الكبير (65/24) .

والعكبري يعد اللام زائدة ولذا قرئ بالفتح، وتكون أن مصدرية ويكون التقدير إلا أنهم يأكلون، أي وما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم⁽¹⁾.

والعيني إن لم يصرح بشذوذ القراءة عبّر عن ذلك بقوله (بعضهم)، وذلك فيما يخالف القراءة المشهورة، ومن ذلك قراءة فتح الواو في تهوى⁽²⁾، فقد سرد معاني (إلى)، ثم قال في النوع الثامن: "الثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿أَفَنَدَّةً مِنْ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ (ابراهيم: من الآية 37) بفتح الواو، وهذه القراءة شاذة"⁽³⁾.

ومن ذلك أيضاً قراءة نصب (عصبة)⁽⁴⁾ حيث قال: "...حال قد سدت مسد الخبر، كقراءة بعضهم: (ونحن عصبة) بنصب عصبة"⁽⁵⁾.

ويرى العكبري أنها قراءة شاذة حيث قال: "وقرئ في الشاذ (عُصْبَةً) بالنصب، وهو بعيد، ووجهه أن يكون حذف الخبر، ونُصب هذا على الحال، أي ونحن نتعصب، أو نجتمع عُصْبَةً"⁽⁶⁾.

وحين يورد العيني قراءة مشهورة لا يتوانى أن ينسبها إلى السبعة، كقراءة جزم (يُدْرِكُهُ) حيث قال: "ونظيره في الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: من الآية 100)، فإنه قرئ بالجزم، وهو الذي قرأته السبعة، وبالرفع والنصب على الشذوذ"⁽⁷⁾.

والسبعة هم: (ابن عامر الشامي ت118هـ)، (ابن كثير المكي ت120هـ)، (عاصم الكوفي ت128هـ)، (أبو عمرو البصري ت154هـ)، (حمزة الكوفي ت156هـ)، (نافع المدني ت169هـ)، (والكسائي الكوفي ت189هـ)⁽⁸⁾.

وقرأ طلحة بن سليمان بالرفع، وقرأها بالنصب الحسن والجراح كما ذكر ذلك العكبري⁽⁹⁾.

(1) التبيان في إعراب القرآن ص983

(2) قرأ مسلمة بن عبد الله (تهوى) بضم التاء مبنياً للمفعول، من أهوى المنقولة بهمزة التعديّة من هوى اللازمة، كأنه قيل يسرع بها إليهم، وقرأ علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد (تهوى) مضارع هوى، بمعنى أحب. انظر: البحر المحيط (422/5)، حاشية التبيان للعكبري ص771.

(3) عمدة القاري (226/2) .

(4) قراءة شاذة جداً، لم ترد في القراءات العشر، ولا في القراءات الشاذة الأربعة، وقد نسبت إلى علي ابن أبي طالب . انظر القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ص293.

(5) عمدة القاري (224/2) .

(6) حاشية التبيان ص724

(7) عمدة القاري (168/3) .

(8) البذور الزاهرة ص8,7 .

(9) حاشية التبيان ص385 .

مجالات توظيف الشاهد عند العيني

لو أنك أمعنت النظر في شواهد القرآنية لوافقتني في ملاحظاتي التي رصدتها، واستنتاجاتي التي حصدها ومنها :

1) يوظف الشاهد لبيان معاني الحروف، أو أقسام بعض الأسماء :-

وجُلُّ شواهده تلمح في هذا السياق ففي أقسام (أي) يقول: " وقد علم أن أقسامه على خمسة أوجه شرط: نحو ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: من الآية 110)، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (القصص: من الآية 28)، وموصول: نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (مريم: من الآية 69)، والتقدير لنزعه الذي هو أشد، وصفة للنكرة: نحو (زيد رجل أي رجل)، أي كامل في صفات الرجال، وحال للمعرفة: كقولك (مررت بعبد الله أي رجل)، ووصلة إلى ما فيه (أل): نحو (يا أيها الرجل)، والخامس الاستفهام: نحو ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾ (التوبة: من الآية 124)، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (المرسلات: 50). (1) .

وفي معاني (إلى) يقول: " كلمة (إلى) تأتي لثمانية معان :-

الأول انتهاء الغاية الزمانية: نحو ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: من الآية 187)، والمكانية: نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء: من الآية 1)، والثاني المعية: نحو ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: من الآية 14)، الثالث التبيين: وهي المبنية لفاعلية مجرورها بعدها يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو: ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ (يوسف: من الآية 33)، الرابع بمعنى اللام: نحو ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ (النمل: من الآية 33)، الخامس بمعنى في: نحو ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (النساء: من الآية 87) السادس الابتداء: كقوله:

[الطويل]

أَيْسَقَى فَلَا يُرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ (2)

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا

[الكامل]

والسابع بمعنى عند نحو:

أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (3)

أي عندي.

(1) عمدة القاري (135/1) .

(2) البيت لابن أحمَر الباهلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص 225 ، همع الهوامع (155/4) .

(3) البيت لأبي كبير الهذلي، وصدرة: أم لا سبيل إلى الشباب وذكره. انظر همع الهوامع (155/4)، شرح شواهد المغني ص 226 ، مغني اللبيب (75/1)، روح المعاني للألوسي، دار الفكر بيروت ط1، 1978م (84/6).

والثامن التوكيد: وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستنداً بقراءة بعضهم ﴿أَفَنَدَّةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ (ابراهيم: من الآية 37)، بفتح الواو... (1).

وجل ما ذكره منقول من الجزء الأول من معني ابن هشام ص 79-82.

2) يأتي بالشاهد القرآني لإثبات قاعدة ما:-

ومن ذلك احتجاجه على جواز حذف الفعل إذا فسره ما بعده، حيث يقول: "وإنما حذف لئلا يجتمع المفسر والمفسر، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: من الآية 6)، تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين" (2).

وفي جواز التعدي بالحرف يقول: "ويدعون يتعدى في المعنى بالحرف والتقدير: يدعون إلى يوم القيامة، كما في قوله تعالى ﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: من الآية 23)" (3).
ومن ذلك قوله في استعمال التنثية، أو الجمع مع المضاف إلى المثنى: "استعمال التنثية قليل، والجمع أجود، كما في قوله تعالى ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم: من الآية 4)، والأصل فيه أن المضاف إلى المثنى إذا كان جزءاً ما أضيف إليه يجوز فيه التنثية والجمع، ولكن الجمع أجود... (4).

واحتج كذلك على جواز ورود الاسم الموصول بصيغة الأفراد في سياق الجمع (5) بقول الله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا) (التوبة: 69)، والتقدير كالذين.

3) يحتج بالشاهد القرآني لإثبات ما خالف فيه غيره :-

ومثال ذلك مخالفته للقائلين بعدم جواز استخدام أفعال التفضيل مجرداً، وذلك في قوله: "إذا علم يجوز استعماله مجرداً، نحو: الله أكبر، أي أكبر من كل شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ (البقرة: من الآية 61)، وسواء في ذلك كون أفعال خبراً كما في الآية، أو غير خبر، كما في قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ (طه: من الآية 7)، وقد مجرد أفعال عن معنى التفضيل ويستعمل مجرداً مؤولاً باسم الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ (النجم: من الآية 32)، وقد يؤول بالصفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ (الروم: من الآية 27)" (6).

(1) عمدة القاري (226/2).

(2) عمدة القاري (141/2).

(3) عمدة القاري (248/2).

(4) عمدة القاري (116/3).

(5) عمدة القاري (172/3).

(6) عمدة القاري (188/1).

وخالف العيني كذلك الأكثرين الذين قالوا بأن (رُبَّ) معناه التقليل دائماً، وخالف كذلك ابن درستويه وجماعة ممن قالوا بأن (رُبَّ) للتكثير دائماً، فقال: "ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً، فمن الأول ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: 2)"⁽¹⁾.
وهذا القول لابن هشام في الجزء الأول من المغني ص 143.

4) يوظف الشاهد القرآني في الإجابة عن أسئلة افتراضية يطرحها:-

وهذا وجدته كثيراً في العمد، وسأفصل القول فيه عند الحديث عن أصوله النحوية، ومن الأمثلة على ذلك مجيء (في) بمعنى (على)، حيث قال: "فإن قلت: (يخرج من أظفاري) ظاهر، فما معنى (يخرج في أظفاري)؟، قلت: يجوز أن تكون (في) ههنا بمعنى (على)، أي على أظفاري، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: من الآية 71)"⁽²⁾.
ومن ذلك إعمال اسم الفاعل إذا أريد به حكاية الحال الماضية، حيث يقول: "فإن قلت قال النحاة: فإن كان اسم الفاعل للماضي وجبت الإضافة فما وجه عمله؟، قلت: إذا أريد به حكاية الحال الماضية جاز إعماله، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ زِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: من الآية 18)"⁽³⁾.

5) جاء بالشاهد القرآني لتصحيح بعض ما ذهب إليه غيره :-

فقد ذهب النحاة إلى أن (حتى) تفيد الغاية، وحكم ما بعد الغاية مخالف لما قبلها، إلا أنه قال: "والأحسن أن يقال: ليس المقصود منه معنى الغاية، بل هو مذكور لتأكيد التأييد، نحو قوله تعالى: (ما دامت السموات والأرض) (هود: 107)"⁽⁴⁾.

وصحح كذلك ما ذهب إليه الكرمانى من أن (من) في (من النار) بيانية، أو ابتدائية، فقال: "قلت: الأولى أن يكون بمعنى (في)، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: من الآية 9)"⁽⁵⁾.

ومن ذلك تعقيبه على رأي الكرمانى في الجملة الاسمية (وأنا حائض)، إذ اعتبرها حالاً من فاعل يتكى، أو من المضاف إليه، وهو ياء المتكلم، حيث قال: "من فاعل يتكى لا وجه له على ما لا يخفى، وما هي إلا من ياء المتكلم في (حجري)، ولا يمنع وقوع الحال من المضاف

(1) عمدة القاري (174/2) .

(2) عمدة القاري (86/2) .

(3) عمدة القاري (302/4) .

(4) عمدة القاري (50/2) .

(5) عمدة القاري (151/2) .

إليه إذا كان بين المضاف والمضاف إليه شدة الاتصال، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النساء: من الآية 125)⁽¹⁾.

وصحح كذلك ما ذهب إليه الكرمانى من أن الفاء في (فصلى) تفسيرية، حيث عقب قائلاً: "وفيه بُعد، والأولى أن تكون للسببية، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (الحج: من الآية 63)⁽²⁾.

6) جاء بالشاهد ليوافق رأياً لأحد النحاة :-

ومثال ذلك: أن الجرمي ذهب إلى أن (دخل) فعل متعد ينصب الدار، كنحو: (بنيت الدار)، وردوا عليه بأن مصدره يجيء على (فعول)، وهو من مصادر الأفعال اللازمة، ولأن مقابله لازم أي خرجت، وهذا في قوله: "فيه نظر، لأنه غير مطرد، لأن (ذهب) لازم، وما يقابله (جاء) متعد، قال تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: من الآية 90)⁽³⁾.

(1) عمدة القاري (262/3).

(2) عمدة القاري (143/4).

(3) عمدة القاري (170/1).

ثانياً: الحديث النبوي

لقد أتقن الإمام العيني علوم الشريعة تفسيراً وفتحاً وحديثاً، وأجاد علوم العربية نحواً وصرفاً وبلاغة، وإنه لمن أبرز المحدثين الذين وظفوا اللغة العربية في خدمة السنة النبوية، وخاصة في "العمدة" الذي يحوي مادة ثرة، ومسائل نحوية يصعب على باحث واحد حصرها، أو الإحاطة بها.

وقبل أن أخوض في احتجازه بالحديث، أسجل بعض ملاحظاتي على شواهد الحديثية، ومنها:

يصرح في أكثر الأحاديث بالتصدير المعهود من نسبة القول إلى النبي ﷺ، كأن يقول: (عليه الصلاة والسلام)، ففي تغليب الغالب على النادر في ظاهرة الحصر يقول: "وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: "إنما أنا بشر... (1) أراد بالنسبة للإطلاع على بواطن الخصوم، ... ومثل ذلك يفهم بالقرائن والسياق" (2).

ويكتفي أحياناً بقوله: (ﷺ)، ومثال ذلك قوله عن السين في (استيقظ): "وليس السين فيه للطلب، كما في قوله ﷺ: (إذا استيقظ أحدكم من منامه) (3) (4).

وقد يخرج عن ذلك التصدير المؤلف إلى التصريح بكلمة (حديث)، كاستدلاله على مجيء (في) لغرض التعليل بقوله: "وفي الحديث: (إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها) (5) ... (6). والعيني قد يتجاوز كل ما مضى، ويذكر الراوي الأدنى للحديث، وقد جاء ذلك في بيانه لتكرار (لا) الداخلة على الماضي في الكلام الفصيح، وجواز حذفها في سياق النفي، ودل على ذلك قائلاً: "وفي رواية مسلم: (ما سئل عن شيء قدم أو أخر إلا قال افعل ولا حرج) (7) (8) (ب) والمقارنة بين الروايات المختلفة للحديث كثرت عند العيني، ولقد عالجه من الناحية النحوية، مما يخلع على المؤلف حلة الإتقان في علم الحديث رواية ودراية، ومن أمثلة ذلك إعرابه لكلمة (الجهد)، والتي رويت بالنصب، ورويت بالرفع كذلك في قوله ﷺ: (فأخذني فغطني

(1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة، ح401، 101/1، وصحيح مسلم ح401/1، 572/1.

(2) عمدة القاري (26/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الاستجمار وترأ، ح162، 49/1، وصحيح مسلم، ح238، 212/1.

(4) عمدة القاري (173/2).

(5) صحيح البخاري، كتاب المساقاة، باب سقي الماء، ح2365، 516/1، وصحيح مسلم، ح2619، 2110/4.

(6) عمدة القاري (73/2).

(7) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي، ح1603، 948/2.

(8) عمدة القاري (89/2).

حتى بلغ مني الجهد..⁽¹⁾، قال: "أما الرفع فعلى كونه فاعلاً لبلغ، يعني: بلغ الجهد مبلغه، فحذف مبلغه، وأما النصب فعلى كونه مفعولاً والفاعل محذوف...⁽²⁾".

(ج) ولما يأتي بالحديث كاملاً، إلا إذا كان الحديث قصيراً، كاستدلاله على (في) السببية⁽³⁾ بقوله ﷺ: (في النفس المؤمنة مائة إيل)⁽⁴⁾.

ويحصر الأمر مقتصرًا على موطن الشاهد، وذلك كثير، ومثال ذلك الاستغناء عن ذكر حرف العطف⁽⁵⁾ مستشهداً بقوله ﷺ: (تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه، من صاع تمره)⁽⁶⁾. وعن تذكير اسم العدد إذا حذف المعداد المؤنث⁽⁷⁾، يستشهد بقوله ﷺ: (من صام رمضان فأتبعه ستاً)⁽⁸⁾.

(د) إذا كان الحديث مشهوراً، وأمن الالتباس، أو جاء في سياق يوحي بأنه كلام رسول الله، ذكر مجرداً دون نسبته إلى النبي ﷺ وهذا قليل جداً، وما وجدته إلا في حديث واحد، استدل به على مجيء (رُب) للتكثير⁽⁹⁾، وهو: "ورُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة"⁽¹⁰⁾.

(هـ) أما الآثار التي استشهد بها العيني فقد نسبها جميعاً إلى أصحابها مترضياً عنهم، ومن أمثلة ذلك: قول (عائشة) ؓ عن أبيها أبي بكر ؓ: (متى يقيم مقامك رق)⁽¹¹⁾، كدليل على جواز وقوع جواب الشرط فعلاً ماضياً على رأي جماعة من النحويين مخالفين بذلك الجمهور⁽¹²⁾.

ومنها قولها ﷺ: (نعم النساء)⁽¹³⁾، كشاهد على حذف التاء من فعل المدح، مع أن الفاعل مؤنث حقيقي، لأن فعل المدح غير متصرف فأشبهه الحرف⁽¹⁴⁾.

-
- (1) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله، ح3، 9/1، وصحيح مسلم ح140/160.
 - (2) عمدة القاري (57/1).
 - (3) عمدة القاري (168/1).
 - (4) سنن البيهقي الكبرى (100/8)، والسنة للمروزي ح236، 66/1، والحديث إسناده صحيح.
 - (5) عمدة القاري (74/4).
 - (6) سنن البيهقي الكبرى ح7531، 176/4، ومصنف ابن أبي شيبة ح9803، 350/2، والمعجم الكبير ح2371، 328/2.
 - (7) والحديث إسناده صحيح.
 - (8) عمدة القاري (119/1).
 - (8) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتياعاً لرمضان، ح1164، 822/2.
 - (9) عمدة القاري (174/2).
 - (10) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب تحريض النبي على صلاة الليل، ح1126، 248/1.
 - (11) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، ح678، 154/1، وصحيح مسلم ح418، 313/1.
 - (12) عمدة القاري (227/1).
 - (13) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، ح130، 42/1، وصحيح مسلم ح332، 261/1.
 - (14) عمدة القاري (211/2).

(و) والأثر الذي ينسبه إلى السلف قد يقتصر فيه على موطن الشاهد، ولو لم يكتمل السياق الطبيعي للقصة، كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "فما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها، فعقرت حتى ما تقلني رجلاي"⁽¹⁾، كمثال على تفسير ضمير الشأن بأن وصلتها⁽²⁾.

(ز) ويأتي العيني في بعض المسائل بأكثر من أثر كشواهد في قضية واحدة، ومن ذلك قول (عائشة رضي الله عنها): "ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل"⁽³⁾، وقول أنس رضي الله عنه: "وما زلت أحب الدباء من يومئذ"⁽⁴⁾، وقول بعض الصحابة: "مطرنا من الجمعة إلى الجمعة"⁽⁵⁾، وكلها شواهد احتج بها الكوفيون ومن ناصرهم على أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان كمنذ⁽⁶⁾.

(ح) ومن النادر جدا أن يذكر العيني أثرا من الآثار ولا ينسبه إلى قائله، ومنها الأثر السابق (مطرنا من الجمعة إلى الجمعة)، فلم يردده إلى قائل بعينه، وعبر بالعموم، ولعل القول جرى على السنة العديد من الصحابة فصعب أن يلصق بواحد، فنقل بالتواتر على هذه الصيغة حتى تلقفها العيني.

(ط) من الآثار التي تفاعل معها العيني -رحمه الله-: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه"⁽⁷⁾ حيث ذكره مرتين:-

الأولى: كشاهد على (لو) التي بمعنى الشرط، معتبرا الحكم في هذا الأثر ثابتا على النقيضين، والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور⁽⁸⁾.

والثانية: عند ذكره لكلمة (لو) التي لمجرد الربط، وتفيد ترتيب الوجود عند الوجود⁽⁹⁾، والمسألة واحدة، ولكنه في الأولى نسب القول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الثانية رده إلى عمر رضي الله عنه، وعند التحقيق تبين أن الأثر ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال العراقي وغيره: "لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث"⁽¹⁰⁾، ونسبه ابن مالك -صاحب الألفية- وغيره من

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ووفاته، ح 4454، 380/2.

(2) عمدة الفاري (116/3) .

(3) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا، ح 465/2، 4750/2، وصحيح مسلم، ح 2770، 2135/4.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه، ح 5379، 10/3، وصحيح مسلم، ح 2040، 1615/3.

(5) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، ح 1016، 224/1.

(6) عمدة الفاري (176/2).

(7) لم يرد في كتب الحديث، وهو من كلام النحاة .

(8) عمدة الفاري (202/1) .

(9) المرجع السابق (268/2) .

(10) انظر المصنوع، للهرودي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة الرشيد، الرياض، ط4، 1984م، ص 202، وكشف الخفاء، للعجلوني، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م (289/2) .

النحاة إلى عمر رضي الله عنه، وذكر السيوطي (ت911هـ) أنه من كلام النحاة، ولا أصل له في الحديث النبوي⁽¹⁾.

(ي) لقد اكتفى العيني عند ذكر صاحب الأثر بالاسم الأول للصحابي، كما رأينا فيما مضى لشهرتهم، وسمو مكانتهم، كونهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى.
(ك) يأتي العيني بالحديث -كما رأينا- من باب التمثيل والاستدلال، ففي أكثر الأمثلة التي ذكرناها يعرض المسألة النحوية، ثم يأتي بما يوافقها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما يدفعه أحيانا كثيرة إلى اجتلاب أحاديث لا علاقة لها بالحديث الذي يشرحه، كدليل وشاهد على مسألة نحوية اعترضته في الحديث المشروح، وهذا ما يسوقنا حثيثا إلى الاحتجاج بالحديث عند العيني في تقعيد القواعد، ونظم الفرائد، كمنهج ليس عنه محيد، أثرى النحو بكل مفيد، وشد أزر المحتجين بالحديث، حتى أورق بكتاب العمدة بستانهم، وشمخ بنيانهم، وتلألأ عنوانهم .

نماذج من الأحاديث التي احتج بها :-

لقد كثرت في كتاب العمدة مواطن الاحتجاج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد اخترت أربعة منها موزعة على الأجزاء الأربعة:-

1) مجيء جواب فعل الشرط المضارع في صيغة الماضي :-

ذهب جمهور النحاة إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا يختص بالضرورة الشعرية، وأجاز الإمام العيني ذلك مستشهدا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما رواه البخاري -رحمه الله-، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا، غفر له ما تقدم من ذنبه)⁽²⁾.

قال -رحمه الله- في شرح الحديث: "قوله (غفر له) جواب الشرط، وهذا كما ترى وقع ماضيا، وفعل الشرط مضارع، والنحاة يستضعفون مثل ذلك، ومنهم من منعه إلا في ضرورة الشعر، وأجازوا ضده، وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا، والجواب مضارعا، ومنه قوله تعالى: "من كان يريد الدنيا وزينتها نوف إليهم" (هود:15)، وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقا، واحتجوا بالحديث المذكور.

(1) انظر تدريب الراوي، للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار التراث القاهرة، ط2، 1972م، (175/2).

(2) صحيح البخاري - كتاب الإيمان - باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ح35، 19/1 .

ولقول عائشة -رضي الله عنها- في أبي بكر الصديق ﷺ: (متى يقيم مقامك رق)، والصواب معهم لأنه وقع في كلام أفصح الناس، وفي كلام (عائشة) الفصيحة⁽¹⁾.

ثم رد الإمام العيني على ابن حجر العسقلاني -رحمهما الله- إذ ذهب ابن حجر إلى أن هناك تصرفاً من الرواة في حديث البخاري فقال: "وعندي في الاستدلال بالحديث نظر، لأنني أظنه من تصرف الرواة، فقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه، فلم يغير بين الشرط والجزاء، بل قال: "من يقيم ليلة القدر يغفر له"⁽²⁾.

وبعد أن أورد الإمام العيني قول ابن حجر -رحمهما الله- رد عليه قائلاً: "قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا لأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان، ويؤيد هذا رواية مسلم أيضاً"⁽³⁾. وما ذهب إليه الإمام العيني في هذه المسألة هو الصحيح وذلك لأمرين⁽⁴⁾:-

الأول: أن رواية البخاري مقدمة على رواية النسائي، لأن البخاري نقل لفظ الحديث مباشرة عن شيخه أبي اليمان، أما النسائي فقد رواه عن محمد بن علي بن ميمون عن شيخ البخاري، فربما كانت رواية النسائي هي التي وقع فيها التصرف.

الثاني: أجاز بعض النحاة مجيء جواب فعل الشرط المضارع في صيغة الماضي، محتجين عليه بحديث الرسول ﷺ وكلام العرب، حيث قال ابن مالك -رحمه الله- بعد أن أورد حديث الرسول ﷺ وقول عائشة ﷺ: "تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً لفظاً ومعنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء"⁽⁵⁾.

وقال ابن عقيل "ولا يختص نحو (إن تفعل فعلت) بالشعر وفاقاً للفراء، فإنه أجازته في الاختيار، وكلام سيبويه يقتضي عدم اختصاصه بالشعر"⁽⁶⁾.

[البسيط]

ومما ورد في كلام العرب قول الشاعر:

-
- (1) عمدة القاري (260/1) .
 - (2) فتح الباري (114 /1) .
 - (3) عمدة القاري (227/1) .
 - (4) بحث بعنوان (الاحتجاج النحوي بالحديث عند العيني)، د: محمد عبد القادر هنادي، ص155-156 .
 - (5) شواهد التوضيح ص14-15 .
 - (6) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (184/3)، نقلاً عن الاحتجاج النبوي بالحديث عند العيني، ص156 .

إِنْ تَصْرَمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا⁽¹⁾
فقد وقع الفعل الماضي (وصلناكم) جوابا للشرط (تصرمونا).

ومنه قول أبي زبيد الطائي:
من يكدني بسبي كنت منه
والشاهد فيه هو قوله (كنت) فقد وقع جوابا لفعل الشرط المضارع (يكدني).

ومنه قول الشاعر:
إِنْ تَسْتَجِيرُوا أَجْرْنَاكُمْ وَإِنْ تَهْنُوا
فَعَنْدَنَا لَكُمْ الْإِنْجَادُ مَبْذُولٌ⁽²⁾
فالفعل الماضي (أجرناكم) هو جواب الشرط، وقد جاء في صيغة الماضي.

2) استعمال رب للتكثير:-

من الأحاديث التي احتج بها الإمام العيني في استعمال (رُب) للتكثير قوله ﷺ فيما رواه البخاري -رحمه الله- في صحيحه، عن أم سلمة ؓ قالت: "استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: سبحان الله، ما أنزل الله من الفتن!! وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحجر فرُب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة"⁽⁴⁾.

قال الإمام العيني بعد أن أورد هذا الحديث: "أصل (رُب) للتقليل، وقد تستعمل للتكثير كما في (رُب) ههنا، والتحقيق فيه أنه ليس معناه التقليل دائما خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا، فمن الأول ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر:2)، (ورُب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة)، ومن الثاني قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَليْسَ لَهُ أَبٌ⁽⁵⁾....⁽⁶⁾.

وقد ورد هذا الكلام نصاً عند ابن هشام في المغني (143/1).

ومن النحاة الذين استشهدوا بهذا الحديث على مجيء (رُب) للتكثير ابن مالك، وابن هشام، ففي كتاب شواهد التوضيح قال ابن مالك: "أكثر النحويين يرون أن معنى (رُب) للتقليل وأن ما يصدر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب للتكثير، نص على ذلك سيبويه،

(1) المرجع السابق (184/3)، نقلاً عن الاحتجاج النبوي بالحديث ص156، الأشموني (326/1).

(2) شرح الكافية الشافية (1585/3)، الأشموني (325/1)، الخزانة (76/9).

(3) شواهد التوضيح ص16.

(4) صحيح البخاري - كتاب التهجد - باب تحريض النبي على صلاة الليل، ح1126، 248/1.

(5) والبيت لرجل من أزد السراة وقيل لعمر الجنبى وعجزه : وذى ولد لم يلده أبوان، أرد بالشرط الأول عيسى وبالثنائي آدم عليهما

السلام. انظر الأشموني (478/1)، الكتاب (266/2)، الخصائص (333/2)، شرح المفصل (48/4)، الهمع (186/1)، (176/4)،

الخزانة (381/2)، شواهد التوضيح ص105.

(6) عمدة القاري: (174/2).

ودلت شواهد النثر والنظم عليه، فمن النثر قوله (يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة) فليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير⁽¹⁾.
 وبيّن ابن هشام في المغني بعد أن ذكر الآية الكريمة ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾ (الحجر:2)، وحديث رسول الله ﷺ (رب كاسية ...) أن الآية والحديث مسوقان للتخويف، ولا يناسب واحدا منهما التقليل .. (2)

وفي الحديث شاهد آخر غير استعمال (رُب) للتكثير، وهو التعجب بصيغة (سبحان الله)، وفي ذلك قال العيني: "و(سبحان) علم للتسييح كعثمان علم للرجل، وانتصابه على المصدرية، والتسييح في اللغة التنزيه...، واستعماله هنا للتعجب، لأن العرب قد تستعمله في مقام التعجب"⁽³⁾.
 وجاء العيني كذلك في المقاصد النحوية بشاهد آخر على المسألة، وهو حديث أبي هريرة
 ﷺ حين قال له النبي ﷺ: "سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس"⁽⁴⁾، واستأنس بقول رؤبة ابن العجاج:

[الرجز]

واهاً لليلي ثم واهاً واهاً هي المئى لو أننا نلناها⁽⁵⁾
 قال العيني: "الاستشهاد فيه في قوله (واها)، فإنه كلمة التعجب كما ذكرنا، وقد علم أنه يستعمل على صيغ مختلفة، منها كلمة (واها)، ومنها كلمة (كيف)، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ (البقرة: من الآية28)، ومنها لفظ (سبحان الله)، كما في حديث أبي هريرة ﷺ⁽⁶⁾.

(1) شواهد التوضيح ص104

(2) مغني اللبيب (135/1)

(3) عمدة القاري (173/2) .

(4) أخرجه الشيخان في صحيحهما، البخاري في كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ح285، 73/1، ومسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ح371، 282/1 من طريق أبي رافع عن أبي هريرة.

(5) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو بلا نسبة في شرح ابن الناظم ص455، وشرح الأشموني (38/1)، شرح المفصل (72/4)، المقاصد النحوية(636/3)، أوضح المسالك(81/4)، مجالس ثعلب ص228، شرح شواهد المغني ص127، ص786

(6) المقاصد النحوية(637/3-638) .

3) مجيء اسم التفضيل من الثلاثي المزيد على وزن (أفعل)

لقد وضع النحاة لاسم التفضيل الذي يصاغ على وزن (أفعل) شروطاً سبعة⁽¹⁾، وهي أن يكون فعله ثلاثياً، مجرداً، متصرفاً، تاماً، قابلاً معناه للتفاضل، غير مبني للمجهول، ولا منفياً، فاسم التفضيل من الفعل (علم) هو (أعلم)، تقول: زيد أعلم من عمرو، أما إذا اختلف شرط من الشروط السابقة فيتوصل إلى اسم التفضيل بأشد، وأعظم، كقولهم: خالد أشد إسراراً من بكر، لأن الفعل (أسرع) ثلاثي مزيد.

ولقد جاء في صحيح البخاري حديث يخالف هذه القاعدة التي ذكرها النحاة، حيث ورد فيه اسم التفضيل على صيغة (أفعل) من الفعل الثلاثي المزيد، واتخذ الإمام العيني دليلاً على جواز ذلك، فقد روى البخاري - رحمه الله - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ وهو يتحدث عن النساء عندما أمرهن بالصدقة: (ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدانك)⁽²⁾.

قال العيني لدى شرح هذا الحديث: "قوله (أذهب) أفعل التفضيل من الإذهاب، هذا على مذهب سيبويه، حيث جوز بناء أفعل التفضيل من الفعل الثلاثي المزيد فيه، وكان القياس فيه: أشد إذهاباً"⁽³⁾.

والإمام العيني في تأييده لسيبويه مصيب لأمرين⁽⁴⁾: -

الأول: أن اسم التفضيل إذا صيغ من الفعل الثلاثي المزيد على وزن (أفعل) فجائز أن يأتي على صيغة (أفعل)، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: "ثم بينت أن أفعل التفضيل إذا بني من فعل على (أفعل) كـ (أعطى) لم يعد شاذاً، كما لم يعد شاذاً التعجب منه"⁽⁵⁾.

الثاني: أن السماع يؤيد ذلك، ومنه حديث رسول الله ﷺ فيما رواه الإمام مالك في الموطأ: (فهو لما سواها أضيع)⁽⁶⁾.

ومن المسموع عن العرب قولهم: هو أعطاهم للدرهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أفقر من غيره، وفي أمثالهم: (هو أفلس من ابن المذلق)⁽⁷⁾.

(1) شرح الكافية الشافية (1121/2) .

(2) صحيح البخاري - كتاب الحيض - باب ترك الحائض الصوم، ح-304، 77/1 .

(3) عمدة القاري (271/3) .

(4) الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند العيني ص 150-151 .

(5) شرح الكافية الشافية (1123/2) .

(6) الموطأ - كتاب وقوت الصلاة - باب وقوت الصلاة، ح 6 ص 22 .

(7) شرح الكافية الشافية (1124/2)، وهو رجل من بني عبد شمس، فقير مدقع، ما كان يحصل على بيعة ليلة، وأبواه وأجداده كذلك.

انظر: المستقصى في أمثال العرب (275/1) .

4) اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر⁽¹⁾

لقد تباينت آراء النحاة حول اتصال الفعل بعلامة الجمع مع إسناده إلى الاسم الظاهر، ففريق يجعل (الواو) في قولهم (ضربوني قومك) علامة للجمع، و(قومك) هي الفاعل الظاهر، وفريق آخر يجعل الضمير فاعلاً، ويعربون الاسم الظاهر (قومك) بدلاً منه. والإمام العيني في كتاب (عمدة القاري) تحدث في مواضع كثيرة عن هذه المسألة النحوية، وأجاز لغة بعض القبائل العربية التي تجعل الضمير علامة للجمع، واحتج على هذا الجواز بطائفة من أحاديث الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة، فمن الأحاديث التي احتج بها قوله ﷺ فيما رواه البخاري، عن أبي هريرة ﷺ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار⁽²⁾، ومن الأحاديث التي احتج بها لهذه اللغة قوله ﷺ فيما رواه البخاري - رحمه الله - عن أم عطية ﷺ، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أمرنا نبينا ﷺ أن نخرج العواتق، وذوات الخدور، ويعتزلن الحيض المصلى"⁽³⁾.

قال العيني تعقيباً على الحديث المذكور: "قوله (يعتزلن الحيض) بلفظ الجمع، على لغة (أكلوني البراغيث)، ويروى (يعتزلن الحيض) بالإفراد"⁽⁴⁾.
وأما الآثار التي احتج بها العيني على هذه اللغة فكثيرة، منها ما رواه البخاري عن مسند عن عمران ﷺ قال: (فاشتكى إليه الناس من العطش)⁽⁵⁾.
وعقب العيني على الحديث السابق يقول: "قوله (فاشتكى الناس إليه)، أي إلى النبي ﷺ ويروى (فاشتكوا الناس) من قبيل أكلوني البراغيث"⁽⁶⁾.

وما ذهب إليه الإمام العيني هو الصحيح، وذلك لورود هذه اللغة في طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة ﷺ منها ما رواه الإمام أحمد في مسنده، عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "من كن له ثلاث بنات يؤدبهن، ويرحمهن، ويكفلهن، وجبت له الجنة البتة"⁽⁷⁾.

(1) جاء ذكر المسألة في أوضح المسالك (89/2)، معاني القرآن للفراء (316/1)، البحر المحيط (297/6)، شرح الأشموني (304، 303/1)، شرح ابن عقيل (468/1)، الكتاب (40/2).
(2) صحيح البخاري - كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر، ح 555، 131/1.
(3) صحيح البخاري كتاب العيدين، باب خروج النساء والحيض إلى المصلى، ح 974، 215/1.
(4) عمدة القاري (304/3).
(5) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء، ح 344، 87/1.
(6) عمدة القاري (29/4).
(7) مسند الإمام أحمد ح 14286، 303/3.

قال العكبري: "الوجه في الرواية المشهورة أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسماً للضمير"⁽¹⁾.

ومنها: قوله ﷺ: "ووقعنا ركبناه قبل أن تقعا كفاه"⁽²⁾، فقد اتصلت الألف بالفعل مع إسناده إلى الفاعل (ركبناه).

ومن الآثار أيضاً ما جاء في حديث مسلم من قول أبي قتادة ﷺ: "فغضب عمران حتى احمرتا عيناه"⁽³⁾، قال النووي: "قوله (احمرتا عيناه) كذا هو الأصول، وهو صحيح جار على لغة أكلوني البراغيث"⁽⁴⁾.

ومنها ما رواه مسلم عن عائشة ﷺ قالت: "ذكرن أزواج النبي ﷺ كنيسة رأيتها بأرض الحبشة"⁽⁵⁾، قال النووي: "هكذا ضبطناه (ذكرن) بالنون، وهو جائز على اللغة القليلة، (لغة أكلوني البراغيث)"⁽⁶⁾.

وأما الشواهد الواردة في كلام العرب فهي كثيرة جداً⁽⁷⁾، منها على سبيل المثال قول الشاعر:

[الكامل]

نصروك قومي فاعتزرت بنصرهم ولو أنهم خذلك كنت ذليلاً⁽⁸⁾

فالفعل (نصروك) جاء مقترناً بنون النسوة مع إسناده إلى الاسم الظاهر وهو (قومي).

ونخلص مما سبق إلى أن لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) هي لغة صحيحة فصيحة، وليست كما زعم بعض النحاة⁽⁹⁾ أنها ضعيفة أو شاذة أو غير صحيحة، فهي منقولة عن رسول الله ﷺ والصحابة، ثم هي منقولة أيضاً عن طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث ابن كعب، وقبيلة طيء من القبائل التي أقر العلماء⁽¹⁰⁾ بصحة الاستشهاد بكلامها في اللغة العربية، لكنها لغة تحفظ ولا يقاس عليها.

(1) إعراب الحديث النبوي ص102.
(2) أخرجه السجستاني، سليمان بن الأشعث (ت275) هـ سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، من طريق محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه، ح839، 373/1.
(3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان، ح37، 64/1.
(4) صحيح مسلم بشرح النووي (282/1).
(5) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، ح528، 376/1.
(6) صحيح مسلم بشرح النووي (12-11/5).
(7) انظر: شرح شذور الذهب ص177، همع الهوامع (257/2)، أوضح المسالك (89/2)، شرح الكافية الشافية (582/2)، شرح الأشموني (304-303/1)، شرح ابن عقيل (473/1).
(8) الأشموني (303/1)، شواهد التوضيح ص192.
(9) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني ص216-217.
(10) الاقتراح في أصول النحو ص112.

ملاحظات على الاحتجاج بالحديث عند الإمام العيني

الإمام العيني من أشد المنتصرين للحديث النبوي كأصل من أصول الاحتجاج كما رأينا ذلك بكثرة ووفرة في عمدته، وأرى أن أسجل بعضاً من الملاحظات على منهجه في الاحتجاج ومنها:-

1- العيني يجعل الحديث النبوي أصلاً من أصول الاحتجاج، يرجع إليه، ويعتمد عليه، وهذا في أكثر الأحاديث التي طرق أبوابها، وقصد رحابها، ولكنه أحياناً يتأول الحديث حين يصطدم بقاعدة نحوية، ومن ذلك حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتصلة، حيث جوز ذلك محتجاً بحديث رسول الله ﷺ الذي رواه البخاري -رحمه الله- عن أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: "إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكاً يقول: يا ربّ نطفة، يا ربّ علقة، يا ربّ مضغة، فإذا أراد أن يقضي خلقه قال: أذكر أم أنثى، شقي أم سعيد، فما الرزق وما الأجل، فيكتب في بطن أمه"⁽¹⁾، والحديث روي بروايتين، الأولى ذكرت فيها الهمزة، والثانية حذف فيها الهمزة .
والإمام العيني علق على الحديث قائلاً: "فإن قلت (أم) المتصلة ملزمة لهزمة الاستفهام فأين هما؟ قلت مقدرة، وجودها في قرينها يدل عليه كما هو قول الشاعر:

بسبعِ رمينِ الجمرَ أم بثمانِ

أي أبسبع"⁽²⁾ .

والتأويل ظاهر في كلام العيني طلباً للتوفيق بين القاعدة والحديث.
وهذه القضية التي تأولها العيني وردت في السماع، ومن ذلك قراءة ابن محيصن⁽³⁾: "سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم" (البقرة:6)، بهزمة واحدة، ومثلها قراءة أبي جعفر⁽⁴⁾: "سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم" (المنافقون:6) بهزمة وصل في (استغفرت).
وورد حذف الهمزة مع (أم) المتصلة في شعر العرب، كقول عمر ابن أبي ربيعة: [الطويل]
لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً بسبعِ رمينِ الجمرَ أم بثمانِ⁽⁵⁾

(1) صحيح البخاري- كتاب الحيض- باب مخلقة وغير مخلقة ح318، 81/1 .

(2) عمدة القارئ(294/3) .

(3) المساعد على تسهيل الفوائد (455/2)، نقلاً عن الاحتجاج النحوي بالحديث ص168

(4) شواهد التوضيح ص88 .

(5) البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه (209/2)، وفيه: فوالله لا أدري وإني لحاسب، وانظر: شرح ابن عقيل (230/2)،

الخرزانة(122/11)، الكتاب (175/3)، الهمع (240/5)، شرح شواهد المغني ص31، المفصل في علم العربية ص320.

ومنه قول امرئ القيس:

[المتقارب]

تروخُ من الحي أم تبتكر
وماذا عليك بأن تنتظر⁽¹⁾

أي أتروح؟...

2- رفض الإمام العيني وبشدة أن يوصف كلام النبي ﷺ بالضرورة، وجزم بأن الضرورة مقصورة على الشعر، أما الحديث فهو أصل في استتباط القواعد والأحكام، ولقد مر بنا في جواب الشرط المضارع بصيغة الماضي كيف رد العيني رحمه الله - قول المانعين ممن تذرعوا بالضرورة، وجابه زعمهم متسلحاً بكلام ابن مالك، وابن عقيل، وما ارتكزا عليه من شواهد وافرة .

والنحاة يجزمون المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة، ولكن صاحبنا يجيز إثباتها؛ لورودها في الأحاديث والآثار، ومنها ما جاء في صحيح البخاري - رحمه الله - من حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يغشانا في مساجدنا"⁽²⁾، وقد علق العيني رحمه الله - على الحديث قائلاً: " قوله (فلا يغشانا) من الغشيان، وهو المجيء والإتيان، أي: فلا يأتنا، وإنما أثبت الألف؛ لأن الأصل: فلا يغشنا، لأنه أجري المعتل مجرى الصحيح، كما في قول الشاعر:

[الرجز]

إذا العجوزُ غضبت فطلق
ولا ترضًاها ولا تملق⁽³⁾....."⁽⁴⁾

وهذه اللغة ثابتة في الكتاب والسنة، وهما أقوى مصادر الاستشهاد، حيث يقول سبحانه - في قراءة ابن كثير⁽⁵⁾: { إنه من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين } (يوسف: من الآية 90)، وذلك بإثبات الياء في (يتقي)، وحجة إثبات الياء أن تكون (من) بمعنى (الذي)، فيرتفع الفعل بعدها، وكذلك قراءة حمزة⁽⁶⁾: { لا تخف دركاً ولا تخشى } (طه: من الآية 77)، فأثبتت الياء في (تخشى).

(1) ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، 1900م، ص109.
(2) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكرات، ح854، 190/1.
(3) لرؤية بن العجاج، انظر: همع الهوامع (179/1)، الأشباه والنظائر (209/1)، المقاصد النحوية (236/1)، وخزانة الأدب (359/8)، شرح المفصل (106/10)، وبلا نسبة في لسان العرب (324/14) (رضي).
(4) عمدة القاري (220:219/5).
(5) وقرأ كذلك قتيل بياء في الوصل والوقف، وحذفها الباقيون في الوصل والوقف. انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، للقيسي (18/2)، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997م.
(6) قرأ حمزة بالجزم على أنه جواب (فاضرب)، ورفع (تخشى) على أنه نفي، أي: ولست تخشى، وقرأ الباقيون بالرفع على أنه حال من موسى عليه السلام، على تقدير: اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشياً، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه. انظر: كتاب شيبويه (527/1)، زاد المسير (213/5).

ومن الأحاديث ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، أن النبي ﷺ قال لجبريل-عليه السلام- عندما سأله عن الإحسان: " أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك "(1)، حيث أثبت الألف في (إن لا تراه)، والوجه حذفها .

ومثل ذلك إحدى رواية البيهقي أن الرسول ﷺ قال: " مروا أبا بكر فليصلي بالناس "(2)، حيث أثبت الياء في (يصلي) بعد لام الأمر .

ومن ذلك قول أنس ؓ: " إن النبي ﷺ كان إذا غزا قوماً لم يغزو بنا حتى يصبح وينظر "(3)، فأثبت الواو في (يغزو)، والوجه إسقاطها جزماً.

وهذه لغة عند العرب تحفظ ولا يقاس عليها، والعيني لا يعدو هذا الحكم غير أنه ينكر أن تلصق الضرورة بحديث رسول الله ﷺ إذ يقول: " وقيل: ضرورة ، ولا ضرورة إلا في الشعر، ووروده هكذا يدل على أنها لغة ، وهي رواية كريمة(4)....."(5).

وأرى أن العيني-رحمه الله- في إجابته هذه مصيب غاية الإصابة، لسببين:

الأول: أن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، وملك أزمة البيان، وحاز معاهد الفصاحة، فأنى يلجأ إلي ضرورة لاذ بها شاعر تطارده الأوزان ، وتلاحقه القوافي، فارتمى يلتمس عند النحاة الأعذار، على ما أثار في ميدان اللغة من غبار.

الثاني: إن من كمال الأندب والتوقير، والهيبة والتقدير ، للهادي البشير، والسراج المنير، أن نجله عن الزلل والعتثر، ونزّهه عن مثالب البشر، فهو الحجة على النحاة ، وكل مسألة لا توافق منطقها فهي بضاعة مزجاة.

1- يحتج الإمام العيني كذلك بكلام الصحابة والتابعين في المسائل النحوية، وليس احتجاجه مقصوراً على كلام النبي ﷺ وفي هذا توسيع لدائرة الاحتجاج، فهذا هو يحتج بكلام عمر بن الخطاب ؓ على جواز حذف حرف العطف، (صلّى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء)(6).

قال العيني في شرح الأثر: " إن قلت : كان المناسب أن يقول: (أو كذا، أو كذا) بحرف العطف، فلم ترك حرف العطف، قلت: أُخرج هذا على سبيل التعداد، فلا حاجة إلى ذكر حرف

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، (39/1)، ح.9.

(2) سنن البيهقي الكبرى، كتاب الصلاة، باب من بكى في صلاته فلم يظهر من صوته ما يكون كلاماً، ح3171، 250/2 .

(3) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب ما يحق بالأذان من الدماء، ح610، 142/1، ، والرواية: (لم يكن يغزو)، ولا شاهد في ذلك .

(4) هي كريمة بنت أحمد المروذية، ويقال لها أم الكرام، وست الكرام، ولدت سنة 365هـ، وكانت محدثة تروي صحيح البخاري، وقد انتهى علو الإسناد للصحيح، لم تتزوج وتوفيت رحمة الله- في المدينة سنة463هـ. انظر: الكامل في التاريخ (390/8).

(5) عمدة القاري (278،277/4).

(6) صحيح البخاري-كتاب الصلاة- باب الصلاة في القميص والسراويل والثياب والقباء، ح365، 93/1.

العطف، كما في قوله عليه الصلاة والسلام (تصدق امرؤ من ديناره، من درهمه، من صاع تمره)⁽¹⁾، ويجوز أن يقال: حذف حرف العطف على قول من يجوز ذلك من النحاة⁽²⁾.

ومن احتجاجة بكلام التابعين ما رواه البخاري -رحمه الله- قال: (قال الحسن في الثياب ينسجها المجوس لم ير بها بأساً)⁽³⁾ حيث قال الإمام العيني في حقه: (الحسن هو البصري..... وفي بعض النسخ (ينسجها المجوسي) بالياء، والجملة صفة للثياب، والمسافة بين النكرة والمعرفة بلام الجنس قصيرة، فلذلك وصفت المعرفة بالنكرة، كما وصف (اللثيم) بقوله (يسبني) في قول الشاعر:

[الكامل]

ولقد أمر على اللثيم يسبني⁽⁴⁾⁽⁵⁾

2- يصطحب العيني الشعر في الغالب عند احتجاجة بالحديث، ولعلّ هذا ما سوف نلمسه عند الحديث عن شواهد الشعرية، ولكني أورد هذا المثال من نماذج كثيرة تناثرت في كتابه، فقد علّق على حديث رسول الله ﷺ الذي قال فيه: "اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك"⁽⁶⁾

وكان مما قاله: "إن قلت كيف يتصور أن يكون راغباً وراهباً في حالة واحدة لأنهما شيئان متافيان؟ قلت: فيه حذف، تقديره: راغباً إليك، وراهباً منك، فإن قلت: إذا كان التقدير راغباً منك، كيف استعمل بكلمة (إلى)، والرهبة لا تستعمل إلا بكلمة (من)؟ قلت: (إليك) متعلق برغبة، وأعطى للرهبة حكمها، والعرب تفعل ذلك كثيراً كقول بعضهم: [الكامل]
ورأيت بعلك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً⁽⁷⁾

[الرجز]

والرمح لا يتقلد، وكقول الآخر:

(1) سبق تخريجه ص78 .
(2) عمدة القاري (73/4).
(3) صحيح البخاري -كتاب الصلاة- باب الصلاة في الجبة الشامية ح363، 93/1.
(4) البيت لرجل من بني سلول، وعجزه: فمضيت ثم قلت لا يعنيني، انظر الخزانة (357/1)، أوضح المسالك (276/3)، ابن عقيل (196/2)، الهمع (23/1)، وشرح شواهد المغني ص310، والأشباه والنظائر في النحو (8/3).
(5) عمدة القاري (69/4).
(6) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل من بات على وضوء، ح247، 66/1.
(7) البيت لعبد الله بن الزبيري في ديوانه ص32، وفي رواية أخرى: يا ليت بعلك في الوغى. انظر الإنصاف (612/2)، الخصائص (431/2)، الخزانة (231/2)، (142/3)، (142/9)، الأشباه والنظائر (199/1).

علفتها تبناً وماء بارداً (1)

.....

والماء لا يعلف (2) .

3- للإمام العيني توجيهات ليست قليلة عن طريق بعض الظواهر اللغوية، كظاهرة الحمل على المعنى وظاهرة التناسب والتزاوج، وظاهرة التضمين، ظاهرة التجريد، كما وأنّ الحديث عنده أصل للاستدلال والاحتجاج في ميدان اللغة أيضاً، وأعتقد أن تتبع ذلك في كتاب عمدة القاري يحتاج إلى بحث من اقتحم ميدانه وجده خصباً ثرياً، ولأنّ الالتفات إلى هذه المسالك يحرف مسار بحثنا فقد ضربنا عنها صفحاً ليطرقها فارس همام، يدفع بهذا المركب إلى الأمام. وحسبنا أن نضرب على كل ظاهرة مثلاً، يجد الدارس فيه بلغة ووصالاً.

فمن التضمين تعليق على ما قاله الطيبي، بأن قوله (أن تؤمن بالله) يتضمن الاعتراف؛ ولهذا عده بالباء، فأكد العيني -رحمه الله- دعوى التضمين قائلاً: " الطيبي ادعى تضمين الإيمان معنى الاعتراف، وكون التصديق يتعدى بالباء لا يمنع دعوى تضمين الإيمان معنى الاعتراف (3). ومن التجريد عرضه لآراء النحاة حول المنادى المحذوف قبل (ليت)، وهل هو للدعاء أو للتبنيء؟، حيث علق بقوله: " أما قوله : لأن قائل ليتني قد يكون وحده إغ فظاهر الفساد؛ لأنه يجوز أن يقدر فيه (نفسى) فيخاطب نفسه على سبيل التجريد، فالتقدير في الآية : يا نفسى ليتني مت قبل هذا (4)."

ومن الحمل على المعنى ما عقب به على إعراب الكرمانى لكلمة (شدة) في قول ابن عباس ؓ: " كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة (5) حيث أعربها العيني مفعولاً لـ(يعالج) وقضى الكرمانى بأنها مفعول مطلق، فعلق العيني قائلاً: " قلت فعلى هذا يحتاج إلى شيين، أحدهما تقدير المفعول به لـ(يعالج) ، والثاني تأويل الشدة بالشديدة، وتقدير الموصوف لها فافهم (6)."

فالشدة مفعول مطلق لأنها جاءت صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره يعالج معالجة شديدة، فحمل معنى الشدة على شديدة.

ومن التناسب والازدواج ما جاء به في الجمع بين (خزايا وندامى) حيث قال: " كان الأصل في (ولا ندامى) نادمين؛ ولكنه اتبع خزايا تحسناً للكلام، كما يقال لا دريت ولا تليت، والقياس

(1) البيت لـ(ذو الرمة) في شرح ديوانه (331/2)، وتمامه: حتى شنت همالة عينها. انظر الإنصاف (613/2)، الأشموني(389/1)،المقتضب(223/4)، شرح شذور الذهب ص178، الخصائص(431/2)، وشرح المفصل(8/2)، الخزانة (231/2)،(139/3)، الهمع (228/5)، ابن عقيل (595/1).

(2) عمدة القاري (189/3).

(3) المرجع السابق (292/1).

(4) عمدة القاري (58/1).

(5) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (لا تحرك به لسانك)، ح 7524 ، 481/3.

(6) عمدة القاري (72/1) .

تلوت، وبالغدايا والعشايا، والقياس بالغدوات، فجعل تابعاً لما يقارنه، وإذا أفردت لم يجز إلا
الغدوات، وكذلك قوله العلية: " ارجعن مأزورات مأجورات"⁽¹⁾، ولو أفردت لقيـل موزورات

بالواو؛ لأنه من الوزر ، ومنه قول الشاعر: [البسيط]

هتاك أخبية ولأج أبوية⁽²⁾
.....

فجمع الباب على أبوية اتباعاً لأخبية ، ولو أفرد لم يجز"⁽³⁾.

(1) مصنف عبد الرازق، كتاب الجنائز، باب منع النساء اتباع الجنائز، ح6298، 456/3.
(2) وعجز البيت: يخلط بالجد منه البر واللين، والبيت لابن مقبل، وقيل للفلاح بن حبابة، وهو في اللسان (223/1) (بوب)، وغريب
الحديث لابن قتيبة (314/1)، والتحرير والتنوير المجلد⁽⁵⁾ (280/12).
(3) عمدة الفاري (306/1).

[3] الشعر

إذا كان المصنفون القدماء قد غالوا في الاستشهاد بالشعر، فقد كان الإمام العيني رحمه الله - مقتصدًا فيه، مقارنة بالقرآن والأثر، حتى أن مجموع شواهد الشعرية في الأجزاء الأربعة الأولى - من غير تكرار - ما زادت عن خمسة وثلاثين بيتًا، غير أنه انتزع من كنانة النحاة شواهد أخر، في سياق عرضه لآرائهم المنثورة في عمدته، وإليك أبرز الملاحظات على شواهد الشعرية.

• جاءت شواهد الشعرية في أغلبها كاملة، حتى بلغ عددها عشرين بيتًا، وما تبقى من شواهد الشعرية جاء مجزوءاً أو مشطوراً.

فمثال الكامل منها قول الشاعر :

[الوافر]

لكنتُ اليوم أشعرَ من لبيد⁽¹⁾

ولولا الشعرُ بالعلماء يُزري

واستدل به على عدم حذف الخبر بعد لولا فقال: "فإن قلت قال النحاة: يجب كون خبر لولا مطلقاً محذوفاً، فما باله ههنا لم يحذف؟، قلت: وإنما يجب الحذف إذا كان الخبر عاماً، وأما إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه"⁽²⁾.

ومن شواهد التي جاءت مشطورة، فذكر صدر البيت ولم يذكر عجزه، قول لبيد:

[الطويل]

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاول⁽³⁾

واستشهد به الإمام العيني على وجه من وجوه إعراب (ماذا)، فقال: "أن تكون (ما) استفهاماً، و(إذا) موصولة، كما في قول لبيد..."⁽⁴⁾، ولقد كرر العيني ذكر الشاهد مشطوراً في المسألة نفسها مرة أخرى⁽⁵⁾.

[الطويل]

وقد يأتي العيني بعجز البيت مستغنياً عن صدره، كقول الشاعر:

(1) البيت للشافعي في ديوانه ص29، تحقيق محمد عفيف الزعبي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1974م، وانظر تاج العروس

(130/9) (لبيد)، وفيات الأعيان (167/4).

(2) عمدة القاري (203/2).

(3) وعجز البيت: أنحبُّ فيُقَضَى أم ضلالٌ وباطلٌ، والبيت في ديوان لبيد ص131، وشرح أبيات سيبويه (44/2)، المغني ص300،

والخزانة (253-252/2)(147-145/6)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (159/1)، شرح الأشموني (12/1)، وشرح المفصل

(150-149/3)(23/4)، واللسان: (751/1) (نحب)، (187/11) (حول).

(4) عمدة القاري (58/1).

(5) المرجع السابق (92/1).

يظنان كل الظن ألا تلاقيا⁽¹⁾

.....

وقد مثل به العيني للنائب عن المفعول المطلق، ففي إعراب (كل ممزق) يقول: "كلام اضافي منصوب على النيابة عن المصدر، كما في قوله: البيت."⁽²⁾.

ويقتصر العيني أحياناً على جزء من البيت، هو موطن الشاهد، كما في قول الشاعر:

[البسيط]

يا تيم تيم عدى⁽³⁾

واستشهد به العيني على جواز الفصل بين المضافين، وبين ما أضيفا إليه فقال: "وأما وجه الرواية الثانية فهو أن يكون (مثل)، أو (قريب) كلاهما مضافان إلى (فتنة المسيح)، ويكون قوله: (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) معترضة بين المضافين والمضاف إليه، مؤكدة لمعنى الشك المستفاد من كلمة (أو)، ومثل هذه لا تسمى أجنبية، حتى يقال كيف يجوز الفصل بين المضافين وبين ما أضيفا إليه؟، لأن المؤكدة للشيء لا تكون أجنبية منه فجاز"⁽⁴⁾.

ويبالغ العيني أحياناً في حصر موطن الشاهد فيقصره على كلمتين كقول الشاعر:

[البسيط]

أمرتك الخير⁽⁵⁾

والشاهد لابن مالك، ذكره الإمام العيني في معرض إعرابه (بأمر الغريم أن يحبس)، حيث قال: "وقال ابن مالك: في إعراب هذا وجهان، أحدهما أن يكون الأصل (بالغريم)، و(أن يحبس) بدل اشتغال، ثم حذف الباء، كما في قوله: أمرتك الخير..."⁽⁶⁾

• قليلاً ما يذكر العيني الشاهد منسوباً إلى قائله، ومن ذكرهم هم المشاهير الأعلام كلبيد، والفرزدق، وجريير، وحسان، والهدلي.....، ولذا اقتصر على الاسم الأول، واكتفى أحياناً باللقب لاشتهاره به، وقد يترضى عن بعضهم كما فعل مع لبيد، وقد يترك ذلك كما فعل مع البقية.

(1) صدر البيت: قد يجمع الله الشئتين بعدما، والبيت لقيس بن الملوح المجنون، انظر الأشموني (365/1)، وأوضح المسالك (14/4)، المدهش ص400، ابن كثير (62/8).

(2) عمدة القاري (28/2) .

(3) والبيت كاملاً : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلفنيكم في سوءة عمر وهو لجريير في ديوانه ص219 وفيه (لا يوقعنكم) ، وفي الكتاب(53/1)،(205/2) والخصائص (345/1)، والخزانة (301،298/2)،(107،99/4)،(307/08)،(191/10)، وشرح شواهد المغني ص855، وهمع الهوامع(57/3)، والأشباه والنظائر(197،8/3) .

(4) عمدة القاري (95/2)

(5) تمام البيت : أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب والبيت لعمر بن معدى كرب، انظر: خزنة الأدب (124/9)، شرح شواهد المغني ص727، والكتاب (37/1)، ومغني اللبيب ص315، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر(171/2)، وشرح شذور الذهب، ص295، وشرح المفصل (50/8)، شواهد التوضيح ص196

(6) عمدة القاري (236/4).

فمن ذكر أسماءهم جرير، وقد أتى له ببيت كشاهد على الجملة الاسمية بعد (حتى) الابتدائية، حيث قال: " (حتى) ههنا حرف ابتداء، يعني حرف يُبتدأ بعده جملة، أي تستأنف، فتكون اسمية أو فعلية، والفعلية يكون فعلها ماضياً ومضارعاً، ومثال الاسمية قول جرير:

[الطويل]

فما زالت القتلى تمجُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل⁽¹⁾⁽²⁾.

وممن ذكر ألقابهم الهذلي⁽³⁾، وقد جرد العيني بينه كشاهد على أن المنصوب على الاختصاص يأتي معرفة، ويأتي نكرة، فقال: " لا يقال إنه نكرة، وشرط النصب على الاختصاص أن يكون معرفة، لأننا نقول: جاء نكرة كما جاء معرفة، وقال الهذلي:

[المتقارب]

ويأوي إلى نسوةٍ عطَّل وشعثاً مراضيعَ مثل السُّعالي⁽⁴⁾ ...⁽⁵⁾.

وأكثر الشواهد عند العيني لم ينسبها إلى قائلها، وفي رأبي أن سبب ذلك شهرة هذه الشواهد، وكثرة تداولها على السنة النحاة، ولأن النحويين يهتمون بالقول أكثر من القائل، ونسبة الشاهد إلى قائله لا يفيد النحاة إلا في معرفة عصر الاستشهاد، وما دام البيت مشهوراً فعدم معرفة قائله لا يضير، وتواتر نقله عند جماهير النحاة يضع عنه النكير.

والأبيات التي لم يذكر العيني قائلها يبدأها أحياناً بقوله: (قال الشاعر)، (قال الراجز)، (كقوله)، إذا كانت مشهورة، وإذا كان الشاعر مغموراً جاء بلفظ (كقول بعضهم)، والاتجاه السائد عنده أن ينسب الشاهد إلى ضمير الغائب أو إلى الشاعر (أي شاعر)، وقد أدى به ذلك حين تعرض للواو الداخلة على المضارع أن يقول: " هي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح، أو مؤول، كقوله:

[الوافر]

ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني⁽⁶⁾⁽⁷⁾

والبيت أنشده منسوباً إلى ضمير الغائب المذكر، مع أنه لامرأة هي: ميسون بنت بحدل الكلابية، قالته حين أنزلها زوجها معاوية قصراً بالشام، فلبست أنفُس ملبسها، وجلست على

(1) البيت لجرير في هجاء الأخطل، انظر ديوان جرير ص 367، وفيه (تمور)، الأشموني(295/2)، الخزانة (477/9) وجمع الهوامع (169.57/4)، وشرح شواهد المغني ص377.

(2) عمدة القاري(33/3).

(3) هو أمية بن أبي عانذ من هذيل، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وكان مداحاً لبني أمية، رحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان، ثم رحل إلى أهله في البادية، وتوفي سنة 75هـ. انظر خزانة الأدب (435/2)، والأغاني (115/20).

(4) البيت قاله في وصف صياد يسعى لتحصيل قوت عياله، وهو في الأشموني (73/2)، وشرح المفصل(18/2)، والكتاب(299/1)، الخزانة(426،432/2)، (40/5)، المقاصد(63/4).

(5) عمدة القاري(297/3).

(6) وعجز البيت: أحب إلي من لبس الشفوف، والبيت من شواهد سيبويه (45/3)، وأوضح المسالك (175/4)، همع الهوامع (141/4)، وخزانة الأدب (503/8)، شرح شواهد المغني ص653، ابن عقيل (358/4)، شرح المفصل (25/7)، شرح شذور الذهب ص247.

(7) عمدة القارئ (315/1).

أريكة وسط حديقة غناء، ولكنها حنت إلى نجد ففتهدت، وتحسرت شوقاً إلى موطنها، فأشدت أبياتاً منها هذا الشاهد⁽¹⁾.

• وشواهد العيني وإن كانت عارية من الشكل وعلامات الإعراب، إلا أنها سليمة من التحريف، بعيدة عن التصحيف، وما وجدت إشكالاً في الأبيات التي تترس بها إلا نزرأً أحسب أنها هفوات مطبعية، وأربأً بالعيني أن يجترحها ومنها: قول ابن الرومي: [البسيط] فتى فارسيٌّ في سراويلٍ راحح⁽²⁾.

حيث قال: "ومن النحويين من لا يصرفه (أي سراويل) أيضاً في النكرة، ويزعم أنه جمع سراويل أو سروالة، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن الرومي:

فنحى فارسي في سراويل راحح...⁽³⁾

ولعلك رأيت كلمة (فحى) بدلاً من (فتى).

والعيني نسب البيت هنا إلى ابن الرومي، ولقد بحثت في ديوانه فلم أجده، حتى وقعت عليه في الخزانة، وهذا مما يؤخذ على العيني، وما سواه من أخطاء مطبعية أو شكلية أو اختلاف روايات، فهذا لا يعيب، وما على مقترفه تثريب.

ومنها كلمة (يمصحا) في قول الشاعر:

قد كان من طول البلى أن يمصحا⁽⁴⁾

.....

حيث جاء بها (يمحصا).

• الشعراء الذين احتج العيني بشعرهم - ذكرهم أم لم يذكر أسماءهم - منهم الجاهليون كامرئ القيس، وزهير، وأحوية بن الحلاج، ومنهم المخضرم كحسان، ولييد، وبقيتهم موزعون على عصور الاحتجاج المتفق عليها عند النحاة، وإن كان العيني توسع في ذلك غير ملتفت إلى ما وجه لبعضهم من مطاعن وهفوات، وتجاوز وسقطات، فهو مثلاً يحتج

(1) انظر: خزانة الأدب (507، 506/8).

(2) وصدر البيت: أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه. والبيت يصف فيه الثور الوحشي، وروي البيهقي أن أبا هلال العسكري نسبه للراعي. انظر: الخزانة (229/1)، اللسان (ذيب) (381/1)، (رود) (188/3)، (سرل) (334/11)، شرح الرضى على الكافية (150/1)، ديوان المعاني (132/2).

(3) عمدة القاري (221/2).

(4) وصدر البيت: رسم عفا من بعد ما قد أمحى. والبيت لرؤية كما ذكر صاحب الخزانة (347/9)، وانظر مجموع أشعار العرب ص 172، واللسان (598/2) (مصح)، الكتاب (160/3)، المفصل لابن يعيش (121/7)، والإنصاف ص 566.

بشعر ذي الرمة، الذي رصد له النحاة البصريون هفوات حتى قال عنه الأصمعي: "طالما أكل الملح والبقل في حوانيت البقالين" (1).
كما استشهد بشعر جرير، وأبي النجم العجلي، والأول من شعراء الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين (2)، والثاني من شعراء الطبقة التاسعة من الشعراء الإسلاميين (3)، وقد كان الأصمعي يضعف الكثير من أرجازه (4).
واحتج العيني كذلك بشعر المتنبى، والفرزدق، وجرير، وابن الرومي، وهم من المولدين ولم يغفل العيني الاحتجاج بامرئ القيس، والذي يعد من الطبقة الأولى من طبقات الشعراء الجاهليين (5)، وذلك حين استشهد بشعره على (من) التعليلية فقال: "وكلمة (من) للتعليل، أي لأجل الشك كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ (نوح: من الآية 25)،
وقول الشاعر:

وذلك من نَبأِ جاعني (6) (7)

وبذلك يتوسع العيني في دائرة الاحتجاج استفادة من الشاهد الشعري، وهو بذلك إنما يجاري سيبويه في الاستشهاد ببعضهم على الرغم من الطعونات مثل: الكميت (8)، وأمّية بن أبي الصلت (9)، والحطيئة (10)، وذي الرمة (11)، والفرزدق (12)، وجميل (13)، وأبي النجم العجلي (14).

ولقد سار العيني على نهج النحاة في الشعر المجهول قائله، حيث استشهد ببعضه، وأشار إلى من ذكرها، والنحاة قد عدوا الأشعار المجهولة في كتاب سيبويه حجة يمكن الاعتماد عليها (15)

-
- (1) الخصائص (295/3).
 - (2) طبقات الشعراء ص 114.
 - (3) المرجع السابق ص 218.
 - (4) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ص 274.
 - (5) طبقات الشعراء ص 15.
 - (6) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 76، وعجز البيت: وخبرته عن أبي الأسود، وانظر مغني اللبيب (320/1)، الكشف (19/1)، الإيضاح في علوم البلاغة، مجلد م (89/2)، التحرير والتنوير، مجلد 2، جزء 5، ص 139.
 - (7) عمدة القاري (250/2).
 - (8) الكتاب (45/2) (276/1).
 - (9) المرجع السابق (325/1)، (108/2)، (160/3)، (95/4).
 - (10) المرجع السابق (215/1)، (43/3)، (197/4).
 - (11) المرجع السابق (52/1)، (11/2)، (48/3)، (58/4).
 - (12) المرجع السابق (28/1)، (72/2)، (69/3)، (65/4).
 - (13) المرجع السابق (299/1).
 - (14) المرجع السابق (85/1)، (248/2)، (116/3)، (180/4).
 - (15) منهج السيرافي في شرح كتاب سيبويه ص 178-179.

ومن الأبيات التي احتج بها العيني غير منسوبة إلى قائل، ولكنها جاءت في كتاب سيبويه،
فحظيت بالتسليم لها، والقبول بها، قول الشاعر:

[البسيط]

أمُنجزٌ أنتم وعداً وثقتُ به

أم اقتفتيم جميعاً نهجَ عرقوب⁽¹⁾

واستدل به على أن المنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر⁽²⁾

[الكامل]

ومنها قول الشاعر⁽³⁾:

وإذا تصبَّك خصاصةً فتحمل⁽⁴⁾

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى

• والعيني قد يرد بعض الأبيات ويرفض الاستشهاد بها، أو يعقب عليها، ومن ذلك قول
الشاعر:

[الوافر]

فلسنا بالجبال ولا الحديد⁽⁵⁾

معاوي إننا بشرٌ فأسجع

واحتج به على جواز النصب عطفاً على المحل⁽⁶⁾، ثم يعلق على ذلك فيقول: "وأما البيت
فغير مسلم، فإنه ذكر في العقد أن سيبويه غلط فيه، وإنما قال الشاعر بالخفض، والقصيدة كلها
مجرورة، فما كان مضطراً إلى أن ينصب هذا البيت، ويحتال بحيلة ضعيفة، قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديد

معاوي إننا بشرٌ فأسجع

فهل من قائمٍ أو من حصيد

أكلتم أرضنا وجزرتموها

وليس لنا ولا لك من خلود.."⁽⁷⁾

أتطمع في الخلود إذا هلكتنا

• وشغف العيني بالرد على بعض الشارحين أوقعه في أحكام شذت عن إجماع النحاة، فكلمة
النحويين أن (إذا) شرطية غير جازمة، ولكن العيني رد بلهجة حازمة، حيث قال: "هذا
كلام من لم يشم من العربية شيئاً، وقد قال الشاعر:

[الكامل]

(1) وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (146/2)، (553/1)، شواهد التوضيح ص14، شرح ابن عقيل (193/1)

(2) عمدة القاري (59/1).

(3) المرجع السابق (251/1).

(4) البيت لعبد القيس بن خفاف، كما ذكر صاحب الخزانة (243/4)، وابن هشام في مغني اللبيب (97/1)، (698/3)، القرطبي في تفسيره (338/5) وفيه (فتحمل) بدل (فتحمل)، ومثله لسان العرب (712/1) (كرب) ولم يذكر قائله، والأشموني (322/2)، وفي الهمع (180/3)، شرح شواهد المغني ص271، الأصمعيات ص230.

(5) البيت لعقبة بن هبيرة الأسدي، شاعر مخضرم، من أبيات قالها يخاطب بها معاوية ويوبخه فيها، وقال ابن الأنباري في الإنصاف (ص333) بعد نقل الكلام: "ومن زعم أن الرواية (ولا الحديد) بالخفض فقد أخطأ، لأن البيت الذي بعده:
أديروها بني حرب عليكم ولا ترضوا به الغرض البعيدا

والرووي المخفوض لا يجتمع في قصيدة واحدة مع الروي المنسوب، والاختلاف في الروي ظاهر بين. خزنة الأدب (260/2) "

(6) عمدة القاري (238/2).

(7) المرجع السابق (239/2).

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل⁽¹⁾.....⁽²⁾

وذهل العيني عن كون محل جزمها إنما هو في الشعر خاصة، لا في النثر⁽³⁾.
وقد يطرح العيني الشاهد في غير محله⁽⁴⁾، ولا تربطه علاقة بالمسألة النحوية المعروضة
من قريب ولا بعيد، كاستدلاله على جواز الجزم والرفع في جزاء الشرط لـ(إذا) بقول الشاعر:

[البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرم⁽⁵⁾

والشاهد في ذلك جواز الجزم والرفع في (يقول) لأن فعل الشرط ماض وجوابه مضارع، ولكن
الشرط جاء بـ(إن)، وليس بـ(إذا) كما رأيت في الشاهد المذكور.

التمثيل والاستدلال

• إن أغلب الشواهد السابقة قصد بها العيني التمثيل للقواعد النحوية، غير أنه أنشد بعضاً
منها قاصداً الاستدلال كما يلي:

(1) من ذلك قوله معلقاً على حديث (يبلغ من هو أوعى له منه)⁽⁶⁾: "فإن قلت صلته كالمضاف
إليه فكيف جاز الفصل بينهما بلفظة (له)؟، قلت: جاز لأن في الظرف سعة، كما جاء الفصل بين

[الطويل]

المضاف والمضاف إليه به، قال:

فَرشني بخيرٍ لا أكونن ومُدحتي كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيل⁽⁷⁾

فإن قوله (يوماً) فصل بين (ناحت) الذي هو مضاف، وبين(صخرة)الذي هو مضاف إليه⁽⁸⁾.

(1) راجع تخريج الشاهد في الصفحة السابقة.

(2) عمدة القاري (251/1).

(3) المرجع السابق، الحاشية (251/1)

(4) المرجع السابق (251/1).

(5) البيت من قصيدة للشاعر زهير ابن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان وهي في ديوانه ص115، انظر أوضح

المسالك(189/4) شرح المفصل(157/8)، شرح ابن عقيل (373/2)، لسان العرب (128/12)(حرم)، الخزانة(48/9، 70)،

همع الهوامع(330/4) شرح شذور الذهب ص278، شرح شواهد المغني ص838.

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ (رب مبلغ أوعى من سامع)، ح67، 28/1 .

(7) رثنى: فعل أمر من راث السهم أي ألزق عليه الريش لتقويته، والمراد قوني، وأصلح شأني، والعسيل: مكنسة العطار التي يجمع

بها العطر، والبيت قائله مجهول، وهو من شواهد الأشموني(531/1)، والهمع (294/4)، والمقاصد النحوية(481/3)، أوضح

المسالك(155/3)، والصاحح في اللغة ص737(عشب).

(8) عمدة القاري (372).

ومنه قول النبي ﷺ: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)⁽¹⁾.

[البسيط]

ومنه شعراً قول الشاعر:

لأنتَ معتادٌ في الهيجا مصابرةٍ يصلى بها كلُّ من عاداك نيراناً⁽²⁾

وقال العيني معلقاً على هذا الشاهد: "الاستشهاد فيه في قوله (في الهيجا) فإنه فصل بين المضاف وهو قوله (معتاد)، والمضاف إليه وهو قوله (مصابرة)"⁽³⁾.

وقال ابن مالك: "وهذا من أحسن الفصل، لأنه فصل بمعمول المضاف، ويدل على جوازه من الأخبار قوله ﷺ: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، فإن قوله (تاركو) مضاف إلى قوله (صاحبي)، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو قوله (لي) فافهم"⁽⁴⁾.

[الرجز]

(2) ومنها أيضاً قول الشاعر:

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجدِ غايتها⁽⁵⁾

وقد احتج به على لغة استعمال ما يلحق بالمتنى بالألف في حالة الجر، حيث قال: "كون كلا وكلتا عند إضافته إلى الضمير في الأحوال الثلاثة بالألف لغة من يراها تثنية، وأن التثنية لا تتغير"⁽⁶⁾.

وقد علق العيني على الشاهد نفسه في المقاصد النحوية فقال: "الاستشهاد به في موضعين:

الأول: أنه استعمل الأب مقصوراً، وهو الذي أراده الشراح ههنا.

الثاني: فيه استعمال المتنى بالألف في حالة النصب، وهو قوله (غايتها)، وكان القياس أن يقول (غايتها)، ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث، وزبيد، وختعم، وهمدان، ونسبها أبو الخطاب لكنانة، ونسبها بعضهم لبلعنهر، وبلجهيم، وبطون بن ربيعة، وأنكره المبرد مطلقاً، وهو مردود بنقل الأئمة أبي زيد، وأبي الخطاب، وأبي الحسن، والكسائي، ومما سمع من ذلك قولهم: ضربت يده، ويشهد لذلك ما ثبت في صحيح البخاري من حديث أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما صنع أبو جهل؟ فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال له: أنت أبا جهل؟ قال ابن غلية: قاله سليمان: هكذا قال أنس ﷺ.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذاً خليلاً"، ح 3661 ، 206/3 ، وكتاب التفسير، باب قل يأبها الناس إني رسول الله، من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء، وفيه (هل أنتم

تاركو لي صاحبي)، ح 4640 ، 427/2 .

(2) البيت في توضيح المقاصد والمسالك (286/2) للمراذي بلا نسبة، والمقاصد النحوية للعيني (485/3)، شرح المكودي (صدره) ص 92.

(3) المقاصد النحوية (486/3) .

(4) المرجع السابق (486/3).

(5) البيت لأبي النجم العجلي، وهو في ديوانه ص 278، وفي شرح ابن الناظم ص 39، وتوضيح المقاصد والمسالك (75/1)، وأوضح المسالك (70/1)، وشرح ابن عقيل (51/1)، والمقاصد النحوية (133/1)، والأشمونى (38/1)، وشرح المفصل (129/4)،

والإنصاف (18/1)، همع الهوامع (128/1)، شذور الذهب ص 40.

(6) عمدة القاري (201/3) .

وهو واضح، وهو ما روي بلفظه لا بمعناه، وهو ما يؤيد ما روي عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله: (لا ولو رماه بأبا قبيس)⁽¹⁾، حيث لم يقل بأبي قبيس، وأن هذه لغة صحيحة، وأنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين، حتى لحتوا الإمام في ذلك بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم، ولا سيما الأئمة الأربعة، فإنهم من خواص الله تعالى، وسُرُج دينه المتين⁽²⁾.

3) ومنها أيضاً قول الشاعر :

[الوافر]
وجيران لنا كانوا كرام⁽³⁾

واحتج العيني بهذا البيت على (كان) الزائدة، فقال: "أن يكون أحد لفظي الكون زائداً، كما في قول الشاعر وجيران لنا كانوا كرام، فلفظ (كانوا) زائد، و(كرام) بالجر صفة لجيران"⁽⁴⁾.
والعيني تعرض للشاهد أيضاً في المقاصد النحوية فقال: "الاستشهاد فيه في قوله (كانوا) فإنهم قالوا: إنها زائدة بين الصفة والموصوف، فإن قيل ليس (كان) ههنا زائدة لوجهين : أحدهما: أنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو، وذلك يدل على الاهتمام بها، وإلى هذا أشار الشيخ جمال الدين بن هشام بقوله: وليس من زيادتها قوله :

فكيف إذا مررت بدار قوم
لرفعها الضمير خلافاً لسيبويه .
وجيران لنا كانوا كرام

والثاني : أن الواو اسمها، و(لنا) خبرها، والتقدير إذن (وجيران كرام كانوا لنا) قلت (أي العيني): أما الأول فلا يمنع من إسنادها زيادتها بدليل إلغاء (ظننت) مسندة ومتأخرة ومتوسطة، وقد قيل في قوله رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها: "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"⁽⁵⁾: إن (كنت) زائدة، والتقدير: أنا لك كأبي زرع"⁽⁶⁾.

4) احتجاه على جواز حذف همزة الاستفهام مع (أم)، حيث قال : "قال الكرمانى: فإن قلت أم المتصلة ملزمة لهمزة الاستفهام، فأين هي؟، قلت: مقدرة ووجودها في قرينها، يدل عليه قول الشاعر :

[الطويل]

(1) وقالها رداً على من سأله : ما تقول في رجل تناول صخرة فضرب بها رأس رجل فقتله، أتقيده به ؟ .
انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، 1972م، ص79م.
(2) المقاصد النحوية (137/1-139) .
(3) البيت للفرزدق في ديوانه مجلد2، ص290، ومطلعه: فكيف إذا رأيت ديار قومي، وفي المقاصد النحوية (42/2)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (258/1)، وشرح ابن عقيل (289/1)، والأشموني (193/1)، والكتاب (153/1)، والخزانة (217/9) .
(4) عمدة القاري (318-317/3) .
(5) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع، ح2448، (1896/4) .
(6) المقاصد النحوية (46-45/2) .

بسبع رمين الجمرَ أم بثمان⁽¹⁾

.....

أي أيسبع؟...⁽²⁾.

وقد مر بنا تفصيل هذه المسألة من قبل ولا حاجة للتكرار.

• والإمام العيني يأتي بالشاهد أحياناً لينقل استدلال غيره في مسألة من المسائل النحوية، ومن ذلك: استدلاله على رأي الكوفيين بأن (ليت) تعمل عمل (تمنيت)، حيث قال: "وقال الكوفيون: (ليت) أعملت عمل (تمنيت) فنصب الجزئين كما في قول الشاعر: [الرجز] يا ليتَ أيامَ الصَّبِّا رواجعا⁽³⁾....."⁽⁴⁾.

واستدلاله كذلك على رأي جماعة من النحويين بترك تصريف (سراويل)، حيث قال: "ومن النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة، ويزعم أنه جمع سروال وسروالة، ويحتج في ترك صرفه بقول ابن الرومي: [البسيط]

فتى فارسيُّ في سراويلَ رامحٌ⁽⁵⁾....."⁽⁶⁾

(1) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه(209/2)، وفيه: فوالله ما أدري وإني لحاسب ، وانظر الخزانة (122/11)، وشرح ابن عقيل (230/2)، والكتاب (175/3)، وهمع الهوامع (240/5)، وشرح شواهد المغني ص31، والمفصل في علم العربية ص320 .
(2) عمدة القاري (294/3) .
(3) والبيت للعجاج، وهو فيالأشموني (230/1)، والخزانة (234/10)، والكتاب (142/2)، والمفصل (103/1)(84/8)، وهمع الهوامع (157/2)، وشرح شواهد المغني ص690 .
(4) عمدة القاري (58/1) .
(5) سبق تخريجه ص116 .
(6) عمدة القاري (221/2) .

4 [النثر]

لا يخلو الحال من أن نجد في كتب النحاة بعض الأقوال أو الأمثال، تلقفها النحاة من منثور الكلام، واتخذوها شواهد على القواعد والأحكام، غير أن النثر لم يحظ بما حازه الشعر من اهتمام، فالشعر أعلى رتبة وأسهل حفظاً ونقلًا من النثر، و(لكونه أقرب إلى ما يريده منه العلماء من فصاحة وصفاء، وبلاغة وصحة تعبير عن العواطف السامية)⁽¹⁾.

والنثر إنما هو الأمثال والحكم المشهورة، وما ثبت من أقوال العرب المأثورة، درجت على ألسنة الناس لحلاوتها وطلاوتها ودلالاتها، فذاعت وشاعت، مما حدا بالنحاة أن يتناوشوا منها ما صلح وجاد، ليعمدوا عليه في الاستدلال والاستشهاد.

وكم كان العيني زاهداً في الاحتجاج بالنثر قياساً بالمصادر الأخرى من قرآن وحديث وشعر، حتى أن شواهد من الأمثال والحكم ما تجاوزت في مادة الدراسة أصابع يده، وهي كالتالي:

• (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)⁽²⁾

ومثل به العيني على خبر المبتدأ المحذوف بتقدير (أن) فقال: "قوله (تُطعم) في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتقدير (أن)، أي هو أن تُطعم، (فأن) مصدرية، والتقدير هو إطعام الطعام، وهذا نظير قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، أي (أن تسمع)، أي سماعك، غير أن في هذا المؤول مبتدأ، وفي الحديث المؤول خبر"⁽³⁾.

• (لا أبا لك)⁽⁴⁾

واستشهد به العيني على جواز مجيء حرف الجر ظاهراً بين المضاف والمضاف إليه، حيث قال: "إظهار حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه لا يمتنع عند قوم من النحاة، وذلك نحو قولك (لا أبا لك)"⁽⁵⁾.

(1) دراسات في كتاب سيبويه ص 80 .

(2) قاله المنذر بن ماء السماء، ويضرب لمن خبره خير من مرآه. انظر مجمع الأمثال (227/1)، والكتاب (44/4)، وهمع الهوامع (306,9/1)، العقد الفريد (240/2)، خزنة الأدب (312/1)، شرح الرضى على الكافية (80,45/4)، المستقصى في أمثال العرب (370/1).

(3) عمدة القاري (138/1) .

(4) كلام جرى مجرى المثل، وخرج مخرج الدعاء عليه، أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه، وجرى اللفظ على السنة الشعراء، ومن ذلك قول أبي محجن الثقفي:

[الطويل]

أرى الحرب لا تزداد إلا تمادياً

هلم سلاحاً لا أبا لك إنني

انظر: الكتاب لسبويه (288/2)، الأشباه والنظائر في النحو (0/9/3)

(5) عمدة القاري (96/2).

• (هذا جحر ضبٍ خربٍ)⁽¹⁾

واستأنس به العيني على جواز الجر بالمجاورة حيث قال: " وكقولهم: هذا جحر ضب خرب، صفة جحر وإن كان مرفوعاً، فإذا قلت: (جحرا ضب خربين)، (جحرة ضباب خربة) لم يجزه الخليل في التنثية، وأجازه في الجمع، واشترط أن يكون الآخر مثل الأول، وأجازه سيبويه في الكل"⁽²⁾.

• (البر الكر بستين)⁽³⁾

واستشهد به على حذف العائد في قوله ﷺ: " ثلاث من كن فيه وجد ..."⁽⁴⁾ الحديث، حيث قال: " فإن قلت الجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير فيها يعود إلى المبتدأ؛ لأن الجملة مستقلة بذاتها فلا يربطها بما قبلها إلا الضمير، وليس ههنا ضمير يعود إليه، والضمير في (فيه) يرجع إلى (من) لا إلى (ثلاث)، قلت العائد ههنا محذوف تقديره: ثلاث من كن فيه منها وجد حلاوة الإيمان، كما في قولك: البر الكر بستين، أي منه"⁽⁵⁾.

• (هو أشغل من ذات النحيين ، وهو أكسر من البصل)⁽⁶⁾

وجاء بهما شاهدين على مجيء أفعل التفضيل بمعنى المفعول، وهو خلاف القياس، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل، ثم نقل العيني رأي ابن مالك فقال: " يشذ بناؤه للمفعول إذا خيف اللبس بالفاعل، فإن أمن بأن لم يستعمل الفعل للفاعل، أو قرن به ما يشعر بأنه للمفعول لا يشذ كقولهم: هو أشغل من ذات النحيين، وهو أكسر من البصل"⁽⁷⁾.

ومن الملاحظ أن العيني لا ينفك حتى في النثر عن تكرار شواهد من سبقوه، وخاصة فيما شذ عن القياس الذي ألفوه، ما دام السماع يشهد بأن العرب نطقوا به واستعملوه.

• (ظهراهما مثل ظهور الترسين)⁽⁸⁾

وأشار بهذا المثال إلى جواز مجيء المضاف بلفظ الجمع والتنثية مجتمعين إن أمن اللبس، حيث قال: " والأصل فيه أن المضاف إلى المثني إذا كان جزء ما أضيف إليه يجوز فيه التنثية والجمع؛ ولكن الجمع أجود نحو: أكلت رأسي شاتين، وإن كان غير جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ

(1) الكتاب (347-346/1)، الخصائص (217/1)، الإنصاف (92/1)، شرح قطر الندى (286/1)، الأشباه والنظائر للسيوطي (6/3).

(2) عمدة القاري (238/2).

(3) انظر شرح الرضى على الكافية (25/2).

(4) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ح16، (15/1).

(5) عمدة القاري (148/1).

(6) انظر المحيط في اللغة (216/3) (نحي).

(7) عمدة القاري (143/1).

(8) انظر الكشاف (174/3)، والتبيان في إعراب القرآن (436/1)، المفصل في علم اللغة ص188، التحرير والتنوير (357/11) جزء

التثنية نحو: سل الزيدان سيفيهما ، وإن أمن من اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع، كما في قوله: في قبورهما، وقد تجمع التثنية والجمع كما في قوله: ظهراهما مثل ظهور الترسين⁽¹⁾.

• وكما هو ملاحظ فإن شواهده النثرية من الحكم والأمثال جاءت نادرة، ولكن النثر العادي المتمثل في لغة التخاطب والحديث اليومي، فلا تكاد تخلو من مسألة تعرض لها تمثيلاً لا احتجاجاً، ونماذج ذلك كثيرة ووفيرة، أذكر منها على سبيل المثال قوله عن المفعول المطلق: "قوله (مرحباً) منصوب بأنه مفعول مطلق، أي أصبت سعة لا ضيقاً، والنصب فيه كما في قولهم: (أهلاً وسهلاً)"⁽²⁾ .

ومثل هذا عند العيني كثير .

• الشواهد النثرية ما جاءت للاحتجاج وتقعيد القواعد، وإنما أتى بها استثناساً للتأكيد كما مر بنا وهذا نهج درج عليه أكثر النحاة واللغويين .

• وردت بعض الأقوال للصحابة والتابعين، احتج بها العيني في تقعيد القواعد النحوية وتأصيلها، وقد عدتها من الآثار، فألحقها بكلام النبي المختار، ولقد قُضي أمرها ولا داعي للتكرار .

• ملاحظة:

• بعد هذه الجولة المتواضعة في الشواهد النحوية عند الإمام العيني، لاحظت أنها تكدست في الجزء الأول، ثم أخذت تنقلص شيئاً فشيئاً حتى أجذب الفصل الرابع أو كاد، بل إن كثيراً من الأحاديث لم تعالج من ناحية نحوية، وينسحب ذلك على بقية الفنون، وذلك تجنباً للتكرار ورغبة في الاختصار، وفي الإيجاز بلغة ومفاز .

(1) عمدة القاري (116/3).

(2) المرجع السابق (47/4).

الفصل الثالث

الأصول النحوية عند العيني :

❖ المبحث الأول: السماع

❖ المبحث الثاني: القياس

❖ المبحث الثالث: التعليل

❖ المبحث الرابع: التأويل

الفصل الثالث

الأصول النحوية عند العيني :

المقدمة

الأصول في اللغة: جمع أصل وهو أسفل كل شيء⁽¹⁾، قال الراغب: أصل الشيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها سائرهم، ولذلك قال تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ (ابراهيم: من الآية 24)⁽²⁾.

والنحاة يعنون بأصول النحو الأدلة والمصادر التي يبني عليها النحو، والقواعد الممهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والمصادر، وأبرز من كتب في الأصول ابن جني (ت392هـ)، ولعلّه المؤسس الأول، ثم تلاه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في (لمع الأدلة)، ثم استوى على سوقه على يد السيوطي (ت911هـ) في (الاقتراح). ومن هذه الأصول النحوية السماع، والقياس، والتعليل، والتأويل، وغيرها من الأسس التي اعتمد عليها النحاة في وضع القواعد النحوية.

(1) لسان العرب (16/11)، مادة (أصل) .
(2) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصبهاني (ت565هـ)، دار الكتاب العربي، ص15 .

المبحث الأول

السمع

إن أصل اللغة يقوم على السماع، ولذا فهو المصدر الرئيس الذي شاع وذاع، لاستتباط الأحكام والقواعد النحوية من منابعها الأصلية في البوادي والأصقاع، ويقصد به: "ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً من مسلم أو كافر" (1).

وقيل بأن السماع هو: "الأخذ عن الأعراب الفصحاء ونقل لغاتهم، وتسجيل شعرهم ونثرهم" (2)، كما أنه "الأساس الذي دونت بموجبه اللغة، لأنه الطريق الطبيعي إلى عرف كنه اللغة، وتبين خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها" (3).

والإمام العيني في عمدة القاري اهتم بالسمع اهتماماً كبيراً، وعول عليه كثيراً، وتحزم به وهو يناقش القضايا النحوية من حيث الاختيارات والتوضيح، أو الرد والترجيح، ولعل ما أوردناه من شواهد قرآنية وحديثية وشعرية ونثرية - وهي أقل مما تركناه - لتدل على أهمية السماع عند الإمام العيني، ثم إن ثقافته الدينية، وعقليته الفقهية، وباعه الطويل في علم الرواية فتح له آفاقاً واسعة، ووهبه مساحة شاسعة في العناية بهذا الأصل، وإليك أمثلة للسمع غير التي جاءت، قد لمعت في أجزاء العمدة وأضاءت، ومنها:

• رده على من منعوا مجيء (إذا) مكان (إذ)، حيث قال: "وقوله بل منعوا وروده، كيف يصح وقد ورد في القرآن في غير ما موضع" (4).

• ذكر لـ (عسى) استعمالين عند النحاة، فقال: "لـ (عسى) استعمالان: أحدهما أن يكون فاعله اسماً نحو: عسى زيدٌ أن يخرج، فزيد مرفوع بالفاعلية... والآخر: أن تكون (أن) مع صلتها في موضع الرفع نحو: (عسى أن يخرج زيد) وما في الحديث من هذا القبيل" (5).

(1) الاقتراح ص 48 .

(2) مدرسة البصرة النحوية، د: عبد الرحمن السيد، القاهرة، 1968م، ص 236.

(3) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي، الكويت، 1974م، ص 134.

(4) عمدة القاري (1/59).

(5) المرجع السابق (2/37).

- رجح الجمع في المضاف إلى المثني، إن كان جزءاً مما أضيف إليه، فقال: "وإنما قال (في قبورهما) مع أن لهما قبرين لأن في مثل هذا استعمال التنثية قليل والجمع أجود..."⁽¹⁾.
- ويذكر الوجه الذي كثرت فيه الروايات فيقول: "قوله (مشتماً) بالنصب على الحال من الرسول، هذه رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والحموي بالجر أو الرفع..."⁽²⁾، ومثل ذلك كثير في العمدة .
- وعند عرضه لأوجه الإعراب يعمد إلى السماع فيقول: "قوله (فالأصلي لكم) فيه ستة أوجه من الإعراب الأول : فلأصلي بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء، ووجهه أن اللام فيه لام كي، والفعل بعدها منصوب بأن المقدره، تقديره فلأن أصلي، قال القرطبي: رويناه كذا، والفاء زائدة، أو الفاء جواب الأمر، ومدخول الفاء محذوف تقديره: قوموا فقيامكم لأصلي لكم، ويجوز أن تكون الفاء زائدة على رأي الأخفش، واللام متعلق بقوموا .
- الوجه الثاني : فلأصلي مثلها إلا أنها ساكنة الياء، ووجهه أن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف في مثل هذا لغة مشهورة .
- الثالث : فالأصل بحذف الياء لكون اللام لام الأمر وهي رواية الأصيلي .
- الرابع : فأصلي على صيغة الإخبار عن نفسه وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره (فأنا أصلي) والجملة جواب الأمر .
- الخامس : فنصل بكسر اللام في الأصل وبنون الجمع، ووجهه أن اللام لام الأمر، والفعل مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط الياء .
- السادس : فلأصلي بفتح اللام وروي هكذا في بعض الروايات، ووجهه أن تكون اللام لام الابتداء للتأكيد، أو تكون جواب قسم محذوف، والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن قمتم فوالله لأصلي لكم"⁽³⁾.
- وقال عن (إذ): "كلمة (إذ) على أربعة أقسام: أحدها أن تكون اسماً للزمن الماضي، والغالب في استعمالها أن تكون ظرفاً، و (إذ) ههنا من هذا القبيل"⁽⁴⁾.

(1) عمدة القاري (116/3).

(2) المرجع السابق (60/4) .

(3) المرجع السابق (111/4).

(4) المرجع السابق (196/4).

ولو تتبعت السماع عند العيني لوجدت ما يلي :-

1) ذكر آراء بعض النحاة مؤيداً بالسماع :-

• - ومن ذلك ادعاء ابن مالك بطلان حذف المنادي بعد (يا) التي تليها (ليت)، حيث قال العيني: "وقال ابن مالك في الشواهد: ظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء، والمنادى محذوف، وهو عندي ضعيف، لأن قائل (ليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى كقول مريم: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ (مريم: من الآية 23) وكأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الوضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته ثمة، فمن ثبوته قبل الأمر ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ﴾ (مريم: من الآية 12)، وقبل الدعاء ﴿يَا مُوسَى اذْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ (الأعراف: من الآية 134) ومن حذفه قبل الأمر ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (النمل: من الآية 25) في قراءة الكسائي، أي يا هؤلاء اسجدوا، وقبل الدعاء قول الشاعر:
[الطويل]

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى ولا زال مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرِ⁽¹⁾

• أي يا دار اسلمي فحسن حذف المنادى قبلها اعتبار ثبوته بخلاف (ليت)، فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل، فتعين كون يا هذه لمجرد التثنية مثل (ألا) في نحو:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً⁽²⁾ " (3).

- ومن ذلك رأي سيبويه وغيره في المصدر (مرحباً)، حيث قال: "قال سيبويه هو من المصادر النائية عن أفعالها، تقديره (رحبت بلادك رحباً)، وقال غيره: هو من المفاعيل المنصوبة بعامل مضمّر لازم إضماره، تستعمله العرب كثيراً، ومعناه: صادفت رحباً أي سعة ... " (4).

- ومن ذلك استدلال الكرمانى بالسماع في المضافين لشيء واحد، حيث يقول العيني: "وقال الكرمانى فإن قلت: هل يصح أن يكون لشيء واحد مضافان؟ قلت: ليس هنا مضافان، بل مضاف واحد، وهو أحدهما لا على التعيين، ولئن سلمنا فتقديره: مثل فتنة المسيح أو قريب فتنة المسيح، فحذف أحد اللفظين منهما لدلالة الآخر عليه، نحو قول الشاعر:
[المنسرح]

(1) البيت لذي الرمة في ديوانه ص290، وشرح ابن عقيل (266/1)، وهمع الهوامع (66/2)، (367،96/4)، مغني اللبيب (243/1)، شرح شواهد المغني ص617، مجالس ثعلب ص34، الخزانة (235/8).

(2) وعجز البيت: بوادي الغضا أزجي القلاص النواجيا، والبيت لمالك بن الربيع من قصيدة يرثي بها نفسه بعد لدغة ثعبان أو عقرب توفي بعيد نظمها في خلافة معاوية سنة 56هـ. انظر الخزانة (210/2)، الأمالي للقالبي (136/3)، العقد الفريد (186،185/3)، جمهرة أشعار العرب ص143، معجم البلدان (233/4).

(3) عمدة القاري (58/1).

(4) المرجع السابق (306/1).

بين ذراعيَّ وجبهة الأسد⁽¹⁾

قلت (أي العيني): قوله: ليس هنا مضافان غير صحيح، بل ههنا مضافان صريحاً وقد جاء ذلك في كلام العرب كما مر في البيت المذكور⁽²⁾.

(2) رجَّح بالسماع رأياً على رأي:-

- ومن ذلك اختلاف الشراح في فصاحة الضمير المتصل والضمير المنفصل، حيث قال: " قوله (وكيف كان قتالكم إياه) قال بعض الشارحين: فيه انفصال ثاني الضميرين، والاختيار أن لا يجيء المنفصل إذا تأتي مجيء المتصل، وقال شارح آخر: قتالكم إياه أفصح من قتالكموه باتصال الضمير، فلذلك فضله، قلت: الصواب معه⁽³⁾.

- ومنها تأييده رأي الكرمانى في كلمة (بضع)، حيث قال: "قال الكرمانى: (بضع) هكذا في بعض الأصول، و(بضعه) بالهاء في أكثرها، وقال بعضهم: وقع في بعض الروايات (بضعة) بناء التانيث، قلت الصواب مع الكرمانى، وكذا قال بعض الشراح.... وأكثر الروايات في غير هذا الموضع (بضع) بلا هاء وهو الجارى على اللغة المشهورة⁽⁴⁾.

- وفي تصويبه لمن أجازوا وقوع جواب الشرط ماضياً، وفعل الشرط مضارعاً قال: "والنحاة يستضعفون مثل ذلك، ومنهم من منعه إلباً في ضرورة شعر، وأجازوا ضده.... وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقاً، واحتجوا بالحديث المذكور، ويقول عائشة -رضي الله عنها- في أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- "متى يقيم مقامك رق" والصواب معهم لأنه وقع في كلام أفصح الناس، وفي كلام عائشة الفصيحة⁽⁵⁾.

- وساند ما ذهب إليه الأصمعي في جواب (بينما) فقال: "قال الأصمعي: الأفصح في جوابه أن لا يكون (بإذ)، و (إذا)، وقال غيره بالعكس والصواب معه لورود الحديث هكذا⁽⁶⁾.

- ومال إلى البصريين في عدم العطف على الضمير المرفوع إلباً بعد تأكده بضمير منفصل، حيث قال: " وفي مثل هذا خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلباً بعد أن يؤكد بضمير منفصل ليحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل

(1) البيت للفرزدق في ديوانه ص، وصدرة: يا من رأى عارضاً أسرُّ به. انظر: الخزانة (319/2)، (404/4)، (289/5)، (187/10)، الكتاب (180/1)، شرح المفصل (21/3)، التبيان في إعراب القرآن (1036/2)

(2) عمدة القاري (96-95/2).

(3) المرجع السابق (92/1).

(4) المرجع السابق (126/1).

(5) المرجع السابق (277/1).

(6) المرجع السابق (6/2).

بارزاً كان أو مستتراً، كقوله تعالى: (اسكن أنت وزوجك الجنة) (البقرة:35)، وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التأكيد والأول هو الأفضح⁽¹⁾.

3) خَرَجَ بعض ما سمعه أحياناً إلى الضرورة:-

- ومن ذلك تأكيده على وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت، وبقاء الفتحة دليلاً عليها في نحو (علام، فيم، إلام)، وذلك للتفريق بين الخبر والإنشاء، وخرج ما خالف هذا إلى الندرة أو الضرورة فقال: "وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عمّا يتساءلون) فنادرة، وأما قول حسان رضي الله عنه: [الوافر]

علاما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد⁽²⁾

فضرورة.⁽³⁾

وهذه الأقوال لابن هشام في المغني (331/1).

4) خَرَجَ ما ورد به السماع على الندور:-

- ومن ذلك ورود (لا) الداخلة على الماضي غير مكررة، حيث قال: "والتقدير لا قدم ولا آخر، لأن الكلام الفصيح قلماً يقع لا الداخلة على الماضي فيه إلاً مكررة، وحسن ذلك هنا لأنه وقع في سياق النفي"⁽⁴⁾.

- ومن ذلك إضافة المسمى للاسم وذلك في قوله: "قوله (ذات ليلة) أي في ليلة ولفظه (ذات) مقحمة للتأكيد، وقال الزمخشري: هو من إضافة المسمى إلى اسمه..... فحذفت الظروف، وأقيمت صفاتها مقامها، فأعربت بإعرابها، وإضافة المسمى للاسم قليلة، لأنها تقيّد بدون المضاف ما تقيده معه."⁽⁵⁾

- ومن ذلك زيادة (في) في الكلام حيث قال: "فإن قلت: فعلى هذا تكون كلمة (في) زائدة، وهل جاء زيادتها في الكلام؟، قلت: نعم، أجاز ذلك بعضهم حتى قال: التقدير في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ (هود: من الآية 41)، وقال اركبوا.⁽⁶⁾

(1) عمدة القاري (111/4).

(2) البيت من شواهد التوضيح ص161، البحر المحيط (402/8)، فتح القدير (419/5)، همع الهوامع (248/6)، الخزانة (130/5)، (99/6) جامع البيان في تفسير القرآن مجلد9، (98/19)، لسان العرب (497/12) (قوم).

(3) عمدة القاري (114/2)

(4) المرجع السابق (89/2).

(5) المرجع السابق (173/2).

(6) المرجع السابق (255/2).

5) خَرَجَ ما ورد به السماع أحياناً إلى الشذوذ:-

- ومن ذلك ورود (من) بمعنى (إلى) حيث قال: "ثم نقل عن النووي، أن (من) في (من) عند آخرهم) بمعنى إلى، وهي لغة، ثم قال: أقول: ورود من بمعنى إلى شاذ، قل ما يقع في فصيح الكلام..... ولم أجد في هذه المعاني (معاني إلى) الخمسة عشر مجيء (من) بمعنى (إلى)، وادعى الكرمانى أنها لغة قوم، ولم يبين ذلك، ثم ادعى أنه شاذ، قلت إن استعمل بمعنى إلى في كون كل منها للغاية، لأن (من) لا ابتداء الغاية و(إلى) لانتهاء الغاية يجوز ذلك، لأن الحروف ينوب بعضها عن بعض"⁽¹⁾.

6) رد بالسماع بعض آراء النحاة:-

- ومن ذلك ما مرّ حول المضافين لشيء واحد حيث قال: "قوله: ليس هنا مضافان غير صحيح، بل ههنا مضافان صريحاً، وقد جاء ذلك في كلام العرب كما مرّ في البيت المذكور....."⁽²⁾.

- ومن ذلك رده لما حكاه السفاقي عن فتح (أن) على جعلها مصدرية في (إن كنت لموقناً)، وذلك بالسماع كما نص عليه الحديث حيث قال: "ويرد ما قاله دخول اللام"⁽³⁾.

(1) عمدة القاري (33/3).

(2) المرجع السابق (96/2).

(3) المرجع السابق (96/2).

المبحث الثاني

القياس

القياس في اللغة من قاس الشيء يقيسه إذا قدره على مثاله، والمقياس المقدار⁽¹⁾، وفي الاصطلاح النحوي هو " حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يسمع على ما سمع، في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما"⁽²⁾. ويرى بعض النحاة أنه " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽³⁾، ويعني ذلك قياس الأمثلة على القاعدة، أو رد الشيء إلى نظيره، وهدف القياس: " إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت مسلمة من المسلمات"⁽⁴⁾.

والقياس كان ميسوراً مفهوماً في بداياته، وطرأ عليه التعقيد في نهاياته، ولقد " لجأ النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا بالتأليف فيه بعد أن أصبح علماً قائماً بذاته"⁽⁵⁾.

ويرى بعض الباحثين أن نشأة القياس في النحو العربي تعود إلى تأثر نحاة العرب بالمنطق اليوناني⁽⁶⁾، وإن كان النحو العربي من آخر العلوم اللغوية متأثراً بالمنطق بعد ترجمة الفكر اليوناني، والتي كان لها أبلغ الأثر على الفكر العربي والإسلامي، ولعل علماء البلاغة والأدب كانوا أسبق من النحاة إلى التأثر بالمنطق اليوناني، بل ظل النحو العربي مدة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته، وصمد هذا المنهج في مواجهة التراث الإغريقي مدة طويلة، ولم يستطع هذا التراث أن يغير من الأصول العامة للتفكير النحوي العربي إلا بعد أن تسلل إلى الكثير من الجزئيات النحوية⁽⁷⁾.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي⁽⁸⁾ أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو منذ زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله ابن أبي إسحق (ت 117هـ)، الذي قيل إنه كان شديد التجريد للقياس.

(1) لسان العرب (6 / 187) قيس.

(2) الشاهد و أصول النحو ، ص221.

(3) الإعراب في جدل الإعراب، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط الجامعة السورية 1957، ص45.

(4) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، د محمد عيد، ص81 .

(5) الشاهد و أصول النحو ص224.

(6) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبدالعال سالم مكرم، دار المعارف، مصر، 1968م، ص91 .

(7) تقويم الفكر النحوي ص65- ص67 .

(8) انظر: مدرسة الكوفة ص42،41.

وعلى هذا يمكن تقسيم المدة الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي والمنهج الإسلامي إلى المنهج المنطقي لمراحل ثلاث (1):

الأولى: تمتد قرابة قرن كامل، إذ تبدأ من نشأة التفكير النحوي، والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية وصبها، في قواعد نحوية، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول.

الثانية: تبدأ بتلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج (ت311هـ)، فتمتد بذلك قرابة قرن ونصف قرن، ولعلها أكثر المراحل أهمية، إذ شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي والأفكار غير العربية الإسلامية عامة، والإغريقية منها بصورة خاصة، والميتافيزيقية والمنطقية منها بوجه أخص.

الثالثة: تبدأ بابن السراج (ت 316 هـ)، وتمتد خلال القرون التالية حتى العصر الحديث، وأبرز سمات هذه المرحلة التبعية الكاملة للمنطق والخضوع المطلق له في البحوث النحوية كافة، سواء في المنهج الكلي الذي تتبعه أو التفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج، ومن ورائها تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جميعاً.

وهكذا نرى أن القياس لم ينشأ ناضجاً، وإنما اشتد أزره مع تعاقب الأزمان، وعملت فيه التجربة والملاحظة حتى وصل إلى حاله اليوم.

وعلى القياس تقوم معظم أدلة النحو، وقد جعله النحاة "أصلاً ومحوراً يخضعون له كلام العرب، ومعياراً متداولاً منذ نشأة النحو"⁽²⁾.

إلا أن بعض النحاة أنكروه في اللغة مع أنه يقع في المرتبة الثانية بعد السماع من حيث الاستدلال به (3).

لقد اعتمد الإمام العيني في عمدة القاري على القياس كأصل من الأصول النحوية، ومن أمثلة ذلك:-

منع صرف (نوح) للعجمة والعلمية فقال: "قوله (إلى نوح) بالصرف وكان القياس فيه منع الصرف للعجمة والعلمية إلا أن الخفة فيها قاومت أحد السببين فصرفت لذلك، وقوم يجرون نحوه على القياس فلا يصرفونه لوجود السببين، واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل"⁽⁴⁾.
والعيني بذلك يرجح التنزيل على القياس.

(1) تقويم الفكر النحوي : ص 67-68 ، 78 ، 93 .

(2) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ص 137 .

(3) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية ص 29 .

(4) عمدة القاري (15/1) .

• والإمام العيني إن لم يقبل بالقياس خطأه، وفندّ ضعفه بالحجة والدليل، ومن ذلك ما نقله عن أحد الشراح نقلاً عن شيخه في إعراب (هذا يملك هذه الأمة)، إذ يقول: "وأما الذي نقل عن شيخه فهو أنه قد وجّه قول من قال إن (يملك) يجوز أن يكون نعتاً، أي (هذا رجل يملك هذه الأمة)، فقال في توجيهه: يجوز أن يكون المحذوف وهو الموصول على رأي الكوفيين، أي (هذا الذي يملك) وهو نظير قوله: [الطويل]

..... وهذا تحمّلين طليق⁽¹⁾.....

وهذا أيضاً فيه خدش من وجهين أحدهما ما ذكرنا، والآخر أن قوله: وهو نظير قوله: (وهذا تحمّلين طليق) قياس غير صحيح، لأن البيت ليس فيه حذف، وإنما فيه أن الكوفيين قالوا: إن لفظة (هذا) هنا بمعنى (الذي) تقديره: والذي تحمّلين طليق.....⁽²⁾.

• وفي جواز وقوع صاحب الحال نكرة من غير تأخير إذا اتصف بشيء قال: "قلت: يجوز وقوع صاحبها نكرة من غير تأخير إذا اتصف بشيء كما في المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ مُمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾ (الدخان: 4، 5)، أو أضيف نحو: جاء غلام رجل قائماً، أو وقع بعد نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر: 4)..⁽³⁾.

• وعن (رجع) التي تأخذ خبراً قياساً على (صار) قال: " (لا ترجعوا) معناه ههنا (لا تصيروا)، قال ابن مالك: (رجع) هنا استعمل استعمال (صار) معنى وعملاً، أي لا تصيروا بعدي كفاراً، فعلى هذا (كفاراً) منصوب لأنه خبر لا ترجعوا، أي لا تصيروا فتكون من الأفعال الناقصة التي تقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب"⁽⁴⁾.

• وفي المنصوب بنزع الخافض قال: "قوله (يدخل الخلاء) جملة في محل نصب على أنها خبر (كان)، و(الخلاء) منصوب بتقدير (في) أي (في الخلاء) وهو من قبيل (دخلت الدار)"⁽⁵⁾.

(1) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وتمامه: عدس ما لعباد عليك إمارة نجوت وهذا تحمّلين طليق . انظر: همع الهوامع (290/1)، الخزانة (333/4)، (41/6)، الإنصاف ص717، شرح المفصل (16/2)، شذور الذهب ص120، اللسان (133/6) (عدس) .
(2) عمدة القاري (94/1).
(3) المرجع السابق (267/1).
(4) المرجع السابق (187/2).
(5) المرجع السابق (293/2).

• وفي تذكير الضمير المنفصل للشيء المؤنث قال العيني: "قوله: (هذا ركس)... فإن قلت المشار إليه يؤنث وهو قوله: (روثة) فكيف ذكر الضمير، قلت: التذكير باعتبار تذكير الخبر كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام: من الآية 76)"⁽¹⁾.

• والعيني قد ينقل قياس غيره ويسكت عنه رضى وقبولاً، ومن ذلك قوله: قال الطيبي في شرح المشكاة: قولها (كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ)، أبرز الضمير ليعطف عليه المظهر، فإن قلت: كيف يستقيم العطف إذ لا يقال: أغتسل والنبي ﷺ؟، قلت: هو على تغليب المتكلم على الغائب كما غلب المخاطب على الغائب في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة: من الآية 35)"⁽²⁾.

• وقد ينوه العيني على ما يخالف القياس كما في لفظ (بنو) حيث قال: "لفظ (بنو) جمع السلامة أصله (بنون)، لكنه على خلاف القياس لوقوع التغيير في مفرده، وأما التأنيث في الفعل فعلى قول من يقول حكم ظاهر الجمع مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقي فلا إشكال، وأما على قول من يقول كل جمع مؤنث إلّا جمع السلامة المذكور، فتأنيثه أيضاً عنده على خلاف القياس أو باعتبار القبيلة"⁽³⁾.

• وفي (لا) الزائدة المؤكدة يقول: "قوله (ولا نكتل) بالرفع، ويروى بالنصب، فتوجيهه أن تكون لا زائدة، وتأكيذاً، فإن قلت (لا) لا تؤكد إلّا إذا تقدم النفي عليه، قلت: تقدم معنى النفي وهو النهي"⁽⁴⁾.

• وفي المناوبة بين الضمائر قال: "قوله (بعثني أنا وأنت) قيل: كان القياس (بعثتني إياي وإياك)، لأن (أنا) ضمير مرفوع فكيف وقع تأكيذاً للضمير المنصوب، والمعطوف في حكم المعطوف عليه؟ وأجيب: بأن الضمائر يقام بعضها مقام بعض، وتجري بينهما المناوبة"⁽⁵⁾.

• وفي دخول حرف العطف بين قوله ومقوله قال: "قوله (قال وأحسبه) أي قال أبو هريرة، وأحسب عمر قال في ثياب ورداء، فإن قلت: كيف يدخل حرف العطف بين قوله ومقوله؟،

(1) عمدة القاري (304/2).

(2) المرجع السابق (195/3).

(3) المرجع السابق (230/3).

(4) المرجع السابق (283/3).

(5) المرجع السابق (38/4).

قلت: هو عطف على مقدر تقديره: بقى شيء من الصور المذكورة، وأحسبه قال في ثياب ورداء" (1).

• وفي تعدّي الفعل سأل بـ (في) قال: "قوله (تسألها في كتابها).... والأصل في السؤال أن يعدى بـ(عن) كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ (الأنفال: من الآية 1)، ولكن لما كان سؤالها بمعنى الاستعطاء، بمعنى تستعطيها في أمر كتابها عدى بكلمة الظرف، ويجوز أن يكون معنى (تسأل): تستعين بالتضمين....." (2).

(1) عمدة الفاري (74/4).
(2) المرجع السابق (222/4).

المبحث الثالث

التعليل

تعريفه لغةً: من (علل)، ومنه تعلل بالأمر، واعتل: تشاغل، وتعلل به: أي تلهى به، وتعلل الصبي أي: ما يُعللُ به ليسكت⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح هو: "الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"⁽²⁾، فالعلة تأتي لـ: (تسوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس)⁽³⁾، فهي ببساطة: "السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية رفعاً ونصباً وجرماً وجزماً في حالة الإعراب، أو ضمناً وفتحاً وكسراً وسكوناً في حالة البناء"⁽⁴⁾، أو: "بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، ثم هو ثانياً بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد، أي أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي"⁽⁵⁾.

لقد أورد ابن جني (ت392) شيئاً من روايات القدماء في التعليل، كما عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بن العلاء⁽⁶⁾، ولكن الخليل هو أول من بسط القول في العِلل، فقد سئل عن العِلل التي يعتل بها: أهي من العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه.... فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما بالمعلول فليأت به"⁽⁷⁾.

ثم توسع سيبويه في العلة، وأورد في (الكتاب) عللاً منثورة أخذ أكثرها عن شيخه الخليل، فقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أكثر من ست وخمسين علة عن سيبويه منها: علة السببية، وعلة التخصيص، وعلة مقابلة، وعلة إهمال، وعلة جواز، وعلة تغليب⁽⁸⁾.

ثم جاء ابن السراج (ت316) في كتابه (الأصول)، فسار على نهج سابقه مهتماً بالعلل الأول فقال في فاتحة كتابه: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب هو المؤدي إلى كلام العرب

(1) لسان العرب 469/11 (علل).

(2) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ص52.

(3) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) (417/1).

(4) مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، محمود أحمد الدراويش، مؤسسة زهران للخدمات، عمان، ط1، 1990م ص31.

(5) أصول التفكير النحوي، ص167.

(6) الخصائص (262/1).

(7) الإيضاح ص66.

(8) دراسات في كتاب سيبويه (208-211).

كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة،..... وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز⁽¹⁾. وفي القرن الرابع أفردت العلة بمؤلفات مستقلة، منها: (علل النحو لأبي الحسن الوراق (ت 325هـ)، و(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت 337هـ) وكلاهما توسع في العلة حتى جعلها الزجاجي ثلاثة أضرب هي⁽²⁾:-

(1) علة تعليمية (2) علة قياسية (3) علة جدلية نظرية.

وإذا انتقلنا إلى النحاة في الأندلس فسنجد اهتمامهم باللغة بالغا، ولعل ابن مضاء(ت592هـ)، وأبو حيان(ت745هـ) قد تقاربت مواقفهما من العلة، حتى دعا ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة) إلى إلغاء العلل الثواني والثالث(القياسية والجدلية)، وقال بوجوب سقوطها من النحو لأنها لا تزيد في العلم، والجهل بها لا يضر⁽³⁾، ولقد انبرى ابن خروف للرد على ابن مضاء في كتاب أسماه: "كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو"⁽⁴⁾. وأبو حيان كما أسلفنا يميل إلى رأي ابن مضاء، لأن علم العربية - في رأيه - ليس بحاجة إلى تعليل، فقال: "و علم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى التعليل، كما يحتاج في علم اللغة إلى التعليل"⁽⁵⁾.

وكثير من المحدثين - على رأسهم الدكتور شوقي ضيف - دعا إلى إلغاء العلة الجدلية، فقال في مقدمة إيضاح الزجاجي: "وإذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسقها الزجاجي في كتابه، وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم، إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية، وهي فلسفة في جمهورها غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي"⁽⁶⁾.

والإمام العيني كونه من المتأخرين، فقد تزامنت في حجره آراء السابقين، فجعل يختار منها ما يرجح فيه الدليل، ثم يردف اختياره بالتعليل، حتى كثرت في كتابه التعليقات، فلا تكاد تخلو صفحة من تفسيرٍ لما جنح إليه من اختيارات.

وإن كانت العلل عند العيني في جلها تعليمية، وفي بعضها قياسية، إلا أنه نأى بنفسه عن العلة الجدلية في أغلب المسائل النحوية، وهذه أمثلة على ذلك في عمدته :

(1) الأصول في النحو (1/35-36).

(2) الإيضاح في علل النحو ص64.

(3) الرد على النحاة ص130-131.

(4) دراسات في كتاب سيبويه 181-182.

(5) منهج السالك لأبي حيان 229-230 نقلاً عن دراسات في كتاب سيبويه ص182.

(6) مقدمة الإيضاح.

- يقول في التمييز بين الصفة والحال: "قوله مثل: منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا جاءت مجيئاً مثل فلق الصبح، أي شبيهه لضياء الصبح، وقال أكثر الشراح: إنه منصوب على الحال، وما قلنا أولى، لأن الحال مقيدة، وما ذكرنا مطلق، فهو أولى على ما لا يخفى على النابغة من التراكيب" (1).
- وفي بيان علة النصب للاسم الذي جاء خبراً مرفوعاً بعد (إذا) الفجائية قال: "فإن قلت: وجه الرفع ظاهر، لأنه خبر عن (الملك) الذي هو مبتدأ.... فما وجه النصب؟ قلت: على الجملة الحالية من الملك، فإن قلت: إذا نصب (جالساً) على الحال، فماذا يكون خبر المبتدأ، وقد قلت: إن (إذا) المفاجأة تختص بالاسمية؟، قلت: حينئذ يكون الخبر محذوفاً مقدراً، أو يكون التقدير: فإذا الملك الذي جاعني بحراء شاهدته حال كونه جالساً على كرسي أو نحو ذلك" (2).
- وقد جمع هنا كما ترى بين التعليل والتأويل.
- وفي جواز الفصل بين الفعل ومعموله بالظرف قال: "فإن قلت: لا يجوز الفصل بين الفعل ومعموله لأنه كالمضاف والمضاف إليه، فكيف وقع لفظة (إليه) ههنا فصلاً بينهما؟، قلت: الفصل بالأجنبي ممنوع لا مطلقاً، والظرف فيه توسع فلا يمنع" (3).
- وفي كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء لفظاً قال العيني: "قوله (فأماً) كلمة (أما) للتفصيل، و(أحدهما) مرفوع بالابتداء، وخبره (فرأى فرجة)، وإنما دخلت الفاء لتضمن (أما) معنى الشرط، وإنما أخرجت إلى الخبر كراهة أن يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظاً" (4).
- وفي التعليل لما منع من الصرف قال: "قوله (عائشة) منصوب بقوله (أتيت) ومنع التثوين لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث" (5).

وفي سبب مجيء (أي) بعد النداء يقول: "وإنما جاعوا (بأي) ليتمكن وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام، لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف، فكان المنادي هو الصفة، والهاء مقحمة للتثنية" (6).

(1) عمدة القاري (56/1) .

(2) المرجع السابق (67/1) .

(3) المرجع السابق (143/1) .

(4) المرجع السابق (33/2) .

(5) المرجع السابق (94/2) .

(6) المرجع السابق (106/2) .

وفي اجتماع الماضي والمضارع لغرض الاستحضار قال: "فإن قلت (كان) للماضي، و(يغسل) للمضارع، فكيف يجتمعان؟، قلت: (يغسل) للاستمرار أو لحكاية حال الماضي على سبيل الاستحضار"⁽¹⁾.

وفي كون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً يقول: "قوله (رأيتني)... ومعناه رأيت نفسي، وبهذا التقدير يندفع سؤال من يقول: كيف جاز أن يكون الفاعل والمفعول عبارة عن شيء واحد؟، وهذا التركيب جائز في أفعال القلوب، لأنه من خصائصها ولا يجوز في غيرها"⁽²⁾. وفي تعليقه لوقوع المبتدأ نكرة قال: "قوله (أذكر أم أنثى) أي أذكر هو أم أنثى، وقوله (ذكر) مبتدأ أو خبر، فإذا قلنا خبر يكون لفظة (هو) المؤخرة مبتدأ، ولا يقال النكرة لا تقع مبتدأ، لأن فيه المسوغ لوقوعها مبتدأ، وهي كونها قد تخصصت بثبوت أحدهما، إذ السؤال فيه عن التعيين فصح الابتداء به، وهو من جملة المخصصات لوقوع المبتدأ نكرة"⁽³⁾.

والعيني يعلل أحياناً لترجيح بعض العلماء، مبدئياً رأيه بلا خفاء، فعند إعراب كلمة (آخر) قال: "قوله: (وكان آخر ذلك أن أعطى)، يجوز في (آخر) النصب والرفع، أما النصب على أنه خبر (كان) مقدماً على اسمها، وهو (أن أعطى)، لأن (أن) مصدرية، تقديره وكان إعطاؤه للرجل الذي أصابته الجناية آخر ذلك، ويروى ذلك، وأما الرفع فظاهر، وهو أن يكون اسم كان، و(أن أعطى) خبره، والأمران جائزان، وقال أبو البقاء: والأول أولى، قلت: وجه الأولوية لكون (آخر) مضافاً إلى المعرفة، فهو أولى بالاسمية، وعندي كلاهما سواء لأن كلاً معرفة"⁽⁴⁾.

ويحكم العيني أحياناً على الرأي بالغلط معللاً، ومن أمثلة ذلك قوله: "قوله (فقال في الصلاة) فيه حذف تقديره: فقال في شأن الصلاة وفي أمرها، أو يكون متعلقها محذوفاً تقديره أراكم في الصلاة، وقال بعضهم: هو متعلق بقوله بعد لأراكم، قلت: هذا غلط لأن ما في حيز إن لا يتقدم عليها"⁽⁵⁾.

ويعلل العيني لتعدية الفعل (نشدت) فيقول: "وتعديته إلى مفعولين إما لأنه بمنزلة (دعوت)، حيث قالوا: نشدتك الله، وبالله، كما قالوا: دعوت زيداً وبزيد، أو لأنهم ضمنوه معنى (ذكرت)"⁽⁶⁾.

وما سلف من أمثلة يندرج في العلل التعليمية، وإن شئت عللاً قياسية جاءت في تفسيراته النحوية فهي كثيرة، وإليك بعضاً منها :-

(1) عمدة القاري (23/3).

(2) المرجع السابق (137/3).

(3) المرجع السابق (294/3).

(4) المرجع السابق (30/4).

(5) المرجع السابق (158/4).

(6) المرجع السابق (218/4).

رفض أن يخبر بكون عما ليس بكون عند عرضه لإعراب (أجود) حيث قال عن وجه
النصب: "وأما النصب فهو رواية الأصيلي، ووجهه أن يكون خبر كان، واعترض عليه بأنه
يلزم من ذلك أن يكون خبرها هو اسمها، وأجاب بعضهم عن ذلك بأن يجعل اسم كان ضمير
النبي ﷺ، و(أجود) خبرها، والتقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في
غيره، قلت هذا لا يصح لأنه (كان) إذا كان فيه ضمير النبي ﷺ لا يصح أن يكون (أجود) خبراً
لكان، لأنه مضاف إلى الكون، ولا يخبر بكون عما ليس بكون، فيجب أن يجعل مبتدأ وخبره في
رمضان، والجملة خبر كان وإن استتر فيه ضمير الشأن فظاهر" (1).

وفي وقوع الجملة خبراً عن المبتدأ دون ضمير قال: "فإن قلت الجملة إذا وقعت خبراً فلا بد
من ضمير فيها يعود إلى المبتدأ، لأن الجملة مستقلة بذاتها، فلا يربطها بما قبلها إلا الضمير،
وليس ههنا ضمير يعود إليه، والضمير في (فيه) يرجع إلى (من) لا إلى (ثلاث)، قلت: العائد
ههنا محذوف تقديره ثلاث من كن فيه منها وجد حلاوة الإيمان، كما في قولك البر الكر بستين
أي منه، وقال ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
الْأُمُورِ﴾ (الشورى: 43): إن (من) مبتدأ، وصلته (صبر)، وخبره إن المكسورة مع ما بعدها،
والعائد محذوف تقديره إن ذلك منه" (2).

وفي ترك (أن) مع (كاد) وإثباتها مع (عسى) يقول: "وإنما ترك (أن) مع (كاد)، وأثبت مع
(عسى)، لأن (كاد) أبلغ في تقريب الشيء من الحال، ألا ترى أنك إذا قلت كادت الشمس تغرب،
كان المعنى قرب غروبها جداً، و(عسى) أذهب في الدلالة على الاستقبال، ألا ترى تقول: عسى
الله أن يدخلني الجنة وإن لم يكن هذا شديد القرب من الحال، فلما كان الأمر على ذا حذف علم
الاستقبال مع (كاد)، وأثبت مع (عسى)، وقد شبهه بعسى من قال:

قَدْ كَانَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمَّصَا (3) " (4)

(1) عمدة القاري (76-75/1).

(2) المرجع السابق (148/1).

(3) و صدر البيت: رَسَمْتُ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ امَّحَى . والبيت لرؤية كما ذكر صاحب الخزانة (347/9)، وانظر مجموع أشعار العرب
ص172، واللسان (598/2) (مصحح)، الكتاب (160/3)، المفصل لابن يعيش (121/7)، والإنصاف ص566.

(4) عمدة القاري (9/2).

• وعن اجتماع (إذا) و (لم) قال: "فإن قلت (إذا) للاستقبال، و(لم) لقلب المضارع ماضياً، فكيف يجتمعان؟، قلت: لما تعارضا تساقطاً فبقى على أصله وهو المضارع، أو تعادلاً فيفيد الاستمرار، فإن قلت: إذا كانت شرطية يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط، ومن وجود المشروط وجود الشرط، لكنه ليس كذلك لجواز حصول الاتخاذ مع وجود العالم، قلت: ذلك في الشروط العقلية، أما في غيرها فلا نسلم اطراد هذه القاعدة، ثم ذلك الاستلزام إنما هو في موضع لم يكن للشرط بدل، فقد يكون لمشروط واحد شروط متعاقبة كصحة الصلاة بدون الوضوء عند التيمم، أو المراد بالناس جميعهم فلا يصح أن الكل اتخذوا رؤوساً جهالاً، إلا عند عدم بقاء العالم مطلقاً وذلك ظاهر" (1).

• وعند تعرضه للمفرد المضاف الذي يفيد العموم قال: "وقوله: (الذي أنزلت) صفته (أي صفة كتابك)، وضمير المفعول محذوف، والمراد بالكتاب القرآن، وإنما خصص الكتاب بالصفة لتناوله جميع الكتب المنزلة، فإن قيل: أين العموم ههنا حتى يجيء التخصيص؟، قلت: المفرد المضاف يفيد العموم، لأن المعرف بالإضافة كالمعرف باللام يحتمل الجنس والاستغراق والعهد... (2)".

• وفي جواز تكرار حرف الجر (من) إذا كان الابتداء من شيئين مختلفين يقول العيني: "قوله (من إناء واحد من الجنابة) كلمة (من) فيهما يتعلقان بقوله (اغتسل)، ولا يمتنع هذا، لأن الابتداء في الأول من عين، وفي الثاني من معنى، وإنما يمتنع إذا كان الابتداء من شيئين هما من جنس واحد كزمانين نحو: رأيت من شهر من سنة، أو مكانين نحو: خرجت من البصرة من الكوفة" (3).

وفي عدم وقوع الجملة الاستثنائية تعليلاً قال: "قوله (لا يصيبكم ما أصابهم) (4) وهو بالرفع، لأنه استئناف كلام، وقال بعضهم: والمعنى فيه لئلا يصيبكم، قلت: الجملة الاستثنائية لا تكون تعليلاً، وقال هذا القائل: ويجوز الجزم على أن (لا) ناهية وهو أوجه، قلت: هذا مبني على صحة الرواية بذلك وقوله (وهو أوجه) غير موجه لأنه لم يبين وجهه، وفي لفظ البخاري (أن يصيبكم) بفتح همزة (أن)، وفيه إضمار تقديره: حذارٍ أن يصيبكم أو خشية أن يصيبكم ... (5)".

(1) عمدة القاري (131/2).

(2) المرجع السابق (189/3).

(3) المرجع السابق (302/3).

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب، ح 433، 107/1.

(5) عمدة القاري (191/4).

- وعن تذكير أو تأنيث (الذراع) يقول العيني: "فإن قلت: الذراع مذكر فما وجه ترك التأنيث؟، قلت: أجاب بعضهم أن الذراع يذكر ويؤنث، وليس كذلك على الإطلاق، بل الذراع الذي يزرع به يذكر، وذراع اليد يذكر ويؤنث، وههنا شبهه بذراع اليد"⁽¹⁾.

(1) عمدة القاري (285/4).

المبحث الرابع

التأويل

تعريفه لغة :-

لقد جاء التأويل عند اللغويين بمعانٍ كثيرة منها: الرجوع والعاقبة⁽¹⁾، والتفسير والتبيين⁽²⁾، والتدبير والتقدير⁽³⁾، والجمع والإصلاح⁽⁴⁾، والتحري والطلب والتوسم⁽⁵⁾، ويأتي كذلك بمعنى بقلة طيبة الريح⁽⁶⁾.

ومن المعاني السابقة ندرك أن التأويل في الكلام بمعنى تبيينه والكشف عن مراده، ويكون ذلك عادة في الكلام المتشابه الذي يحتمل غير وجه، لا في الكلام القاطع الأداء الصريح الدلالة على معناه، وإلا كان تكلفاً واعتسافاً⁽⁷⁾.

التأويل عند النحاة :-

لعلّ من أبرز النصوص دلالة على التأويل بمفهومه النحوي الذي سار عليه النحاة لاحقاً نصاً لأبي حيان، ذكره السيوطي في المزهري: "إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"⁽⁸⁾، فهذا هو التأويل بمفهوم النحاة .

ويعرفه علي أبو المكارم بأنه: "تبيين النص بصورة تجعله - آخر الأمر - متفقاً مع القواعد المتبعة، ومن هنا أخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار - بوصفه ظاهرة نحوية - يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"⁽⁹⁾.

ويرى الدكتور محمد عيد أن التأويل: "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"⁽¹⁰⁾.

(1) انظر تهذيب اللغة (458/15)، وأساس البلاغة (25/1).

(2) انظر تهذيب اللغة (458/15)، واللسان (33/11) (أول).

(3) اللسان (33/11) (أول).

(4) اللسان (34/11) (أول).

(5) اللسان (أول 34/11)، أساس البلاغة (25/1).

(6) القاموس المحيط للفيروز أبادي (314/3)، اللسان (39/11) (أول).

(7) من قضايا اللغة والنحو ص 82.

(8) المزهري للسيوطي ص 258.

(9) أصول التفكير النحوي ص 262.

(10) المرجع السابق ص 157.

والنصوص التي يلجأ النحاة إلى تأويلها حددها ابن جني: "بأنها ما ورد عن العربي، وكان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده" (1).

والبصريون لهم دور كبير في سعة التأويل وبسطة رواقه، يوم وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة، تخالف ما قعدوه، وتهدم ما بنوه، فلجأوا إلى التأويل والتكلف، فإن أعوزهم ذلك أسعفهم الحكم بالقلّة أو الندرة، أو الشذوذ أو ما شاعوا من أسماء كهذه (2).

أدوات التأويل عند النحاة :-

إن المتعمق في تأويلات النحاة يجد عندهم أدوات عدة منها :-

• **التقدير:** وهو إعادة محذوف في الجملة تستقيم على منهجهم بوجوده، فقدروا فعلاً بعد

(إن) لمنعهم وقوع الاسم بعدها ومثال ذلك: [الرجز]

لا تجزعي إن منفساً أهلكته (3).

والتقدير: (إن هلك منفس أهلكته)

• **التقديم:** فقد منع النحاة كون التمييز جمعاً، فلما جاء في القرآن الكريم: ﴿وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ (الأعراف: من الآية 160)، أولوا ذلك بالتقديم: وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة.

• **التأخير:** ومثال ذلك قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ (4)

فأولوا بالتأخير: أنت بما عندك راضٍ، ونحن بما عندنا كذلك.

• **الاعتراض:** بعض النحاة لا يجيزون أن يعطف الفعل على الاسم، فأولوا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (الحديد: من الآية 18)، بأن الفعل وما وراءه جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب .

• **الزيادة:** فقد زادوا فعلاً بين (إذا) والاسم بعدها في قول الشاعر: [الطويل]

(1) الخصائص (381/1).

(2) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط 2، 1971م، ص 99.

(3) وعجز البيت: وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي، وهو للنمر بن توبل في شرح ديوانه ص 84، وانظر الخزائنة (314/1)، (32/3)، (41/9)، (36/11)، الكتاب (134/1)، شرح شواهد المغني ص 829. المقاصد النحوية (535/2)، المفصل في علم العربية للزمخشري ص 53.

(4) البيت لقيس بن الخطيم، أو لحسان بن ثابت في ديوانه ص 163، والصواب نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس، كما في الخزائنة (295، 476/10)، والبيت من شواهد سيبويه (75/1)، ومغني اللبيب (622/2)، والمقاصد النحوية (557/1)، وهمع الهوامع (139/5)، والإنصاف ص 95، واللسان (46/5) (فجر).

إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة فأيان ما تعدل بها الريح تعدل⁽¹⁾

فقالوا: " إذا كانت النعجة العجفاء بقفرة كانت بقفرة "

- **الحذف:** يقول من يمنع اجتماع التاء والألف في (أبت) عن مجيئها في قول الشاعر:
يا أبتا أرقتي القذان
يقولون: أي يا أبتاه حذف هاؤها.

- **الحمل على المعنى:** ومثال ذلك تأويلهم لقول الشاعر: [الكامل]
قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخةً قلت اطبخوا لي جبّةً وقميصاً⁽³⁾
فالقميص والجبّة لا يطبخان، ولذا قال المتأولون: هو طلب محمول على المعنى، وهو ما يسمى
بالمشاكلة في علوم البلاغة .

- **التوهم:** وذلك بتأويلهم لجر (مدارك) في قول الشاعر: [الوافر]
أجدك لن ترى بثعيلباتٍ ولا بيداءَ ناحيةٍ ذمولا⁽⁴⁾
ولا مدّاركٍ والليلُ طفلاً
ببعضِ نواشغِ الوادي حمولاً
حيث قالوا: إنما توهم أنه قال: أجدك لست رائياً، ثم توهم أنه أتى بالباء في خبرها (لست براءٍ)
فعطف بالخفض في قوله (ولا مداركٍ) .

(1) انظر: تفسير البحر المحيط (484/5).
(2) لرؤية بن العجاج كما جاء في خزنة الأدب (92/1)، والبيت من شواهد المغني ص56، وشرح ابن عقيل (71/1)، تاح العروس (2415/1) (فند).
(3) البيت لأبي الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكي (ت399هـ). انظر: الإيضاح في علوم اللغة المجلد الثاني (27/6)، مجمع الحكم والأمثال ص403،
(4) البيتان لمزار بن سعيد الفقعسي. انظر الخزنة (79/2)، واللسان (456/8) (نشغ)، وفيه (ولا متلاقياً والشمس طفلاً)، معجم البلدان (93/2)، ومجالس ثعلب ص 131، وتفسير الطبري (155/1)

التأويل عند العيني:-

أكثر العيني في عمدته حتى جاء مصنفه طافحاً بالتأويلات، وكثيراً ما يعرض تأويل غيره من النحاة معلقاً عليه تأييداً أو تفنيدياً، وقد نوع في أدوات التأويل، وسنعرض الآن نماذج تدل على ما قيل:

ذكر تأويلاً لأبي البقاء العكبري، وابن مالك عن مجيء الحرف بعد أداة النداء فكان مما قال: "والأصل فيه أن (يا) إذا وليها ما لا يصلح للنداء كالفعل في ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ (النمل: من الآية 25)، والحرف في نحو (يا ليتني)، والجمله الاسمية نحو: [البسيط]
يا لعنة الله والأقوام كلهم⁽¹⁾

فقيل هي للنداء والمنادى محذوف، وقيل لمجرد التثبيته لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها، وقال ابن مالك في الشواهد: ظن أكثر الناس أن (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء، والمنادى محذوف، وهذا عندي ضعيف، لأن قائل (ليتني) قد يكون وحده فلا يكون معه منادى كقول مريم: ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ (مريم: من الآية 23).

..... فحسن حذف المنادى قبلها اعتباراً بثبوته بخلاف (ليت)، فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً، فادعاء حذفه باطل، فتعين كون (يا) هذه لمجرد التثبيته مثل (ألا) في نحو: [الطويل]

ألا ليت شعري هل أبين ليلة⁽²⁾⁽³⁾

وأداة التأويل هنا (التقدير) وقد صاحبه كذلك القياس .

• والعيني قد يبطل تأويلاً ويحكم عليه بالتعسف، فالمشهور أن يعدى (عاد) بـ (إلي)، وحين عدى بـ (في) نقل تأويل الكرمانى فقال: "قلت: قال الكرمانى: قد ضمن فيه معنى الاستقرار، كأنه قال: أن يعود مستقراً فيه، وهذا تعسف، وإنما (في) هذا بمعنى (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (ابراهيم: من الآية 13)"⁽⁴⁾.

وأداة التأويل هنا (الزيادة)، ورد التأويل بالقياس واضح ليس فيه التباس.

• وفي تأويل نصب (جذعاً) والتي ظاهرها الرفع خبراً لـ (ليت) في قول ورقة بن نوفل: (يا ليتني فيها جذعاً)، قال العيني: "وجه النصب أن يكون خبر (كان) المقدر تقديره: (ليتني أكون جذعاً)، وإليه مال الكسائي، وقال القاضي عياض: هو منصوب على الحال، وهو منقول

(1) قائله مجهول، وعجز البيت: والصالحين على سماع من جار. انظر الخزانة (197/11)، الكتاب (219/2)، الإنصاف ص118، شرح المفصل (24/40/2)، (8/120)، المقاصد النحوية (261/4)، شرح شواهد المغني ص796، همع الهوامع (45/3)، (367/4).

(2) سبق تخريجه ص135.

(3) عمدة القاري (1/58).

(4) المرجع السابق (1/48).

عن النحاة البصرية، وخبر (ليت) حينئذ قوله: (فيها)، والتقدير: ليتني كائن فيها حال شبيهة وصحة وقوة لنصرتك...⁽¹⁾.

وأداة التأويل كما ترى هي الزيادة، حيث جاءوا بكلمة (أكون) زيادةً ليستقيم البناء اللغوي والتفعيد النحوي، والعيني بهذا ينجح إلى رأي الكسائي ولا يمنعه ذلك من عرض تأويلات أخرى لا يستأنس بها .

• ومن تأويل العيني لإعراب غيره أن كلمة (شدة) في: (يعالج من التنزيل شدة) هي مفعول به، ولكن الكرمانى أجاز أن تعرب مفعولاً مطلقاً أي: يعالج معالجة شديدة، وقد تأول العيني قائلاً: "قلت: فعلى هذا يحتاج إلى شيئين: أحدهما تقدير المفعول به ليعالج، والثاني تأويل الشدة بالشديدة وتقدير الموصوف لها فافهم"⁽²⁾.

• والعيني يؤول الاسم الموصول الواقع مع ما بعده جملة في محل نصب على المفعولية للفعل (أخرجوا) بفتح الهمزة إذا رويناه لازماً بضم الهمزة، فيقول: "وقيل يجوز أن يكون (أخرجوا) بضم الهمزة من الخروج، فعلى هذا يكون (من) منادى قد حذف منه حرف النداء، والتقدير: اخرجوا يا من كان في قلبه متقال حبة"⁽³⁾.

وأداة التأويل هنا (التقدير)، فقد قَدَّر حرف نداء محذوف، تستقيم به العبارة بتخريج مألوف.

• وحين وقعت الجملة الفعلية (أراه) بين المبتدأ والخبر في: (أين أراه السائل)، أعرب العيني (السائل) مرفوعاً على الابتداء، وخبره مقدم عليه وهو (أين)، ثم قال: "وقوله (أراه) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر والمعنى: أظن أنه قال أين السائل؟"⁽⁴⁾.

وأداته في التأويل (الاعتراض)، كما حكاه توكياً من أن يعرب (السائل) بدلاً من الضمير في (أراه) .

• وفي كون المفضل والمفضل عليه شيئاً واحداً يقول العيني: "قوله: (أشد غضباً من يومئذ)، وفي بعض النسخ (أشد غضباً منه من يومئذ)، ولفظة (منه) صلة (أشد)، فإن قلت: الضمير راجع إلى رسول الله - عليه الصلاة والسلام -، فيلزم أن يكون المفضل والمفضل عليه شيئاً واحداً، قلت جاز ذلك باعتبارين، فهو مفضل باعتبار يومئذ، ومفضل عليه باعتبار سائر الأيام"⁽⁵⁾.

(1) عمدة القاري (58 / 1).

(2) المرجع السابق (72 / 1).

(3) المرجع السابق (171 / 1).

(4) المرجع السابق (6 / 2).

(5) عمدة القاري (106 / 2).

• وبهذا يجعل العيني حالة غضب النبي في ذلك اليوم تختلف عن حالات غضبه في الأيام الأخر، وهو كما ترى حمل على المعنى .

• والعيني أحياناً يمتشق التأويل؛ ليتصدى به لرواية تند عن القواعد النحوية، ومن ذلك قول النبي ﷺ: "فمن صلّ بالناس فليخفف، فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة"⁽¹⁾، فهذه رواية الأكثرين.

ولكن رواية القابسي⁽²⁾ برفع (نو الحاجة)، فقال العيني: "و(نو الحاجة) وجهه أن يكون معطوفاً على محل اسم (إن)، وهو رفع مع الخلاف فيه، وقال بعضهم: أو هو استئناف، قلت: لا يصح أن يكون استئنافاً، لأنه في الحقيقة جواب سؤال، وليس هذا محله، ويجوز أن يكون المبتدأ محذوف الخبر، وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى، والتقدير: وذو الحاجة كذلك"⁽³⁾.

• وينبري العيني للرد على تأويل الكرمانى بتأويل يحضه، ويأبى إعرابه ويرفضه، وذلك عندما تعرض للجملة الفعلية بعد استثناء مفرغ، حيث قال: "وقال الكرمانى: و(رأيته) في موضع الحال، وتقديره: ما من شيء لم أكن رأيته كائناً في حال من الأحوال إلا في حال رؤيتي إياه، قلت: لا يصح هذا الكلام، لأن ذا الحال إن كان لفظه (شيء) وهو في الحقيقة مبتدأ يبقى بلا خبر، وإن كان هو الضمير الذي في (لم أكن) فلا يصح لذلك، بل محل (رأيته) في نفس الأمر رفع على الخبرية، لأن التقدير: إذا أزيل (ما) و (إلا) يكون هكذا: وشيء لم أكن رأيته رأيته في مقامي هذا، وشيء وإن كان نكرة، ولكنه تخصص بالصفة"⁽⁴⁾.

• وتحرزاً من اجتماع المفسر والمفسر في قوله ﷺ: "فإن أحد ترخص"⁽⁵⁾ قال العيني: "(إن) للشرط، و(أحد) مرفوع بفعل محذوف تقديره: فإن ترخص أحد، ويفسره قوله (ترخص)، وإنما حذف لئلا يجتمع المفسر والمفسر، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة: من الآية 6) تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين"⁽⁶⁾.
وأداة التأويل كما لا يخفى هي (التقدير).

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره، ح 60، 34/1 .

(3) هو علي بن محمد القيرواني ابن القابسي، عالم المالكية بأفريقيا، ولد سنة 324هـ، وكان حافظاً للحديث، وينسب إلى (المعافرين) من قرى قابس، رحل إلى المشرق ثم عاد إلى الفتيا في القيروان، وقد عمي في كبره، وله مصنفات كثيرة أشهرها ملخص الموطأ، ولقد توفي بالقيروان سنة 403هـ. انظر وفيات الأعيان(321/3، 320).

(4) عمدة القاري (107/2).

(5) المرجع السابق (95/2).

(6) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليلغ العلم الشاهد الغائب، ح 104، 37/1.

(1) عمدة القاري (141/2).

• وعند مجيء الاسم المقصور بعد (لا)، وهل هو منون أم غير منون يقول: "قوله (لا غنى) قال بعضهم: لا غنى بالقصر بلا تتوين، على أن (لا) بمعنى (ليس)، قلت: هذا القائل لم يدر الفرق بين (لا) بمعنى (ليس) وبين (لا) التي لنفي الجنس، فإذا كانت بمعنى (ليس) فهو منون مرفوع، وإذا كانت بمعنى (لا) لنفي الجنس يكون مبنياً على ما ينصب به، ولا ينون، ويجوز ههنا الوجهان، ولا فرق بينهما في المعنى، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم"⁽¹⁾.

• وعن نصب (أذكراً) في قوله (أذكر أم أنثى) قال: "أي أذكر هو أم أنثى؟، وقوله (نكر) مبتدأ أو خبر، فإذا قلنا: خبر يكون لفظة (هو) المؤخرة مبتدأ، ولا يقال النكرة لا تقع مبتدأ، لأن فيها المسوغ لوقوعها مبتدأ، وهي كونها قد تخصصت بثبوت أحدهما، إذا السؤال فيه عن التعيين فصح الابتداء به، وهو من جملة المخصصات لوقوع المبتدأ نكرة ويروي (أذكراً) بالنصب فوجهه إن صحت الرواية أي: أتريد أو أتخلق ذكراً..."⁽²⁾.
وأداة التأويل هنا (الزيادة) حيث زاد فعلاً لينصب به الاسم الظاهر.

• في بيان الفرق في المعنى والدلالة بين «كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» (لقمان: من الآية 29)، وبين «كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى» (الرعد: من الآية 2)، حيث قال متأولاً: "قلت: يجري لأجل مسمى، ويجري إلى أجل مسمى هو من تعاقب الحرفية، قلت: كلا، ولن يسلك هذه الطريقة إلاّ بليد الطبع ضيق العطن، ولكن المعنيين أعنى الانتهاء والاختصاص، كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض، لأن قولك يجري إلى أجل مسمى معناه يبلغه وينتهي إليه، وقوله يجري لأجل مسمى يريد يجري لادارك أجل مسمى"⁽³⁾.

• ومن التأويل المبسط عند العيني ما برر به رفع الاسم بعد (كان)، والمشهور أن يكون منصوباً على الخبرية، حيث قال: "قوله (كان ثوباً) أي كان المشتمل به ثوباً، فيكون انتصاب (ثوباً) على أنه خبر (كان)، وفي رواية أبي زر وكريمة (كان ثوب) بالرفع، ووجهه أن تكون (كان) تامة فلا تحتاج إلى الخبر"⁽⁴⁾.

وأداة التأويل هي (التقديم) حيث قدم (ثوب) إلى رتبة الفاعل وقد جاء في الرواية المشهورة خبراً لفعل ناسخ.

(2) المرجع السابق (232/3).

(3) المرجع السابق (294/3).

(4) المرجع السابق (47/4).

(1) عمدة القاري (68/4).

- ومنها أيضاً رواية النصب في (اليتيم) في قوله أنس رضي الله عنه (فصفت واليتيم وراءه)⁽¹⁾، حيث قال العيني: "و(اليتيم) يجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع فلأنه معطوف على الضمير المرفوع، وقال الكرمانى: بالنصب، ولو صح رواية الرواية فهو مبتدأ و(وراءه) خبره، والجملة حال، قلت: وجه النصب هو أن تكون الواو فيه واو المصاحبة، والتقدير: فصفت أنا مع اليتيم"⁽²⁾. والأداة في التأويل هنا (الحمل على المعنى)، حيث حمل معنى (الواو) على (مع).
- ومن التأويلات التي تتم عن عقلية أصولية راسخة عند العيني ما خرّج به رواية الجر لكلمة (الصور) في قول عمر: (من أجل التماثل التي فيها الصور)، حيث إن (الصور) مبتدأ على ما لا يخفى، فقال: "ويروى (الصور) بالجر، فعلى هذا يكون الموصول مع صلته صفة للتماثل، وتكون (الصور) بالجر بدلاً من (التماثل) أو عطف بيان، ويجوز نصب الصور على الاختصاص، ووجه بعضهم رفع (الصور) بقوله: أي أن التماثل مصورة، وهذا توجيه من لا يعرف من العربية شيئاً"⁽³⁾.
- ومما سبق يتبين لنا أن الأصول النحوية عند العيني ثرية عميقة، وظفها في جولاته بصورة صائبة دقيقة، وهو الرجل الفقيه الذي نضج في عصر راجت فيه علوم الفلسفة والمنطق والكلام، فزادته دراية بتأصيل الأحكام، ناهيك عن ساحة تمج بالأفكار والآراء، وتعج بالنحاة والفقهاء، صقلت مواهبه، وعصرت سحائبه، فأغدقت فكراً نافعاً، وأثمرت علماً يافعاً، وما مرّ خير دليل، والله الهادي سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(2) البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، ح380، 97/1، وفيه (أنا واليتيم).

(3) عمدة الفاري (111/4).

(4) المرجع السابق (192/4).

الفصل الرابع

مذهب النحوي

❖ المبحث الأول: آراؤه النحوية

❖ المبحث الثاني: مصطلحاته النحوية

❖ المبحث الثالث: إعراباته

الفصل الرابع

مذهبه النحوي

لقد عرض العيني- رحمه الله- آراء النحاة على اختلاف مدارسهم، وناقش كثيراً من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين، حتى صرح بتسمية الفريقين ما يزيد عن عشرين مرة في الأجزاء الأربعة الأولى، فأحياناً يذكر الكوفيين والبصريين⁽¹⁾، وفي بعضها يصرح بذكر الكوفيين⁽²⁾، وأخرى يقتصر على رأي البصريين⁽³⁾ ويعبر أحياناً عن المدرستين بكلمة (الكوفية) أو (البصرية)⁽⁴⁾، ناهيك عن المواضع الغزيرة التي ناقش فيها اختلاف نحاة البصرة ونحاة الكوفة ونحاة الأندلس، مصرحاً بأسماء العلماء دون نسبتهم إلى مدارسهم، أو ذكر مذاهبهم⁽⁵⁾. ويبدو من مناقشته للآراء والمذاهب أنه لم يأسر نفسه في مدرسة بعينها، ولم يتعصب لنحلة على أخرى، بل ينقاد للدليل، وتتخني قناعته لما يغلب على ظنه أنه الصواب، وإن كانت المسائل التي أيد فيها البصريين أكثر، ولا يستسلم أحياناً للكوفيين ولا للبصريين، ولقد وجدته في كثير من المسائل يعرض الرأيين من غير تعليق أو تأييد، وفي مسائل أخرى يخالف المذهبين بعد نقد وتفنيده .

• فمن مواضع تأييده لمذهب البصريين :-

1- تأكيده على حرفية (رب)، التي زعم الكوفيون اسميته حيث قال : " وهي حرف خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته، وقالوا -أي الكوفيين- : قد أخبر عنه الشاعر في قوله: [الكامل]

..... ورب قتل عار⁽⁶⁾.....

وأجيب بأن (عار) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدأ⁽⁷⁾.

وقد ورد هذا القول في المغني لابن هشام (143/1)، وذلك دليل على أن العيني- رحمه الله- أخذ كثيراً عن ابن هشام دون إشارة إلى ذلك.

(1) عمدة القاري (94/1) (35/2) (111/4) .

(2) المرجع السابق (286/1) (29/2) (236/2) (26/3) .

(3) المرجع السابق (50/1) (128/2) (281/4) .

(4) المرجع السابق (58/1) (104/2) .

(5) المرجع السابق (267/1) (113/2) (147/4) .

(6) وتام البيت : إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار .

والبيت لثابت قطنه كما ذكر صاحب الخزانة من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب . انظر: خزنة الأدب (576/9)، والبيان

والتنبيين (293/1)، والأغاني (57/13)، وهمع الهوامع (16/2) (173/4)، شرح الرضي على الكافية (292/4).

(7) عمدة القاري (35/2) .

2- ويرفض الإمام العيني رأي الكوفيين في (اللهم) ويجنح إلى رأي البصريين حيث قال: "قوله (اللهم) أصله يا الله، فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم، ولذلك لا يجتمعان... ومذهب الكوفيين أن أصله (يا الله أم)، أي أقصد بخير، فتصرف فيه، ورجح الأكثرون قول البصريين" (1).
• ومن مواضع تأييده للكوفيين:-

1- جواز العطف على المرفوع المتصل بغير التأكيد بالمنفصل (2)، في الوقت الذي يؤكد فيه أن رأي البصريين هو الأصح، وعلّة قبوله رأي الكوفيين ورود ذلك في الأثر في كلام أفصح الناس، وكلامه ﷺ عند العيني مقدم على كل كلام، ولا يؤوّل بالضرورة كما مرّ بنا .

2- مجيء (كأن) لمعنى التقريب حيث قال في عرضه لمعانيها: "والرابع التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه قوله (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل) (3)، فإذا علم هذا فنقول قوله (كأنك تراه) ينزل على أي معنى من المعاني المذكورة، فالأقرب أن ينزل على معنى التشبيه" (4).

• ومن المسائل التي عرض فيها رأي البصريين ورأي الكوفيين دون تعليق عرضاً عابراً إعرابه (جذعاً) بالنصب حيث قال: "وجه النصب أن يكون خبر (كان) المقدر تقديره ليتي أكون جذعاً... وهو منقول عن النحاة البصرية، وخبر ليت حينئذ قوله (فيها)... وقال الكوفيون: (ليت) أعملت عمل تمنيت فنصب الجزأين كما في قول الشاعر:
[الرجز]

يا ليت أيام الصبا رواجعا (5) (6).

• ومن المسائل التي خالف فيها الكوفيين والبصريين ما جاءوا به من تأويل وتوجيه حول تعدد روايات قول هرقل: (هذا يملك هذه الأمة) (7)، حيث عرض قول كل منهما ثم علق يقول: "فنقول بعون الله تعالى: أما وجه الرواية التي فيها (يملك) بالفعل المضارع فإن قوله (هذا) مبتدأ، وقوله (يملك) جملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبره، وقوله (هذه الأمة) مفعول يملك، وقوله (قد ظهر) جملة وقعت حالاً، وقد علم أن الماضي المثبت إذا وقع حالاً لا بد أن يكون فيه (قد) ظاهرة أو مقدرّة، وأما وجه الرواية التي فيها (مُلك هذه الأمة) بضم الميم وسكون اللام، فإن قوله (هذا) يحتمل وجهين من الإعراب أحدهما: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره هذا الذي نظرته النجوم، والآخر أن يكون فاعلاً لفعل محذوف تقديره (جاء هذا)،

(1) عمدة القاري (66/2).

(2) المرجع السابق (75/2) (104/2)، (111/4).

(3) من كلام الحسن البصري - رحمه الله - انظر: شرح الرضى على الكافية (331/4)، أحكام القرآن للجصاص (302/3).

(4) عمدة القاري (286/1).

(5) راجع تخريج الشاهد ص 125.

(6) عمدة القاري (58/1).

(7) وفي المستدرک (أما إنه يملك هذه الأمة)، ح 5414، 368/3.

أشار به إلى قوله ملك الختان قد ظهر، ويكون قوله: (ملك هذه الأمة) مبتدأ، وقوله (قد ظهر) خبره، وتكون هذه الجملة كالكاشفة للجملة الأولى، فلذلك ترك العاطف بينهما، وأما وجه الرواية التي فيها (هذا ملك هذه الأمة قد ظهر) بفتح الميم وكسر اللام، فإن قوله (هذا) يكون إشارة إلى رسول الله ﷺ، ويكون مبتدأ، وقوله: (ملك هذه الأمة) خبره، وقوله (قد ظهر) حال منتظرة، والعامل فيها معنى الإشارة في هذا، وروى هنا أيضاً (هذا بملك هذه الأمة) بالباء الجارة، فإن صحت هذه الرواية تكون الباء متعلقة بقوله (قد ظهر)، ويكون التقدير: هذا الذي رأيت في النجوم قد ظهر بملك هذه الأمة التي تختن. فافهم⁽¹⁾.

فالعيني - رحمه الله - وإن مال كثيراً إلى رأي البصريين إلا أنه نهل من المدارس النحوية ما ينسجم مع الدليل الواضح، ويتناغم مع الرأي الراجح، وذلك وفقاً لقناعته، وتماشياً مع رؤيته، وتوظيفاً لحجته.

(1) عمدة الفاري (94/1).

المبحث الأول

آراؤه النحوية

لقد برز العيني في حقبة كانت الساحة فيها متخمة بآراء النحاة تعليلاً، وتأويلاً، وتحليلاً، وتفصيلاً، حيث قعدت قواعده، وقيدت أوابده، ونظمت شوارده، على يد حشد وهاج، قيصهم الله لصيانة اللغة من اللحن والاعوجاج، فأثمرت عزماتهم نحواً عاطراً غمر المدائن والفجاج، يقدم هذا الركب الميمون الخليل، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، وهم الذين وضعوا حجر الأساس، وثبتوا القواعد بلا خلط ولا التباس، ثم حمل اللواء المازني، والمبرد، والفراء، فرفعوا البناء، وثبتوا قواعده وأصوله بشواهد من القرآن والسنة وأقوال الشعراء، حتى غدا النحو كالحديقة الغناء، تزخر بالقواعد والشواهد والآراء، فلما جاء من بعدهم وجدوا تراثاً ضخماً يحتاج إلى شرح وتهذيب، وتنسيق وترتيب، وإعادة تبويب، ففقدوا بين الآراء فاحصين مرجحين، وأحصوا المسائل دائبين مفسرين، ولولا حيوية اللغة ومرونتها لما تركوا لمجتهد بعدهم من نصيب، ولا لحاذق أن يدلي برأي مصيب .

والعيني وجد بين يديه نتاجاً سميناً متراكماً من الآراء ومساءل الخلاف، فنظر فيما ترك الأسلاف، وجال في شعابه وطاف، فلم يجد هو ولا غيره من الآراء ما يطرح ويضاف، ولكنه وفق في الجمع بين الآراء والاجتهادات، وجاء بشيء من التعليقات، وبيان ذلك فيما هو آت .

1- رد الإمام العيني قول الكرمانى في كاف المقارنة، وجزم بأن الكاف المفردة إما جارة وإما غير جارة، والجاره حرف واسم، ثم أخذ يفصل أنواعها، ويذكر أقوال العلماء فيها⁽¹⁾، وأنه لم يقل أحد من العلماء في أقسام الكاف بكاف المقارنة، ثم حقق العيني في المسألة بعد أن نخل مخزون فكره، ففقد بزناد رأيه على أن الكاف في (فداروا كما هم)⁽²⁾ تحتل وجهين، الأول أن تكون للاستعلاء، والثاني أن تكون الكاف كاف المبادرة وحسن الوجه الأول .

2- من المعلوم عند النحاة أن الحال إذا وقع عن النكرة وجب تقديم الحال على ذي الحال، ولقد أجاز العيني⁽³⁾ - رحمه الله - وقوع صاحب الحال نكرة من غير تأخير إذا اتصف بشيء، وقاس ذلك على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ (الدخان: 4،5)، وكذلك الأمر إذا أضيف نحو: جاء غلام رجل قائماً، أو وقع بعد نفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر: 4) .

3- يرى الإمام العيني أن الإضراب يأتي بمعنى الإبطال، وذلك بعد عرضه كلام الكرمانى حيث حقق المسألة قائلاً: " هذا كله تعسف نشأ من عدم الوقوف على أسرار العربية، فنقول:

(1) عمدة القاري (243/1) .

(2) قطعة من حديث البراء عن تحويل القبلة، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، ح40، 20/1.

(3) عمدة القاري (267/1) .

التحقيق ههنا أن كلمة (بل) حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال، وإما الانتقال من غرض إلى غرض، وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، وههنا تلاها جملة أعني قوله (لم يسمع) فكان الإضراب بمعنى الإبطال⁽¹⁾.

4- (اللهم) عند النحاة منادى حذفته أدواته و عوض عنها بحرف الميم، فإن جاءت بعدها (نعم) مثل (اللهم نعم)، فالمجيء بها للتبرك، ويرى العيني أنها تستعمل على ثلاثة أنحاء حيث قال: "الأول: للنداء المحض وهو ظاهر، والثاني: للإيدان بندرة المستثنى كما يقال: (اللهم إلا أن يكون كذا)، والثالث: البديل على تيقن المجيب في الجواب المقترن هو به كقولك لمن قال: أزيد قائم؟: (اللهم نعم) أو (اللهم لا)، كأنه يناديه تعالى مستشهداً على ما قاله من الجواب"⁽²⁾.

5- وعندما تطرق للحديث عن (رُبّ) التي كثر استعمالها للتكثير، وهل هي حرف كما قال البصريون، أم اسم كما ادعى الكوفيون، ذكر العيني أن (رُبّ) فيها عشر لغات عند الكرمانى فزاد العيني قائلاً: "قلت: فيها ست عشرة لغة، ضم الراء وفتحها، وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة أو المتحركة، أو مع التجرد منها، فهذه اثنتي عشرة، والضم والفتح مع إسكان الباء، وضم الحرفيين مع التشديد، ومع التخفيف"⁽³⁾.

6- وعن خبر (لولا) المحذوف ينقل العيني - رحمه الله - رأي النحاة بوجود كون خبر (لولا) كوناً مطلقاً محذوفاً، ثم يعلق على ظهور الخبر بعد لولا فيقول: "إنما يجب الحذف إذا كان الخبر عاماً، وأما إذا كان خاصاً فلا يجب حذفه
قال الشاعر:

ولولا الشعرُ بالعلماء يُزري لكنْتُ اليومَ أشعرَ من لبيدٍ⁽⁴⁾.....⁽⁵⁾

7- ذكر العيني - رحمه الله - بدل الاشتمال ثم تعرض لبديل الغلط وبين حكم وقوعه في فصيح الكلام قائلاً: "قلت: لا يقع بدل الغلط الصرف، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء، وإنما يقع بدل البداء في كلام الشعراء للمبالغة والتفنن، وبدل البداء أن يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم يتدارك بالثاني، وبدل الصرف وهو يدل على غلط صريح فيما إذا أردت أن تقول: جاءني

(1) عمدة القاري (6/2).

(2) المرجع السابق (21/2).

(3) المرجع السابق (35/2).

(4) سبق تخريجه ص 93.

(5) عمدة القاري (203/2).

حمار، فيسبقك لسانك إلى رجل، ثم تداركت الغلط فقلت: حمار، وبدل النسيان أن تتعمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره، ولكن تتسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود، فمن هذا عرفت أن أنواع بـدل الغلط ثلاثة ... «(1)».

8- وحين تناول (من) التي للبيان في قول أنس رضي الله عنه: "حتى توضئوا من عند آخرهم" (2) أبدى العيني رحمه الله - رأيه في (من) فقال: "قلت إنما تكون (من) للبيان إذا كان فيما قبلها إبهام، ولا إبهام هنا، لأن التقدير: وأمر الناس أن يتوضئوا فتوضئوا حتى توضأ من عند آخرهم على أن (من) التي للبيان كثيرا ما يقع بعد (ما)، و(مهما) لإفراط إبهامهما نحو: «مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا» (فاطر: من الآية 2)، «مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» (لأعراف: من الآية 132)، ومع هذا أنكر قوم مجيء (من) لبيان الجنس، والظاهر أن (من) هنا للغاية... على أن (من) تأتي على خمسة عشر وجهاً، والغالب عليها أن تكون للغاية، حتى ادعى قوم أن سائر معانيها راجعة إليها، ولم أجد في هذه المعاني الخمسة عشر مجيء (من) بمعنى (إلى) (3).

9- وعن مجيء الماضي بعد (إذا) الظرفية أو الشرطية يقول: "النكته فيه أن (إذا) إذا كانت شرطية فالماضي بمعنى المستقبل، والكل مستقبل معنى (4)، وأما الاختلاف في اللفظ فلإشعار بالفرق بما هو خارج من الغسل، وما ليس كذلك، وإن كانت ظرفية فما جاء ماضياً فهو على أصله وعدل عن الأصل إلى المضارع لاستحضار صورته للسامعين" (5).

10- ويرى العيني جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان بين المضاف والمضاف إليه اتصال، حيث يقول: "قوله: (وأنا حائض) جملة اسمية وقعت حالاً، قال الكرمانى: إما من فاعل (يتكى)، وإما من المضاف إليه وهو بالمتكلم، قلت: من فاعل (يتكى) لا وجه له على ما لا يخفي، وما هي إلا من ياء المتكلم في (حجري)، ولا يمنع وقوع الحال من المضاف إليه إذا كان بين المضاف والمضاف إليه شدة اتصال كما في قوله تعالى: «وَاتَّبَعَ مَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً» (النساء: من الآية 125)، وكلمة (في) في قوله (في حجري) بمعنى (على)، كما في قوله

(1) عمدة القاري (31/3).

(2) وفي دلائل النبوة: (حتى توضئوا من ثم آخرهم)، دلائل النبوة للأصبهاني، ح 293، 211/1.

(3) عمدة القاري (33/3).

(4) يقصد بذلك الأفعال التي جاءت في الحديث بعد إذا وهي (اغسل، فغسل، توضأ، يدخل، فيخلل، يصب، يفيض).

(5) عمدة القاري (192/3).

تعالى: ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: من الآية 71)، أي على جذوع النخل، فإن قلت ما فائدة العدول عنه؟، قلت: لبيان التمكن فيه كتمكن المظروف في الظرف⁽¹⁾.

11- وعن حذف ألف (ما) الاستفهامية قال: "كلمة (ما) استفهامية، وقال الكرمانى: حذف ألفها تخفيفاً، قلت: يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت، وإبقاء الفتحة دليل عليها، ونحوها إلام، علام، وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر"⁽²⁾.

12- أول العيني -رحمه الله- رواية نصب (الكفين) في قوله ﷺ: (يكفيك الوجه والكفين)⁽³⁾، ورد على الكرمانى وبعض الشراح حيث قال: "و(الكفين) بالنصب رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصلي وغيره (الكفان) بالرفع، وهو الظاهر لأنه معطوف على (الوجه)، وهو مرفوع على الفاعلية، والأحسن في وجه النصب أن تكون (الواو) بمعنى (مع) أي يكفيك الوجه مع الكفين، وقال الكرمانى (الواو) بمعنى (مع)، إذ الأصل مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان عليه. انتهى قلت (أي العيني): على قوله هذا ينبغي أن يكون (الوجه) أيضاً مجروراً كالكفين، وهذا له وجه إن صحت الرواية به، وقال بعضهم في رواية أبي ذر: (يكفيك الوجه والكفين) بالنصب فيهما على المفعولية إما بإضمار (أعني) أو التقدير: يكفيك أن تمسح الوجه والكفين، قلت (أي العيني): هذا كلام من ليس له مس من العربية، لأن في التقدير الأول يبقى الفعل بلا فاعل، وهو لا يجوز، وفي الثاني أخذ الفعل فاعله فلا يحتاج إلى هذا التقدير لعدم الداعي إلى ذلك، والوجه ما ذكرناه"⁽⁴⁾.

13- ويرى العيني أن حذف حرف الصلة أولى من حذف المضاف، وذلك في عرضه أقوال الشراح حول كلمة (تصاوير) في باب (إن صل في ثوب مصلب أو تصاوير...)، حيث قال: "قال الكرمانى (أو تصاوير) عطف على ثوب لا على مصلب، والمصدر بمعنى المفعول، أو على (مصلب) لكن بتقدير إنه في معنى ثوب مصور بالصليب، فكأنه قال: مصور بالصليب أو بتصاوير غيره، وقال بعضهم: أو تصاوير أي في ثوب ذي تصاوير، كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه، قلت (أي العيني): جعل الكرمانى (تصاوير) مصدراً بمعنى المفعول غير صحيح لأن التصاوير اسم للتماثيل... ولئن سلمنا كون التصاوير مصدراً في الأصل جمع (تصوير) فلا يصح أن يقال عند كونه عطفاً على (ثوب)، أن يقدر: أو إن صلى في ثوب مصورة، لعدم التطابق حينئذ بين الصفة والموصوف، مع أنه شرط، والظاهر أنه عطف على (مصلب) مع حذف حرف الصلة، تقديره إن صلّ في ثوب مصور بصلبان أو ثوب مصور بتصاوير، التي

(1) عمدة القاري (262/3).

(2) المرجع السابق (271/3).

(3) صحيح البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين، ح 341، 96/1.

(4) عمدة القاري (22/4).

هي التماثل، وقول بعضهم لدلالة المعنى عليه، ولم يبين أن المعنى الدال عليه ما هو؟، والقول بحذف حرف الصلة، أولى من القول بحذف المضاف، لأن ذلك شائع ذائع⁽¹⁾.

14- وقضى العيني -رحمه الله- بأن ما في حيز (إنّ) لا يتقدم عليها⁽²⁾ وقد رد بذلك قول من يرى أن الجار والمجرور (في الصلاة)⁽³⁾ متعلق بقوله بعد (لأراكم)، ويرى العيني أن ذلك غلط والسبب ما ذكر .

15- وفي الاكتفاء بمتعلق المعطوف عليه يرد العيني -رحمه الله- قول الكرمانى، وغيره حول استخدام (اللام) و(إلى) حيث يقول: "قال الكرمانى: فإن قلت يقال نصحت له لا إليه، ثم أجاب عنه بقوله: قد ضمن معنى الانتهاء، وقال بعضهم: الظاهر أن قوله (إلى المنافقين) متعلق بقوله (وَجَهَّه) فهو الذي يتعدى بـ (إلى)، وأما متعلق (ونصيحته) فمحذوف للعلم به، قلت أي العيني: كل منهما لم يمش على قانون العربية لأن قوله (ونصيحته) عطف على قوله (وَجَهَّه) داخل في حكمه، لأنه تابع، وكلمة (إلى) تتعلق بقوله (وَجَهَّه)، ولا يحتاج إلى دعوى حذف متعلق المعطوف، لأنه يكتفي فيه بمتعلق المعطوف عليه"⁽⁴⁾.

16- يرى العيني أن الحال ينبغي أن يكون من معرفة، ولفظ (مثل) لا يتعرف حتى وإن أضيف، إذ يقول: "قوله (في الجنة) قال بعضهم هو متعلق بـ(بني) أو هو حال من قوله (مثله)، قلت (أي العيني): ليس كذلك وإنما هو متعلق بمحذوف وقع صفة لمثله، والتقدير بنى الله له مثله كائناً في الجنة، وكيف يكون حالاً من (مثله) وشرط الحال أن يكون من معرفة كما عرف في موضعه، ولفظ (مثل) لا يتعرف وإن أضيف"⁽⁵⁾.

17- يؤيد العيني قول (ابن التين) في جواز إطلاق اسم الجمع على التثنية، حيث قال: "قوله (يمرون) كان القياس في ذلك أن يقال (يمران) بلفظ التثنية، لأن المذكور تثنيه وهى المرأة والحمار، ووجهوا هذا بوجه، فقال بعضهم: كأنه أراد الجنس، ويؤيده رواية (والناس والدواب يمرون)، قلت: هذا ليس بشيء، لأنه إذا أريد الجنس يراد جنس المرأة وجنس الحمار، فيكون تثنية فلا يطابق الكلام، فقال هذا القائل أيضاً: الظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة، وهذا أيضاً ليس بشيء، لأن فيه نسبتهم إلى ذكر ما يخالف القواعد، وقال ابن مالك: أرادوا المرأة والحمار وراكبه، فحذف الراكب لدلالة الحمار عليه، ثم غلب عليه تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة، وذو العقل على الحمار فقال يمرون، قلت: (أي العيني) هذا فيه

(1) عمدة القاري (95/4).

(2) المرجع السابق (158/4).

(3) جاءت في قول أنس رضي الله عنه (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رقى المنبر، فقال في الصلاة والركوع: إني لأراكم من ورائي كما أراكم)، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة، ح419، 103/1.

(4) عمدة القاري (169/4).

(5) المرجع السابق (214/4).

تعسف وبعد، وقال ابن التين، فيه إطلاق اسم الجمع على التثنية، وهذا أوجه من غيره، لأن مثل هذا وقع في الكلام الفصيح⁽¹⁾.

18- الذراع من حيث التذكير والتأنيث علق عليها العيني حين جاءت في لفظة (ثلاث) بالتذكير في رواية أبي نر، وعلل ذلك بقوله: "فإن قلت الذراع مذكر، فما وجه ترك التأنيث؟ قلت: أجاب بعضهم أن الذراع يذكر ويؤنث، وليس كذلك على الإطلاق، بل الذراع الذي يزرع به يذكر، وذرع اليد يذكر ويؤنث، وههنا شبهه بذرع اليد"⁽²⁾.

19- ويرى العيني -رحمه الله- جواز عمل اسم الفاعل إذا أريد به حكاية الحال الماضية، وهو قول للكرماني جاء فيه: "فإن قلت: قال النحاة: فإن كان اسم الفاعل للماضي وجبت الإضافة، فما وجه عمله؟ قلت: إذا أريد به حكاية الحال الماضية جاز إعماله، كما في قوله تعالى: {وكلبهم باسط ذراعيه} (الكهف:18)"⁽³⁾.

20- وكما رأيت فإن آراء الإمام العيني في جلّها مستقاة من النحاة والشراح الذين سبقوه، فإنهم لم يتركوا صغيراً ولا كبيراً إلا بينوه، وشرحوه، ونشروه، ولا ينفى ذلك عنه الجدارة في التوضيح والقدرة على الترجيح وطرح الحجج والبيانات، مع التفرد ببعض النكات، والجرأة على معالجة التساؤلات .

(1) عمدة القاري (281/4).

(2) المرجع السابق (285/4).

(3) المرجع السابق (302/4).

المبحث الثاني

مصطلحاته النحوية

لا شك أن لكل بيئة مصطلحاتها التي تولد وتتطور، ثم تستوي على سوقها حتى تعجب النحاة، فيورثوها الأجيال، وما من مجتمع إلا وقد أملت عليه الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية مصطلحات قد تتوافق أو تختلف مع مجتمعات أخرى، وقد تشيع هذه المصطلحات فتحظى بإجماع، ويسري صداها في كل البقاع، وبعضها يحرم من أن يسود، ولا يكتب له الخلود .

لقد عرف بعض الدارسين المصطلح بأنه: "اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم عملي، أو علمي، أو فني، أو أي موضوع ذي طبيعة خاصة"⁽¹⁾.

ونقل أحمد مطلوب عن مصطفى الشهابي في كتابه (المصطلحات العلمية) أن المصطلح (هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير في معنى من المعاني العلمية)، ثم وضع مطلوب تعريفاً في كتابه (بحوث لغوية) للمصطلح قال فيه: (هو العرف الخاص، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء)⁽²⁾.

والمصطلح النحوي ظهر قديماً قبل أن يصبح حكراً على الكوفيين والبصريين، حتى أن أهل المدينة كانت لهم مصطلحات أخذت عنهم ولا تزال باسقة في رياض النحو، منها: العربية، والإعراب، والنحو، واللحن، والرفع، والنصب، والجر، والاسم، والفعل، والحرف، والنداء، والترخيم، والتقديم، والتأخير، والصفة، وهذه بعض المصطلحات التي قاومت أسباب الضياع وعوامل الفناء، ولعلّ كثيراً مما ابتكروه لم يرضع لبان البقاء.

ولقد شاعت هذه المصطلحات وذاعت عند ظهور المدارس النحوية، وتلقفها أرباب المذاهب حتى نسبت إليهم، ولولا أن دربي طويل يحظر عليّ التشعب والاستطراد، لرددت كل مصطلح مما سبق إلى جذوره ومنحته شهادة ميلاد، وأقتصر على واحد منها لعلّه يجلو المراد، وهو مصطلح (اللحن) الذي أطلق قديماً على علم النحو، ولكنه لم يشع الاستعمال، فمن ذلك ما

(1) العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، ط 2، 1986م، ص 121.

(2) بحوث لغوية، أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان، ط 1، 1987م، ص 207.

روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه- في حديث له في النافع من العلوم قال: "تعلموا الفرائض والسنة واللعن، كما تتعلمون القرآن" (1).

وحدث يزيد بن هارون بهذا الأثر فقيل له: ما اللحن؟ فقال: النحو" (2). ثم شاع على ألسنة الناس في الصدر الأول من الإسلام في المدينة وغيرها استخدام اللحن بمعنى الخطأ، وهو من معانيه اللغوية، "وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح، والتعبير الملحون" (3).

ومن أقدم النصوص التي ورد فيها اللحن بمعنى الخطأ في الكلام ما نسب إلى عبد الملك بن مروان (ت 86هـ) وهو قوله: "الإعراب جمال للوضيح، واللحن هجنة على الشريف" (4). وقيل له يوماً: "أسرع إليك الشيب!!"، قال: شيبني صعود المنابر، والخوف من اللحن" (5). وقد ورد هذا المعنى في بيت للحكم بن عبد الأسد، يهجو به صاحب عبد الملك بن بشير بن مروان، والى البصرة (ت 103هـ) ليحمل الأمير على إقالته:

ليت الأمير أطاعني فشفيته من كل ما يكفي القصيد ويلحن (6)

وكان بعض السلف يقول: "ربما دعوت فلحنت فأخاف ألا يستجاب لي" (7)، وهكذا استقر

اللحن في اصطلاح اللغويين والنحاة على هذا المعنى إلى يوم الناس هذا. ومع اتفاق البصريين والكوفيين في كثير من المصطلحات، إلا أن تبايناً ظهر في عدد منها، بل لعل بعض المصطلحات وجدت عند فريق دون الآخر، وهناك مصطلحات عند البصريين لها ما يقابلها عند الكوفيين كما يلي:

المصطلح البصري
الصفة
ما يقابله عند أهل الكوفة
النعته (8)

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر (241/4)، أساس البلاغة (377/2) (ل.ح.ن.)، لسان العرب (380/13) (لحن)، شعب الإيمان للبيهقي (275/2)، ح 1674.

(2) الأضداد للأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص 240.

(3) العربية لغة العلوم والتقنية ص 254.

(4) العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق محمد التوبخي، دار صادر، بيروت، ط 1، 2001م، (406/2).

(5) الفخري في الأدب السلطانية، لابن طباطبا، دار صادر، بيروت، 1900م، ص 124، والعقد الفريد (406/2).

(6) الحيوان (150/1).

(7) الإيضاح في علل النحو ص 96.

(8) همع الهوامع للسيوطي (171/5)، المدارس النحوية ص 167.

الرد(1)، التبيين(2)، أو الترجمة(3)	البذل
المحل أو الصفة(4)	الظرف
حروف الخفض(5)	حروف الجر
الإجراء وعدم الإجراء(6)	الصرف والمنع من الصرف
واو الصرف(7)	واو المعية
المجهول(8)	ضمير الشأن
النسق(9)	العطف
الكناية والمكنى(10)	الضمير والمضمر
الفعل الدائم(11)	اسم الفاعل
لا تسمية له عندهم ولكنهم يعتبرونه حالاً(12)	الاختصاص
التفسير(13)	التمييز
المستقبل(14)	المضارع
لا يفرد له باب عندهم وإنما يلحقونه بالمصدر(15)	المفعول له أو لأجله
ضمير العماد(16)	ضمير الفصل
حروف الجحد(17)	حروف النفي
حروف الصلة أو الحشو(18)	الحروف الزائدة
الواقع(19)	المتعدي

-
- (1) مجالس العلماء ص 35.
(2) مدرسة الكوفة ص 310.
(3) مجالس ثعلب ص 20.
(4) الإنصاف (51/1).
(5) مدرسة الكوفة ص 311، مجالس ثعلب ص 446 ، مجالس العلماء ص 132.
(6) مجالس ثعلب ص 585 ، مجالس العلماء ص 128.
(7) مغني اللبيب (361/2).
(8) مجالس ثعلب ص 109، 230، شرح المفصل (114/3).
(9) همع الهوامع (190/5)، المدارس النحوية ص 167.
(10) مجالس العلماء ص 115.
(11) مجالس ثعلب ص 231، ص 271.
(12) قال الفراء في مثل: (نحن بني ومعشر ورهط)، هي مثل (جميعاً)، وقال البصريون بفعل مضمر.
انظر: مجالس ثعلب ص 364.
(13) مجالس ثعلب ص 425، ص 437.
(14) مجالس ثعلب ص 388، ص 447، وإصلاح المنطق ص 216.
(15) قال ابن الأنباري في حديثه عن المفعول له: وهذا الباب يترجمه البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له باباً. انظر: أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م، ص 189.
(16) شرح الرضي على الكافية (24/2)، مجالس ثعلب ص 593.
(17) مجالس ثعلب ص 597.
(18) شرح المفصل (128/8).
(19) إصلاح المنطق ص 215، مجالس ثعلب ص 588.

وأما الصرف⁽¹⁾، والخلاف⁽²⁾، والتقريب⁽³⁾، فهي مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين، وكذلك لام الابتداء⁽⁴⁾، واسم الفعل⁽⁵⁾، وعطف البيان⁽⁶⁾، هي مصطلحات بصرية محضة لم يعرفها الكوفيون .

ويبدو أن التعصب هو الذي حدا بالدارسين للتفريق بين المصطلحات، وجعل بعضها بصرية وأخرى كوفية، فهذا أبو الطيب اللغوي (ت351)، الذي يبدو في كتابه (مراتب النحويين) أنه مشايخ للبصرة، متعصب لرجالها ضد الكوفيين، ينقل عن أبي حاتم السجستاني (ت256) نصاً يتهم فيه الكوفيين الذين عاشوا في بغداد بأنهم لا يوثق بروايتهم فيما يتعلق بكلام العرب، فيقول: "وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق، ومفاعيلن في العروض فعولات، ونحو هذا من التخليط"⁽⁷⁾.

وقد أثبت بعض المحدثين⁽⁸⁾ أن معظم المصطلحات التي نسبها أبو الطيب وغيره إلى الكوفيين ما هي إلا أسماء أو مصطلحات بصرية، ولعلّ هذا يدلنا على أن العلماء الأقدمين قد وضعوا أكثر من مصطلح لغوي أو نحوي، أو لربما وضع أحدهم مصطلح (الجر) مثلاً، ثم جاء آخر فوضع (الخفض)، فأخذ البصريون بالجر، ثم جاء الكوفيون فأشاعوا الخفض في درسهم النحوي، فظن بعض الدارسين تبعاً لمقالة أبي الطيب التي يرويها عن السجستاني أن الكوفيين قد تعدوا مخالفة البصريين شكلاً لا مضموناً، بتغيير أو بإتباع مصطلح يقل تداوله بين البصريين .

(1) الصرف من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما: باب المضاف المنصوب بعد الواو والفاء و أو، وباب المفعول معه. انظر: المدارس النحوية ص 198، ومدرسة الكوفة ص 306 .

(2) هو عامل النصب في الظرف الواقع خيراً مثل زيد أمامك . انظر: الإنصاف مسألة رقم 29(245/1)، وليس ثمة فرق كبير بين الصرف والخلاف، فالصرف عند الفراء هو الخلاف الذي اعتمده الكوفيون إلا أنه أخص منه، انظر: مدرسة الكوفة ص 295، ص 306، والدليل على أنهما مترادفان أن ابن الأنباري راوح بين الاصطلاحين في المكان الواحد. انظر: الإنصاف مسألة رقم 75(555/2).

(3) قال ثعلب: إن الكوفيين يسمون: (هذا زيد القائم) تقريباً أي قرب الفعل به، وحكي: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً أي الخليفة قادم، فكلماً رأيت هذا يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب. انظر: مجالس ثعلب ص 427، ومدرسة الكوفة ص 321، أما البصريون فيعربون (قائماً) حالاً، ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً. انظر: المدارس النحوية ص 166.

(4) مدرسة الكوفة ص 307، والمدارس النحوية ص 167.

(5) مدرسة الكوفة ص 308.

(6) أسرار العربية ص 397، حيث يقول ابن الأنباري في باب عطف البيان: هذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون.

(7) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، 1955م، ص 125.

(8) انظر: مصطلحات ليست كوفية للزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1988م، ص 7 .

المصطلحات النحوية عند العيني

إن من يظف في رحاب العمدة، ويتقيؤ ظلالة، يجد العيني وقد شد في مصطلحاته إلى أهل البصرة رحاله، وكأنه بصري المذهب لا محالة، فلا تكاد تخلو صفحة من كتابه، ولا قضية في إعرابه، إلا ويقتمح المصطلح البصري مستقياً من جرابه، فما هو يستخدم (الظرف)، وهو مصطلح بصري عند إعراب كلمة (أحياناً) فيقول: " نصب على الظرف، والعامل فيه قوله (يأتيني) مؤخرًا"⁽¹⁾.

وعن (حيث) يقول: " وحيث ظرف للمكان منصوب على الظرفية محلاً، وبني على الضم تشبيهاً بالغايات، ومن العرب من يعربه"⁽²⁾.

وقال في إعراب (عام) " عام منصوب على الظرفية"⁽³⁾، ويقابل الظرف عند البصريين (المحل) عند الكوفيين فقد جاء في الإنصاف: "ويسمون - الكوفيون - الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة"⁽⁴⁾، وقد يسمون الظروف غايات، وينفرد الكسائي بتسمية الظرف صفة، وذكر محقق كتاب المذكر والمؤنث للفراء أن الكسائي يسمي المحال صفات فقال: " والمحال وهي التي يسميها الصفات، وأهل البصرة يسمونها الظروف"⁽⁵⁾، ونسب الأزهري في تهذيب اللغة الظرف إلى الخليل والمحل إلى الكسائي والصفة إلى الفراء، وختم قوله: (والمعنى واحد)⁽⁶⁾.

ويستخدم كثيراً مصطلح (العطف) فيقول: "و(يتزود) بالرفع عطف على (يتحنث)"⁽⁷⁾، ويقول: "قوله (فأنبتت) عطف على (قبلت)".⁽⁸⁾، ويقول: "قوله (وأن يشربوا) عطف على (لقاح)..."⁽⁹⁾، وكذلك قوله: "قوله (فأنسل) بصيغة المتكلم من المضارع عطفاً على أخرج بخفة"⁽¹⁰⁾.

ويسميه الكوفيون (النسق)، وقد يستعمل عندهم المنسوق دلالة على المعطوف، قال السيوطي: "وعند الكوفيين وهو المتداول نسقاً"⁽¹¹⁾.

(1) عمدة القاري (42/1).

(2) المرجع السابق (31/2).

(3) المرجع السابق (106/3).

(4) الإنصاف (51/1) مسألة (6).

(5) المذكر والمؤنث للفراء تحقيق رمضان عبد التواب، ط دار التراث، القاهرة، 1975، ص 109

(6) تهذيب اللغة (373/14).

(7) عمدة القاري (56/1).

(8) المرجع السابق (78/2).

(9) المرجع السابق (152/3).

(10) المرجع السابق (288/4).

(11) همع الهوامع (128/2).

ويرى المخزومي أن تسمية الكوفيين أدق من تسمية البصريين، وذلك لاختصار المصطلح وغناؤه عن التخصيص والتقييد⁽¹⁾، ولا يعني ذلك أن العطف لم يرد في كلام الكوفيين بل إن الفراء قد استعمل العطف إلى جانب النسق فيها هو يقول: "وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون"⁽²⁾.

ومصطلح (البدل) وهو بصري، تكرر كثيراً عند العيني -رحمه الله- ومن ذلك قوله: "ويكتب بالألف لأنه بدل من ورقة"⁽³⁾، وهذا نقل منه لقول النووي في (ابن عم خديجة)، وعند إعرابه كلمة (رجل) قال في أحد وجوه إعرابها: "والجر على أنه بدل من اثنين..."⁽⁴⁾، وأعرب كلمة (النساء) فقال: "بالرفع لأنه بدل من الضمير الذي في (كن) وهذا في لغة أكلوني البراغيث"⁽⁵⁾، وعند إعراب كلمة (ما) قال في أحد وجوهها: "مفعول ما لم يسم فاعله، ويكون قوله (كلب) بدلاً منه"⁽⁶⁾.

وله عند الكوفيين تسميات عدة منها: الترجمة والتكرير والتبيين والمردود، فعندما فسّر ثعلب قول الله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمًا يَوْمًا عَسِيرًا﴾ (المدثر: 9) قال: "ويوم عسير ترجمة يومئذ"⁽⁷⁾، فهو يسمي البدل ترجمة، وفي شرح الأشموني: "وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير"⁽⁸⁾، وكان سيبويه يسمي عطف البيان بدلاً، لأنه يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه آخر⁽⁹⁾، وقد نسب للفراء وحده مصطلح المردود دون غيره من نحاة الكوفة، فقد أعرب قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: من الآية 97) حيث قال: "إن جعلت (من) مردودة على خفض (الناس) فهو من هذا"⁽¹⁰⁾.

ولقد كثرت المصطلحات البصرية عند العيني في عمدته، حتى لكأنه لم يترك مصطلحاً إلا حواه في مسيرته، ولو تتبعنا ذلك بالرصد والإمام، لطال بنا المقام، ويكفي أن نذكر بعضاً منها دون إسهاب مستدلين عليه بوروده مرة في الكتاب.

(1) مدرسة الكوفة ص 312.

(2) معاني القرآن (31/1).

(3) عمدة القاري (57/1).

(4) المرجع السابق (57/2).

(5) المرجع السابق (297/3).

(6) المرجع السابق (298/4).

(7) مجالس ثعلب (20/1).

(8) شرح الأشموني (125/2).

(9) من أسرار العربية لابن الأنباري ص 296 وما بعدها.

(10) معاني القرآن (179/1).

• فمنها ضمير الشأن حيث قال في وجه من وجوه إعراب (أجود): " ووجه آخر أن يكون في (كان) ضمير الشأن، وأجود ما يكون أيضاً كلام إضافي مبتدأ، وخبره في رمضان، والتقدير: كان الشأن أجود أكون رسول الله ﷺ" (1).

ويسميه الكوفيون الاسم المجهول، ففي قول الله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا﴾ (الأنعام: من الآية 145)، بين الفراء أن إضماراً وقع عند نصب (ميتة) حيث قال: " كان من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا في (كان) اسماً مجهولاً، وصيروا الذي بعده فعلاً لذلك المجهول... " (2).

• ومنها المتعدي، حيث قال: " وقوله (القران) بالنصب لأنه المفعول الثاني للمدارسة، إذ الفعل المتعدي إذا نقل إلى باب المفاعلة يصير متعدياً إلى اثنين... " (3).

وتسميته عند الكوفيين (الفعل الواقع)، وهو مستمد من الوقوع، حيث يقع أثره على المفعول به، ولذا يطلق على الفعل اللازم الفعل الذي لا يقع، فعن نصب (يتيماً) في قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾ (البلد/15، 14) قال الفراء: " نصبت (يتيماً) بإيقاع الإطعام عليه" (4).

• ومنها الحروف الزائدة: إذ يقول: " وقوله (ما من شيء) كلمة (ما) للنفي، وكلمة (من) زائدة لتأكيد النفي" (5).

وجميل من العيني حين يعلل الزيادة بالتوكيد، وذلك تأديباً مع أفصح من أظلت السماء وأقلت البيد، ولقد سماها الفراء في معاني القران بحروف الصلة تورعاً أيضاً، حيث قال: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحداً" (6)، وذلك في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: 159)، وأحياناً يستعمل الحشو الذي استعمله البصريون كذلك، حيث يقول: في شرحه لقوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: من الآية 271): " رفعت (هي) بـ(نعما)، ولا تأنيث في (نعم) ولا تنثيه إذا جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من حبذا.... ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: عما قليل آتيك" (7).

(1) عمدة القاري (75/1).

(2) معاني القران (361/1).

(3) عمدة القاري (76/1).

(4) معاني القران (319,318/1).

(5) عمدة القاري (95/2).

(6) معاني القران (244/1).

(7) المرجع السابق (57،58/1).

وينسب صاحب المفصل الصلة والحشو إلى الكوفيين، كما ينسب الزيادة والإلغاء إلى البصريين⁽¹⁾، وقد يسمي الكوفيون حروف الصلة عازلاً، وذلك كما في قول الشاعر:
[البسيط]

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صديفاً ولكن أنتم الخزف⁽²⁾

وان كان الكوفيون يسمون الزيادة صلة تأديباً في القرآن كما فعل الفراء، فإنهم يسمونها لغواً إن وردت في الشعر، (فلغا فلان: أزاغ عن الصواب وصغا، وتكلم بالرفث واللغا)⁽³⁾، وعند اجتماع حروف الجحد (ما) وحرف النفي (إن) في قول الشاعر: [الكامل]

ما إن رأينا مثلهنّ لمعشرٍ سودِ الرؤؤسِ فوالجّ وفيول⁽⁴⁾

قال الفراء: "وذلك لاختلاف اللفظين يجعل احدهما لغواً"⁽⁵⁾.

• ومنها **الصرف والمنع من الصرف**، ومن ذلك قوله: "قوله (إلى حمص) مفتوح في وضع الجر، لأنه غير منصرف للعلمية والتأنيث والعجمة، وقال بعضهم يحتمل أن يجوز صرفه، قلت: لا يحتمل أصلاً..."⁽⁶⁾.

ويقول الكوفيون ما يجري لما ينصرف، وما لا يجري لما لا ينصرف، فها هو الفراء يقول: "والموسى يجري ولا يجري"⁽⁷⁾ وذلك للاختلاف في تذكيرها وتأنيثها، فللصرف عند الكوفيين معنى آخر كما سنرى لاحقاً.

• ومنها **ضمير الفصل**⁽⁸⁾ حيث قال: "وقوله (تماريت أنا وصاحبي) مثل تمارى هو والحر بن قيس، حيث أكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل لتحسين العطف، ويجوز أن ينتصب على أن يكون مفعولاً معه"⁽⁹⁾.

ولقد سماه الكوفيون عماداً، إذ يعتمد عليه في الفائدة فيتبين أن الثاني خبر، لا تابع⁽¹⁰⁾، وهذه تسمية أطلقها الفراء على قول الشاعر:
[الطويل]

(1) شرح المفصل(128/8).
(2) لم يسم قائله، الخزانة(119/4)، مغني اللبيب (25/1)، أوضح المسالك (266/1)، همع الهوامع (112/2)، الأشباه والنظائر (155/2)
(3) أساس البلاغة مادة لـ غ و.
(4) الفوالج جمع فالج، وهو الجمل ذو السنمين، والفيول جمع فيل، والبيت لم يسم قائله . انظر: تفسير الطبري مجلد(5) (96/8)، معاني القرآن (176،374/1)
(5) معاني القرآن (176/1).
(6) عمدة القاري (94/1).
(7) المذكر والمؤنث، الفراء ص 86.
(8) هو ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعته، وقال السيوطي: " ضمير رفع منفصل يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخ . انظر همع الهوامع (235/1)
(9) عمدة القاري(63/2).
(10) همع الهوامع(235/1).

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ
فهل هو مرفوعٌ بما هاهنا رأسٌ⁽¹⁾
قال: "فجعل مع (هل العماد) وهي لا ترفع ولا تنصب"⁽²⁾.

وينسب ابن يعيش الفصل للبصريين، والعماد للكوفيين⁽³⁾، ولقد ترتب على اختلاف التسمية اختلاف في الإعراب، حيث يرى الكوفيون أن للضمير محلاً من الإعراب، ولا يرى ذلك البصريون⁽⁴⁾

• ومنها الاختصاص، إذ قال: "قوله (معشر يهود) كلام إضافي منصوب على الاختصاص، أي أعني معشر اليهود."⁽⁵⁾.

• ومنها المفعول له أو من أجله، حيث قال: "قوله (إنه يخاف) بكسر (إن)، لأنه كلام مستأنف...، وقال بعضهم: (إنه يخاف) بكسر الهمزة لا بفتحها، لثبوت اللام في خبرها، قلت: يجوز فتحها أيضاً، وإن كان على ضعف على أنه مفعول من أجله"⁽⁶⁾.
وقد يطلق عليه مفعولاً له كقوله في إعراب (خشية) "نصب على أنه مفعول له لأعطى..."⁽⁷⁾، وأحياناً يجعله منصوباً على التعليل كقوله في أحد وجوه إعراب (سخطة): "نصب على التعليل..."⁽⁸⁾.

والكوفيون لا يعترفون إلا بالمفعول به، ويعللون ذلك بقولهم: "إن الفعل إنما له مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيهم عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنما شبه بالمفعول"⁽⁹⁾، ولذا فإنهم يلحقونه بالمصدر، والفراء يستعمل المصدر ويريد به المفعول المطلق "لأنه لا يعترف بتشقيق المفاعيل"⁽¹⁰⁾، وأحياناً يطلق على المفعول لأجله تسمية أخرى فيقول: "نصبه على التفسير"⁽¹¹⁾، ويرى أن المفعول المطلق أحياناً يكون منصوباً على فعل مضمراً⁽¹²⁾، ويطلق على المفعول معه أيضاً أنه منصوب بفعل مضمراً⁽¹³⁾

(1) قائله مجهول، انظر همع الهوامع (99/5)، معاني القرآن (52/1)

(2) معاني القرآن (52/1).

(3) شرح المفصل (110/3).

(4) الإنصاف (706/2) مسألة (155).

(5) عمدة القاري (263/1).

(6) المرجع السابق (93/1).

(7) المرجع السابق (194/1).

(8) المرجع السابق (91/1).

(9) همع الهوامع (165/1).

(10) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د: أحمد مكي الأنصاري، ط المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1962م،

ص 451.

(11) معاني القرآن (171/1).

(12) المرجع السابق (57/3).

(13) المرجع السابق (473/1).

• ومنها **الفعل المضارع**، إذ يقول: "وقوله (يوشك) من أفعال المقاربة...، وخبره يكون فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن)، وقد يسند إلى (أن)⁽¹⁾".

ويعبر عنه الكوفيون بالمستقبل، فهذا الفراء يسميه (المستقبل) وأحياناً (يفعل)، ولذا نجده يقول: "لأن كل مصدر وقع موقع فعل ويفعل جاز نصبه"⁽²⁾، ويعلل الأنصاري صاحب كتاب أبي زكريا ذلك بقوله: "وأكبر الظن أن (فعل ويفعل) من بقايا الاستعمال قبل أن يوضع لهما المصطلح"⁽³⁾، والفراء يسمي المضارع بذلك لدلالة الفعل على الاستقبال.

• ومنها **الضمير المضمَر**، حيث قال العيني عن (حتى): "جارة لا عاطفة، ولا ابتدائية، وما بعدها خلاف ما قبلها، و(أن) بعدها مضمرة.."⁽⁴⁾.

ويسميه الكوفيون (المكْنَى)، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾ (البقرة: من الآية 23)، قال الفراء: "الهاء كناية عن القران"⁽⁵⁾، فالمكنيات ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب سبق لفظاً أو معنى⁽⁶⁾.

• ومنها **التمييز**، حيث قال في إعراب (رجالاً) "تصب على أنه تمييز"⁽⁷⁾، وكما أن الكوفيين سموا المفعول لأجله تفسيراً، وأطلقوا المصطلح نفسه على بدل المطابقة، فقد أطلق الفراء على التمييز تفسيراً حيث قال: "والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك (ضقت به ذرعاً)،..."⁽⁸⁾، وفي إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ (آل عمران: من الآية 91) قال الفراء: "نصبت (الذهب) لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة"⁽⁹⁾.

• ومنها **اسم الفاعل**، إذ يقول في كلمة (أحب): "تصب لأنه خبر (أكون)، ولفظة (أحب) أفعال التفضيل بمعنى المفعول، وهو على خلاف القياس، وإن كان كثيراً، إذ القياس أن يكون بمعنى الفاعل..."⁽¹⁰⁾.

ويقسم الكوفيون الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وفعل دائم، ويعنون بالأخير اسم الفاعل شريطة أن يكون عاملاً، جاء في مجالس العلماء ما نصه: "كيف تقول مررت برجل قائم أبوه؟، فأجبت: بخفض قائم ورفع الأب، فقال لي: بأي شيء ترفعه؟ فقلت بقائم، فقال: أو ليس هو عندكم اسماً وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً، فقلت: لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع

(1) عمدة القاري (163/1).

(2) معاني القران (39/1).

(3) أبو زكريا الفراء، ص 440.

(4) عمدة القاري (142/1).

(5) معاني القران (19/1).

(6) انظر: همع الهوامع (194/1).

(7) عمدة القاري (42/1).

(8) معاني القران (79/1).

(9) المرجع السابق (225، 226/1).

(10) عمدة القاري (143/1).

الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه.⁽¹⁾ (وروي هذه الحكاية ثعلب أحد تلاميذ الفراء، والذي كان يسأله هو أبو الحسن محمد بن كيسان، وهو بصري كوفي خلط بين المذهبين)⁽²⁾.

ولكنه لو كان غير عامل فإن الفراء لا يعده فعلاً دائماً بل اسماً، ففي قوله تعالى ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا بَكِرْ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ (البقرة: من الآية 68)، قال الفراء: " (بين لا تصلح إلا مع اسمين)⁽³⁾، فحسب (فارض) و(بكر) اسمين.

• ومنها **المفعول المطلق**⁽⁴⁾، ففي إعراب (انتزاعاً) قال العيني: "يجوز في نصبه أوجه، فالأول: أن يكون مفعولاً مطلقاً عن معنى (يقبض) نحو رجع القهقري، وقعد جلوساً...⁽⁵⁾. ويجعله أحياناً منصوباً على المصدرية حيث قال في (مرحياً): " هو اسم وضع موضع الترحيب، وانتصابه على المصدرية...⁽⁶⁾.

• ومنها **واو المعية**⁽⁷⁾ وقد ذكرها العيني فقال: "الواو بمعنى (مع) لا تخلو إما أن تكون من باب المفعول معه، أو هي الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، كقوله:

[الوافر]

وُلِّبْتُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي⁽⁸⁾.....⁽⁹⁾.

ثم يذكر العيني تسميتها عند الكوفيين فيقول: "ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف، وليس النصب بها خلافاً لهم...⁽¹⁰⁾.

(1) مجالس العلماء ص 244.

(2) الفهرست لابن النديم ص 120.

(3) معاني القرآن (45/1).

(4) ويسميه الكوفيون (شبيه بالمفعول) جمع الهوامع (165/1).

(5) عمدة القاري (131/2).

(6) المرجع السابق (306/1).

(7) ويسميتها الكوفيون الصرف، وقد عرفه الفراء بقوله (أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما

عطف عليها) معاني القرآن (34/1).

(8) سبق تخريجه ص 95.

(9) عمدة القاري (315/1).

(10) المرجع السابق (315/1).

• ومنها **حروف النفي**، حيث أعرب (أما) فقال: "الهمزة للاستفهام، وكلمة (ما) للنفي.." (1)، وإذا كان الكوفيون يسمونها حروف الجحد، فقد نقل العيني أن اللام الداخلة على المضارع بعد كون منفي تسمى لام الجحد (2)، وذكر أن النحاس يصوب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، ويقابل النفي الإثبات عند البصريين الجحد والإقرار عند الكوفيين، حيث يقول الفراء: "وضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه" (3).

• ومنها **حروف الجر**، حيث قال عن (الكاف): "قوله (كما أوحينا) كلمة (ما) ههنا مصدرية، والتقدير (كوحينا)، ومحلها الجر بكاف التشبيه" (4).

وان كان العيني في مواطن كثيرة يستخدم مصطلح الجر - وهو مصطلح بصري - إلا أنه استخدم الخفض - وهو مصطلح كوفي - ولكن على ندرة، ومثال ذلك قوله في إعراب (سنة): "تصب بنزع الخافض أي مدة سنة" (5)، والخافض هنا بمعنى الجار (6) وكلمة (مدة) فقد جرت ما بعدها بالإضافة، فلما نزع من الكلام انتصب المنجر (7).

وعبر بالخفض أيضا عن المصدر المؤول الذي جاء بـ (أن) المصدرية بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، وذلك في حالات الرفع والنصب والخفض، حيث استدل على الخفض بقوله تعالى: ﴿أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾ (الأعراف: من الآية 129) فالمصدر المؤول في محل جر بالإضافة، وقد سماه خفضاً (8).

والعيني - رحمه الله - يستخدم مصطلح الخفض للاسم الذي يأتي بعد (رب)، ولكنه ينقل التسمية عن غيره فيقول: "قوله (عارية) بتخفيف الياء، قال القاضي: أكثر الروايات بخفض عارية على الوصف، وقال السهيل: الأحسن عند سيبويه الخفض على النعت، لأن (رب) عنده حرف جر يلزم صدر الكلام..." (9).

والنحاة كانوا يخلطون بين الخفض والجر (10)، ولكن التعبير بالجر وحروف الجر هو الغالب، وليس الخفض وحروف الخفض.

(1) عمدة القاري (18/4).

(2) المرجع السابق (92/1).

(3) المرجع السابق (52/1).

(4) المرجع السابق (15/1).

(5) المرجع السابق (109/2).

(6) نزع الخافض هو نصب الاسم بعد حذف حرف الجر وهو الغالب الشائع وليس نزع الجار.

(7) وفي ذلك قال ابن مالك: وعد لازماً بحرف جر فان حذف فالنصب للمنجر. انظر: المسألة في شرح ابن عقيل (537/1).

(8) عمدة القاري (126/2).

(9) المرجع السابق (175/2).

(10) الإنصاف مسألة 55 (376/1).

• **الصفة:** وتسمى عند الكوفيين نعتاً، ولقد كان الفراء سابقاً إلى هذا المصطلح كما ذكر شوقي ضيف: "وكذلك أول من اصطلح على تسميته النعت باسمه"⁽¹⁾، غير أن سيبويه يقول في كتابه: "ومن النعت أيضاً (مررت برجل مثلك)، فـ (مثلك) نعت على أنك قلت: هو رجل كما أنك رجل، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يزد عليك، ولم ينقص عنك في شيء من الأمور"⁽²⁾.
والصفة عند الكوفيين تقابل حروف الجر عند البصريين كما مر بنا، وكذلك يطلقون الصفة على ظرفي الزمان والمكان وهم يسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: (أمامك زيد، وفي الدار عمر)⁽³⁾، ويرجح المختار أحمد ديره أن استعمال الصفة لحروف الجر مصطلح للفراء وحده، لأنه أورده كثيراً في كتابه، ولأنه كان يؤسس مذهباً يختلف عن مذهب البصرة في مصطلحاته⁽⁴⁾.
وقد أكثر العيني من ذكر الصفة طويلاً، وأغفل (النعت) في إعراباته إلا قليلاً، ومن نماذج ذكر المصطلح قوله في إعراب كلمة (قليلًا): "تصب على أنه صفة لمصدر محذوف، أي سكوتاً قليلاً"⁽⁵⁾.

ومنها إعرابه جملة (لا يسقط ورقها)، حيث قال: "صفة سلبية تبين أن موصوفها مختص بها دون غيره"⁽⁶⁾، ومنها ذكره لوجه من وجوه إعراب (ذوات) قائلاً "وتكون صفة للعواتق"⁽⁷⁾.
واعتبر العيني جملة (فيها تصاوير) بأنها: "جملة اسمية في محل النصب لأنها صفة (كنيسة)"⁽⁸⁾.
وعلى هذا النهج يسير في إعراباته ومعانيه، مصطحباً مصطلح الصفة، لا يفارقه ولا يجافيه.

ولقد زهد العيني - رحمه الله - في المصطلحات الكوفية إلا من مسميات معدودة، جاءت على غير إرادة مقصودة، وأحسب أنه توشح بها لشيوعها وذيوعها، دون التفات إلى مصدرها وبنبوعها، فالكوفيون لا يرون ما يعرفه البصريون من المفعول معه، والمفعول له، والمفعول

(1) المدارس النحوية ص 202.

(2) الكتاب (423/1).

(3) الإنصاف (51/1) مسألة (6).

(4) دراسة في النحو الكوفي ص 246.

(5) عمدة القاري (194/1).

(6) المرجع السابق (14/2).

(7) المرجع السابق (304/3).

(8) المرجع السابق (174/4).

فيه، والمفعول المطلق، فهم لا يعترفون إلا بالمفعول به ويعللون ذلك بقولهم: "إن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيهم عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما شبه المفعول"⁽¹⁾.
ورأيت العيني يستعمل (المصدر) كثيراً ويريد به المفعول المطلق، فمن ذلك قوله:
"قوله (كما تنبت الحبة) الكاف للتشبيه، وما مصدرية، والتقدير كنبات الحبة، ومحل الجملة نصب على أنها صفة لمصدر محذوف، أي فينبتون نباتاً كنبات الحبة"⁽²⁾.

وقوله كذلك: " (كل ممزق) كلام إضافي منصوب على النيابة عن المصدر..."⁽³⁾.
وما وقفت عليه من إعرابات العيني وجدته في بعضها يطلق (ما لم يسم فاعله) على رافع نائب الفاعل، وهو مصطلح كوفي ذكره الفراء كثيراً ومن ذلك إعرابه الفعل (كتب) من قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (البقرة: من الآية 183)، حيث قال:
"ورد الفعل (كتب) ولم يسم فاعله..."⁽⁴⁾.

وفي رفع (الدين) من حديث (لن يشاد الدين أحد إلا غلبه) قال العيني: "وأما على رواية الجمهور فالرفع على ما لم يسم فاعله"⁽⁵⁾، وهذا القول نقله عن صاحب المطالع بزيادة كلمة (أحد)، ولذا علق بعد ذلك على المسألة بقوله "قلت الأولى أن يرفع الدين على أنه مفعول ناب عن الفاعل، فحينئذ يكون (يشاد) على صيغة المجهول"⁽⁶⁾.

وعندما أعرب الفعل (يلقون) قال: "يلقون على صيغة المجهول"⁽⁷⁾، وعن الفعل (أمرت) قال: "جملة من الفعل والمفعول النائب عن الفاعل وقعت مقولاً للقول"⁽⁸⁾، ثم نراه يعود لتسمية الفعل (ذُكر) في (ذُكر) عندها ما يقطع الصلاة) حيث قال: "قوله (ما يقطع) كلمة ما موصولة، ويجوز فيها وجهان: الأول أن تكون مبتدأ وخبره قوله (الكلب)، والجملة في محل نصب لأنه مفعول ما لم يسم فاعله وهو قوله (ذُكر) على صيغة المجهول..."⁽⁹⁾.

وأرى بأن العيني يعتمد المصطلح البصري (الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل)، ولا يمنعه من التعرض للتسمية الكوفية (ما لم يسم فاعله، مفعول ما لم يسم فاعله)، وذلك حين نقله لآراء نحاة، أو أوجه إعراب تخصصهم، كما رأينا في المواطن السالفة.

ومما لا شك فيه أن المصطلحات البصرية حظيت بشهرة عريضة وانتشار فسيح، ما كان للمصطلح الكوفي أن يجاريها، أو يباريها، حتى ازدحمت الساحة النحوية والى يوم الناس

(1) همع الهوامع (165/1).

(2) عمدة القاري (171/1).

(3) المرجع السابق (28/2).

(4) معاني القرآن (112/1).

(5) عمدة القاري (238/1).

(6) المرجع السابق (238/1).

(7) المرجع السابق (171/1).

(8) المرجع السابق (180/1).

(9) المرجع السابق (298/4).

هذا بالكثير منها، في الوقت الذي تلاشت فيه مصطلحات كوفية كثيرة، أو توارت على خجل، وقد تظهر أحياناً وعلى استحياء، وزيادة على ذلك فإن ما انتعش من مصطلحاتهم وكتب له البقاء، وشاع في سائر الأرجاء هو ما ألفه النحاة قبل الخلاف واصطلحوا عليه، ثم نسبه الكوفيون إلى مدرستهم، أو مصطلح ابتكروه إثرء وإغداقاً لا مناكفة للبصرة وشقاقاً.

وبناء على ما ذكرت فقد برزت مصطلحات البصرة في كتاب عمدة القاري لشهرتها بين المتخصصين والعوام، ولقد عاش العيني في فترة ازدهمت بالمؤلفات والمصنفات، وليس القبول عند الجمهور ينال، ولا يدرك عندهم الوصال، لو عمد الكاتب إلى مصطلحات مغمورة، يجد العوام في استكشافها صعوبة ووعورة، ولذا رأينا المؤلفين ومنهم العيني يخطب ود الدارسين بلغة ميسورة، ومصطلحات مشهورة.

وكتاب العيني يصنف في الشروح، ومن أبرز معالمها الوضوح، وغايته أن تعم لطائفه، وتؤم طرائفه، وسبيل ذلك معروفة، ألا وهي المصطلحات المألوفة، والتي يقصر دون بلوغها مصطلح أهل الكوفة.

ولعل قائلاً يقول: لقد وجد في زمن العيني من صنف نحواً يطفح بمصطلحات كوفية، وهو يطمح إلى ما ذكرت من شهرة علمية، وبيان ذلك أن العيني لم يك صاحب مذهب نحوي يتعصب له، ويروم ترويجه، ولكنه صاحب مذهب فقهي، فقد كان حنفيّاً يدعو لمذهبه بكل سبيل، وينافح عن حياضه بالحجة والدليل، والنحو قد جاء في كتابه ارتفاقاً، كي يجلو به المعاني ويزيدها إشراقاً.

المبحث الثالث

إعرابه

الإعراب في كتاب العمدة عند العيني جانب من جوانب كثيرة تعرض للأحاديث من خلالها، منها اللغوية، ومنها الشرعية، وما كان كتاباً نحوياً خالصاً يفصل فيه الآراء، وي طرح تفاصيلها ودقائقها للقراء، بل إنه اقتصر على إعراب ما يعين على فهم الحديث وإدراك معناه، فجاء الإيجاز الثري الخصب من أبرز مزاياه، وقد تدعو الحاجة إلى إبراز سبائك النحاة، من رأى عميق، أو إعراب دقيق، وما قد يرشح في بعض المسائل من خلاف مفيد، يذكي عند القارئ ملكة النقد والتفنيد، وهذا ما نضح به العيني من غير بخس يؤول إلى إخلال، وبعيدا عن فذلكة لا تثمر إلا إلامال، وكون النحو في كتاب العيني مقتصرًا على الإعراب فإنني أنتقى بعضًا من لطائفه الفريدة، وإعراباته السديدة، والتي غاير فيها النحاة بالحجة، وسائر الدليل الذي يكشف كل لجة، ومنها:

[1] يذكر العيني -رحمه الله- أحيانا قول المحدثين في إعراب كلمة رُويت باختلاف في حركات الإعراب ثم يوفق بين الرأيين المتناقضين، ويتأول لكل منهما، ولا يتواني أن يقترح بزناد رأيه ليزيل الإشكال، ويرجح أحد الأقوال.

• فعند إعراب كلمة (الدين) في قوله ﷺ: (إن يشاد الدين) قال العيني: "قوله (يشاد) منصوب بـ (لن) وليس له فاعل، و(الدين) مفعوله، قال القاضي: روى رفع الدين ونصبه، وهو من الأحاديث التي سقط منها شيء، يريد أنه سقط من هذا الحديث لفظ (أحد) في الرواية.

وقال صاحب المطالع⁽¹⁾: ورواه ابن السكن بزيادة (أحد)، وعلى هذا (الدين) منصوب، وهو ظاهر، وأما على رواية الجمهور فالرفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على إضمار الفاعل في (يشاد) للعلم به، وقال صاحب المطالع: و الرفع هو رواية الأكثر، وقال النووي: الأكثر في ضبط بلادنا النصب، والتوفيق بين كلاميهما بأن يحمل كلام المطالع على رواية المغاربة، وكلام النووي على رواية المشاركة، قلت الأولى أن يرفع (الدين) على أنه مفعول ناب عن الفاعل، فحينئذ يكون (يشاد) على صيغة المجهول، وقد قلنا أن هذا الصيغة يستوي فيها بناء المعلوم والمجهول، لأن هذا من بان المفاعلة، وعلامة بناء الفاعل فيه كسر ما

(1) هو ابن قرقول، صاحب كتاب (مطالع الأنوار)، وقد سبق التعريف بالكتاب ومؤلفه ص42.

قبل آخره، وعلامة بناء المفعول فيه فتح ما قبل آخره، وهذا لا يظهر في المدغم، ولا يفرق بينها إلا بقريئة⁽¹⁾.

• ويذكر العيني - رحمه الله - لكلمة (ينتزع انتزاعاً) ثلاثة أوجه من الإعراب، ثم يرجح أحدها فيقول: "الأول: أن يكون مفعولاً مطلقاً عن معنى (يقبض) نحو رجع القهقري، وقعد جلوساً، والثاني: أن يكون مفعولاً مطلقاً مقديماً على فعله، وهو (ينتزع)، ويكون (ينتزع) حالاً من الضمير في (يقبض) تقديره: إن الله لا يقبض العلم حال كونه ينتزع انتزاعاً من العباد، والثالث: أن يكون حالاً من العلم بمعنى (منتزعاً)، تقديره: إن الله لا يقبض العلم حال كونه منتزعاً، فإن قلت: على هذا ما يقع (ينتزع)؟ قلت: قيل يكون (ينتزع) جواباً عما يقال ممن ينتزع العالم؟، وفيه نظر، والأصوب أن يكون في محل النصب صفة إما لانتزاعاً، أو لمنتزعاً من الصفات المبينة⁽²⁾.

• وعند إعرابه (لا تجيء) في حديث: (لا تسألوه لا يجيء فيه بشيء) ⁽³⁾ قال: "يجوز فيه ثلاثة أوجه، الأول: الجزم على جواب النهي، أي لا تسألوه لا يجيء بمكروه، الثاني: النصب على معنى لا تسألوه إرادة أن لا يجيء فيه، ولا زائدة، وهذا ماش على مذهب الكوفيين، وقال السهيلي: النصب فيه بعيد، لأنه على معنى (أن)، الثالث: الرفع على القطع، أي لا يجيء فيه بشيء تكرهونه، قلت المراد أنه رفع على الاستئناف⁽⁴⁾.

• وفي رده على الكرمانى حول إعراب (كما هو) في باب (إذا ذكر في المسجد أنه جنبٌ يخرج كما هو ولا يتيمم)، قال: "على كل تقدير هذه الجملة محلها النصب على الحال من الضمير الذي في (يخرج)..... تسمية هذه الكاف بكاف المقارنة تصرف منه واصطلاح، بل الكاف ههنا للتشبيه على أصله، ونظير ذلك قولك لشخص: كن كما أنت عليه، والمعنى على ما أنت عليه، ثم في هذا وجوه من الإعراب، الأول: أن تكون (ما) موصولة، و(هو) مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير كالذي هو عليه من الجنابة، والثاني: أن يكون (هو) خبراً محذوف المبتدأ، والتقدير كالذي هو عليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (الأعراف: من الآية 138)، أي كالذي هو لهم آلهة، والثالث: أن تكون (ما) زائدة ملغاة من العمل، والكاف جارة، و(هو) ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما في قولك: ما أنا كأنت، والمعنى يخرج في المستقبل مماثلاً لنفسه فيما مضى، والرابع: أن تكون (ما) كافة، و(هو) مبتدأ محذوف الخبر، أي

(1) عمدة الفاري (238/1).

(2) المرجع السابق (131/2).

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول الله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً)، ح 125، 41/1.

(4) عمدة الفاري (200/2).

عليه أو كائن، والخامس: أن تكون (ما) كافة، و(هو) فاعل، والأصل يخرج كما كان، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير، وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون (ما) مصدرية...⁽¹⁾.

[2] وكثيراً ما يعدد العيني أوجه الإعراب.

• ومن ذلك إعرابه (ماذا)، حيث ذكر لها ستة أوجه من الإعراب، فقال: "الأول: أن يكون (ما) استفهام، و(ذا) إشارة...، الثاني: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) موصولة كما في قول لبيد-
﴿ألا تسألان المرء ماذا يحاول...، الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب، كقولك: لماذا جئت؟، الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً، الخامس: أن يكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة، السادس: أن يكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة"⁽²⁾.

• ومن ذلك كلمة (أصلي)، حيث جعل لها ستة أوجه من الإعراب⁽³⁾، ومنها (هو ذا هو)، حيث أوصلها إلى سبعة أوجه من الإعراب فقال: "الأول: أن يكون (هو) مبتدأ، و(ذا) خبره، و(هو) الثاني خبر بعد خبر، والثاني: أن يكون (هو) الثاني تأكيداً للأول، والثالث: أن يكون تأكيداً لـ (ذا)، والرابع: أن يكون بياناً له، والخامس: أن يكون (ذا) مبتدأ ثانياً، وخبره (هو) الثاني، والجملة خبر المبتدأ، والسادس: أن يكون (هو) ضمير الشأن، ويكون (ذا) مع (هو) الثاني جملة، أو خبر الثاني محذوفاً، والجملة تأكيد الجملة، والسابع: أن يكون (ذا) منصوباً على الاختصاص"⁽⁴⁾.

[3] وقد يعرب الكلمة، ثم يأتي بقول آخر يخالف إعرابه، ويتعرض له بالتضعيف ولو أكثر أنصاره، فها هو يعرب كلمة (مثل) في قول عائشة-رضي الله عنها- (إلا جاءت مثل فلق الصبح)⁽⁵⁾ فيقول: قوله (مثل) منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا جاءت مجيئاً مثل فلق الصبح، أي شبيهة لضياء الصبح، وقال أكثر الشراح: إنه منصوب على الحال، وما قلناه أولى لأن الحال مقيدة، وما ذكرناه مطلق، فهو أولى على ما لا يخفي على النابغة من التراكيب"⁽⁶⁾.

(1) عمدة القاري (223/3).

(2) المرجع السابق (58/1).

(3) المرجع السابق (111/4).

(4) المرجع السابق (197-196/4).

(5) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، ح 3، 9/1.

(6) عمدة القاري (56/1).

وكذلك الأمر حين أعرب (أنفا) فقال " قال بعضهم: منصوب على الحال، قلت: لا يصح أن يكون حالاً، بل هو نصب على الظرف، لأن معناه ساعة، أو أول وقت "(1).

ويخطئ العيني - رحمه الله - قول من يعرب (ثم) مفعولاً، ويعلل ذلك بأنها ظرف لا يتصرف، فيقول: " وهو اسم يشار به إلى المكان البعيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ (الشعراء:64)، وهو ظرف لا يتصرف، ولذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ (الإنسان: من الآية20)، ولا يتقدمه حرف التنبيه، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب"(2).

والعيني ينقل هذا القول عن ابن هشام في المغني (127/1)، والنقول عن المغني لا حصر لها، ولكن ما يؤخذ على العيني أنه لم يعزو القول إلى صاحبه في العمد.

[4 من لطائف العيني - رحمه الله- أن يشير إلى أن تغير موقع الكلمة في التركيب اللغوي يلقي بظلاله على إعرابها، ويضرب على ذلك مثلاً بإعراب (من الأجر) في قوله ﷺ: "فإنه يرجع من الأجر بقيراطين"(3) حيث قال: " فإن قلت: ما محل قوله (من الأجر) ؟، قلت: حال من قوله بقيراطين، وفي الحقيقة هي صفة، ولكنها لما قدمت صارت حالاً"(4).

وذلك لأن النعت لا يقدم على منوعته عند جمهور النحاة(5)، وإن كان بعضهم(6) قد أجاز تقديمه إذا كان غير مفرد (مثنى أو جمع)، شريطة أن يتقدم أحد متبوعيه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أبي ذاك عمي الأكرمان وخاليا(7)

وإن لم يكن للعيني كثير تفرد في الإعراب يلوح، إذ سبقته مؤلفات وشروح، فحسبه ما جادت به قريحته من ومضات واشراقات، وما أدلي به من ردود واعتراضات، مشفوعة ببراهين ساطعات، وحجج بينات، وقد لاحظت من متابعتي لإعراباته ما يلي:

(أ) - اتخاذ الإعراب سبيلاً إلى استقامة المعنى، فإذا سمع ما يخالف السليقة، أو بلغه إعراب يحدث فساداً لمراد رسول الله ﷺ ضعفه ووهاه، كما فعل مع الكرمانى حين اعتبر (إذ كان) بدل اشتمال في حديث (وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي...).

(1) عمدة القاري (94/1) .

(2) المرجع السابق (104/2).

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إتيان الجنائز من الإيمان، ح47، 22/1.

(4) عمدة القاري (272/1) .

(5) همع الهوامع (185/5) .

(6) صاحب كتاب البديع في النحو، وهو محمد بن مسعود الغزني (ت421هـ) .

(7) البيت لم يعرف قائله وصدره: ولست مقرأ للرجال ظلاماً، وهو من شواهد المغني (616/2)، والمقاصد النحوية (73/4)

والأشموني(61/2)، همع الهوامع(18/5).

حيث رد العيني يقول: "قلت: (إذ) ههنا ظرف بمعنى حين، والمعنى: أعجب اليهود حين كان يصلي -عليه السلام- قبل بيت المقدس، و(إذ) إنما تقع بدلاً عن المفعول، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ (مريم: من الآية 16)، وههنا المفعول هو الضمير المنصوب في قوله (أعجبهم)، ولا يصح أن يكون بدلاً منه لفساد المعنى، والضمير المستتر في (أعجب) ضمير الفاعل" (1).

ولقد جوز الأخفش، والزجاج، وابن مالك، وقوعها مفعولاً به، وبدلاً منه، والزمخشري: مبتدأً، فمن وقوعها مفعولاً به قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ (لأعراف: من الآية 86)، ومن وقوعها بدلاً منه ما ذكر العيني سابقاً، ومن وقوعها مبتدأً قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ﴾ (آل عمران: من الآية 164).

والجمهور لا يثبتون ذلك، وله عندهم تأويل وتخريج (2).

(ب) - يحرص العيني - رحمه الله - على فصل القول في المسائل الإعرابية التي قد يشكل إعرابها، ولا ينتبه لخفائها إلا الفطن اللبيب، والنحوي الأريب، ومن ذلك الضمير الذي يتصل بالفعل، ويتوهمه من ليس له خبرة بتركيب اللغة مفعولاً به، وهو مفعول مطلق (3)، ومن ذلك إعرابه (سافرناها)، حيث قال: "والضمير المنصوب فيه وقع مفعولاً مطلقاً، أي سافرنا تلك السفارة، وذلك نحو قولهم: زيدا أظنه منطلق، أي زيداً ينطلق أظن الظن أو ظناً" (4). وكذلك أعرب (كتاباً) على أنه مفعول به للفعل (كتب)، وليس مفعولاً مطلقاً، وعلل يقول: "لأن الكتاب هنا اسم غير مصدر" (5).

(ج) يربط العيني بين البلاغة والنحو، لأنهما السبيل إلى الإفهام، وبلوغ المرام، ولا فكاك لأحدهما عن الآخر، لأن المفاهيم توابع المناطق، فها هو يعرب (يقول) بأنها: "جملة في محل نصب على أنه مفعول ثان لقوله (سمع)، على قول من يدعي أنه يتعدى إلى مفعولين، والصحيح أنه لا يتعدى، فحينئذ يكون نصباً على الحال، فإن قيل: لم لم يقل (قال) مناسباً لـ(سمع) مع أن القضية ماضية؟، قلت: أحيب لغرض الاستحضار، كأنه يقول الآن، وكأنه يريد أن يطلع الحاضرين على ذلك القول مبالغة في تحقق وقوع القول، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(1) عمدة القاري (244-243/1).

(2) همع الهوامع (173,172/3).

(3) ومن ذلك الضمير في قوله تعالى: { لا أعذبه أحداً من العالمين } (المائدة: 115).

(4) عمدة القاري (9/2).

(5) المرجع السابق (29/2).

مَثَلَّ عَيْسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (آل عمران: 59)، من حيث لم يقل فكان⁽¹⁾.

(د) يوفق العيني - رحمه الله - في إعرابه كثيراً بين الروايات التي قد تتعدد للحديث الواحد، تساعد في ذلك خبرته بعلم الحديث دراية ورواية، ومن ذلك قوله: "قوله (وقد أرهقتنا الصلاة) جملة وقعت حالاً، قال عياض: روى برفع الصلاة على أنها الفاعل، وروى (أرهقتنا الصلاة) بالنصب على أنها مفعول، أي أخرجنا الصلاة، قلت: روى في وجه الرفع وجهان أيضاً، أحدهما: أرهقتنا بتأنيث الفعل بالنظر إلى لفظ الصلاة، والآخر (أرهقتنا) بدون التاء، لأن تأنيث الصلاة غير حقيقي"⁽²⁾.

(هـ) يهتم العيني عند الإعراب - وخاصة في الحروف - ببيان أوجه الاستعمال، وذلك كثيراً في كتاب العمدة، ومثال على هذا يقول في حرف التثنية (ألا) و(ألا) حرف التثنية سواء فيه ما كان المخاطب به مفرداً، أو مثني، أو مجموعاً، ويحتمل أن تكون الهمزة للاستفهام، ولا للنفي"⁽³⁾.

(1) عمدة الفاري (9/2).

(2) المرجع السابق (251/1).

(3) المرجع السابق (33/2).

الختمة

بعد الجولة السابقة في كتاب (عمدة القاري)، واستعراض المصادر، والشواهد، والأصول النحوية، والتي أوضحت المذهب النحوي للإمام العيني -رحمه الله- تجدر الإشارة إلى رزمة من النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، ومنها :

أولاً : النتائج : -

1- إن كتاب (عمدة القاري) يعد موسوعة ثقافية ضخمة، شملت العلوم الشرعية فقهاً، وتفسيراً، وأخلاقاً، وروايةً، ودرايةً، وكذلك العلوم اللغوية لغةً، ونحواً، و صرفاً، وبلاغةً، مع جليل الفوائد، وغريب الفرائد، وما النحو الذي أبحرنا فيه إلا جانب من جوانب شرحه، ولبنة من لبنات شرحه.

2- لقد نقل العيني كثيراً من الآراء عن السابقين دون أن يشير إليها، كنقله الوافر عن ابن هشام في المغني، وقد يسمي أحياناً الكتاب ولا ينسبه إلى مؤلفه، لا رغبة في التعمية ولا تحرجاً من التسمية، ولكن لشهرة هذه الآراء، وقدرة الدارسين على ردها إلى العلماء، والمشتغلون بالنحو لا تغيب عنهم هذه الأمور، ولن يجدوا عناء فيما هو معلوم مشهور.

3- نقل العيني عن عدد كبير من النحاة موزعين على المدارس النحوية المشهورة، مما يوحي بنظرته الشمولية، ومنهجيته التوسعية في طلب الرأي السديد، بعيداً عن التعصب والتقليد، ولا ينسب الرأي أحياناً إلى صاحبه حرصاً منه على الإحاطة الكاملة بالموضوع النحوي، ولو لم يعرف مصدره الحقيقي .

4- شحت المصادر النحوية عند العيني في كتابه (عمدة القاري) إلا من عدد قليل من المصنفات، وبعض الشروح، ولسنا ننتهمه بتعمد الإغفال والتقصير، بل نطمئن إلى علمه الغزير، وأن مصنفه شرح وتفسير.

5- يعرض العيني في مصنفه للغات العرب ناقلاً ما روي عنهم، ويذكر اختلاف روايات الحديث متلمساً تخريجاً يتوافق مع كل رواية ذكرت من رواة البخاري .

6- ظهرت شخصية العيني بوضوح، وذلك من خلال براعته في التحليل والمناقشة والترجيح، وقدرته على النقد والتفنيد والترتيب والاستدلال الصحيح، ولقد ساعده على ذلك غزاره علمه، ورجاحة عقله، وقوة شخصيته، وإلمامه بتراث السابقين، وإحاطته بما وقع فيه الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فالعيني عالم تميز بالتمحيص والاستقلال، ولم يرض لنفسه التبعية والاستقبال .

7- يهتم العيني بالغ الاهتمام بالشواهد القرآنية التي جاءت على وفرة وكثرة، وأكثر شواهده من مغني ابن هشام كما رأينا، ويعتد بالقراءات القرآنية ، وتوجيهاتها النحوية ، وما هذا إلا لصلوعه في علم التفسير، ودرايته بالقراءات، وميله إلى جواز الاستشهاد بها ولو كانت شاذة .

8- يتبنى العيني الاستشهاد بالحديث النبوي في القضايا النحوية، ويراه أصلاً ثابتاً للاستدلال بعد كتاب الله تعالى، وإن خالف الحديث قاعدة نحوية تأول لها، وكثيراً ما يستشهد بالحديث مصحوباً بشاهد قرآني أو شعري .

9- استشهد العيني بالشعر وفق إجماع النحاة، فجاء بشواهد من عصور الاحتجاج المتفق عليها، غير أنه توسع قليلاً فاحتج بشعر ذي الرمة، وأبي نجم العجلي، وقد رصد النحاة لهما هفوات، وردوا الاستشهاد بشعرهم لما فيه من مطاعن وسقطات، كما واسئل بعض الشواهد من كنانة الفرزدق وجرير والمنتبي، وهم من المولدين، الذين ثارت حول شعرهم شبهات من قبل النحويين .

10- جاءت الشواهد النثرية عند العيني قليلة شحيحة قياساً بالشواهد القرآنية والشعرية، وهذا الأمر وارد عند جمهور النحاة، إذ لا يرتقي الكلام المنثور إلى شهرة الشعر المنشور، أو مقام الكتاب المسطور.

11- جعل العيني السماع أصل الأصول النحوية ، واعتمده أساساً في قبول الآراء أو ردها، وخرج بعضه إلى الشذوذ أو الندرة أو الضرورة، وتناوش الأصول الأخرى من قياس وتعليل وتأويل، دون إخلال بمنهجه القائم على الإيجاز لا على التفصيل .

12- ظهر العيني في كتاب(عمدة القاري) مؤيداً لكثير من آراء البصريين، موافقاً لبعض آراء الكوفيين، حيث وافق البصرة في مادة الدراسة في أكثر من ست مسائل، ووافق الكوفة في مسألتين، وسكت في ثلاث، وخالف المدرستين في بعض المسائل، وهذا الميل والتوجه يطمئن بأن الرجل لم يكن متعصباً لمدرسة بعينها؛ ولكنه منقاد للصواب حيث كان، إذا ثبت عنده الرجحان .

13- أتى العيني من خلال إعراباته للحديث بما لم يتطرق إليه أكثر النحاة، كمعنى الإضراب، ولغات (رب)، وأوجه (من)، وجواز إطلاق اسم الجمع على التثنية، ومتى يذكر(الذراع) ويؤنث، إلى غير ذلك من النكات الدقيقة ، والنظرات العميقة .

14- كان العيني سخياً في استخدام المصطلحات البصرية، ولم يغفل المصطلح الكوفي؛ ولكنه لم يتعرض للمقارنة أو المقابلة بين المصطلحات، بل ذكرها دون نسبة إلى أصحابها اطمئناناً إلى حصافة القراء، واقتصاراً على ما يعتقده بيّن الوضوح والجلاء، وضرباً عن الاشتغال بجدل النحاة، الذي قد يصرفه عن مبتغاه، في شرح مراد رسول الله ، عليه أتم تسليم وأفضل صلاة .

ثانياً : التوصيات :-

- 1- دراسة التراث النحوي بتمعق واهتمام، والعناية بمؤلفاته على الدوام، وذلك بإعادة صياغته سهلاً ميسوراً، وعرضه للقراء غرضاً موفوراً.
- 2- ترغيب الطلاب في دراسة النحو، وردم الهوة التي تحول بينهم وبينه، ففي دراسة النحو إحياء للتراث، وصيانة للميراث، وحراسة للغة والدين، وإرضاء لرب العالمين.
- 3- ضرورة العناية بالقراءات القرآنية، وما تحويه من لغات ولهجات عربية، وتأويلات نحوية، فهذا يزيد اللغة اتساعاً، ويضفي عليها تألقاً وإبداعاً .
- 4- اعتماد الحديث النبوي أصلاً للاستشهاد في اللغة بعد كتاب الله ، والاعتناء به كأساس للاستدلال عند النحاة ، وإعطاء كلام النبي-صلى الله عليه وسلم- مساحة أوسع مما كانت عليه، وخاصة بعد نزوح الجرح والتعديل والإتقان الذي وصل إليه.
- 5- توجيه الدراسات والبحوث نحو كتاب (عمدة القاري)، فهو ميدان خصب للكثير من الدراسات النحوية واللغوية والصرفية والبلاغية، ومجال رحيب للبحوث الشرعية، يحتوي على وافر مادة، قد تكون منطلقاً لبحوث جادة، تثري المكتبة العربية بالمفيد، وتزينها بكل طارف جديد.

الممارس الفنية

أولاً: فهرس آيات القرآن الكريم.

رقم الآية	السورة	الصفحة
	سورة البقرة	
2	﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	47
4	﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	69
6	﴿سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	87
23	﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾	153
25	﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾	33
28	﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾	83,65
35	﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	117,112
58	﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾	67
61	﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾	74
68	﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	154
151	﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾	33
173	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾	70
183	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	157
187	﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾	73
195	﴿وَاحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾	67
214	﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	68
214	﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	70
219	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾	66
228	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	68
271	﴿إِن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	150
	آل عمران	
23	﴿يُدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾	74
59	﴿إِن مِثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تَرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	164
91	﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	153

40	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾	97
149	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	97
26	﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ﴾	152
150	﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾	159
163	﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ﴾	164
	النساء	
73	﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	87
76	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	90
72	﴿ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾	100
140،76	﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾	125
	المائدة	
34	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	6
71،43	﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	6
66	﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾	61
163	﴿لَا أَعَذَّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾	115
	الأنعام	
117	﴿هَذَا رَبِّي﴾	76
150	﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مَوْءٍ أَوْ دَمًا﴾	145
	الأعراف	
67	﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	16
9	﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾	58
163	﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾	86
70،68	﴿حَتَّىٰ عَفَوْا﴾	95
155	﴿أَوْذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِنَا﴾	129
140	﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	132
110	﴿يَا مُوسَىٰ اذْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾	134
160	﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾	138

127	﴿وَقَطَعْنَا لَهُم مِّنْ شَجَرَةِ الْأَزْكَىٰ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾	160
67	﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	161
	الأنفال	
118	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾	1
	التوبة	
132،74	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	6
66	﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	40
74	﴿وَوَضَعْنَاهُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	69
73	﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾	124
	يونس	
67	﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	26
	هود	
80	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾	15
112	﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾	41
66	﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾	48
75	﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	107
	يوسف	
72	﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	14
73	﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾	33
88	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	90
	الرعد	
132	﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	2
	إبراهيم	
129	﴿أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مَلَّتِنَا﴾	13
107	﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾	24
74،72	﴿أَفْتَدَىٰ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾	37
	الحجر	

82،75	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	2
138،116	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	4
	الإسراء	
73	﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾	1
73	﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾	110
	الكهف	
143،75	﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾	18
68	﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ﴾	31
	مريم	
110	﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ﴾	12
163	﴿وَإِذْ كَرِهَ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ﴾	16
110،91	﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾	23
69	﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	31
69	﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾	39
73	﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	69
71	﴿وَإِنْ مِنْكُمْ آلَاءٌ وَارِدُهَا﴾	71
	طه	
74	﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	7
13	﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	44،43
70	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾	69
141،75	﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾	71
88	﴿لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾	77
68	﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾	91
	الأنبياء	
67	﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾	54
	الحج	
66	﴿فَاجْتَبِيُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	30

76	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	63
	النور	
69	﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	14
	الفرقان	
71	﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ﴾	20
	الشعراء	
163	﴿وَأَرْلَفْنَا نَمَّ الْأَخْرِينَ﴾	66
	النمل	
129،110	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	25
73	﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾	33
69	﴿فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾	35
	القصص	
73	﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	28
	العنكبوت	
52	﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾	12
	الروم	
74	﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾	27
	لقمان	
132	﴿كُلُّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	29
	فاطر	
140	﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾	2
	الصفات	
71	﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾	164
	ص	
66	﴿هَذَا فَلْيَذُقُوهُ﴾	57
69	﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾	57
	الزمر	

27	﴿بَلِ اللّٰهِ فَاَعْبُدْ﴾	66
	غافر	
69	﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾	18
69	﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	70،71
	الشورى	
33	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	11
68	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	25
123،35	﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾	43
	الدخان	
138،116	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾	4،5
	النجم	
74	﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾	32
	الرحمن	
67	﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾	60
	الواقعة	
52	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	22
	الحديد	
127	﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾	18
	الصف	
69	﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾	2
73	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	14
	الجمعة	
75،66	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	9
	المنافقون	
87	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾	6
	التحريم	
74	﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	4

	<u>القلم</u>	
66	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	9
	<u>نوح</u>	
97	﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾	25
	<u>المدثر</u>	
149	﴿فَذَلِكِ يَوْمُنَا يَوْمٍ عَسِيرٍ﴾	9
	<u>الإنسان</u>	
48	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾	1
162	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾	20
	<u>المرسلات</u>	
73	﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾	50
	<u>النبأ</u>	
112،70	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	1
	<u>النازعات</u>	
69	﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾	43
	<u>المطففين</u>	
66	﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾	2
	<u>البلد</u>	
150	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا﴾	14،15

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.

المسلسل	الحديث	الصفحة
1	إذا استيقظ أحدكم من منامه.	77
2	أذكر أم أنثى.	132،122،87
3	ارجعن مأزورات غير مأجورات.	92،59
4	إلا جاءت مثل فلق الصبح.	161
5	إلى ما هاجر إليه.	41
6	أنا أعرب العرب ولدتي قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر، فأنى يأتيني اللحن.	51
7	أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك.	89
8	إن قعر جهنم سبعين خريفاً.	54
9	إن الله عز وجل وكلّ بالرحم ملكاً يقول: يا ربّ نطفة، يا ربّ علقة، يا ربّ مضغة، فإذا أراد أن يقضي خلقه قال: أذكر أم أنثى، شقي أم سعيد، فما الرزق وما الأجل، فيكتب في بطن أمه.	87
10	إن الله لا يمل حتى تملوا.	59
11	إنما أنا بشر.	77
12	إنما الأعمال بالنيات.	26
13	إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها.	77
14	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون.	54
15	أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما، ثم غسل أو مضمض، واستنشق من كفة واحدة.	24
16	إني لأراكم من ورائي كما أراكم.	142
17	تصدق امرؤ من دينار، من درهم، من صاع تمره.	90،78
18	ثلاث من كن فيه .	104
19	حتى إذا كان بالشعب.	26
20	حمي الوطيس.	58
21	سبحان الله، إن المؤمن لا ينجس.	87
22	سبحان الله، ما أنزل الله من الفتن! وماذا فتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحجر فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة.	83،82
23	الظلم ظلمات يوم القيامة.	58
24	فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد.	78
25	فإن أحد ترخص.	131
26	فإنه يرجع من الأجر بغير اطين.	162
27	فإني أريتكن أكثر أهل النار.	45

32	فإني رأيتكن أكثر أهل النار	28
28	فاتخذ سربا.	29
92،59	فارجعن مأزورات غير مأجورات.	30
85	فاشتكى إليه الناس من العطش. ويروى: فاشتكوا.	31
133	فصفت واليتيم وراءه.	32
36	فلأصلي لكم.	33
131	فمن صلّ بالناس فليخفف، فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة.	34
78	في النفس المؤمنة مائة إبل.	35
84	فهو لما سواها أضيع.	36
40	قال: العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر.	37
24	قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة ونفرنا خُلفا.	38
36	كان رسول الله أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان.	39
101	كنت لك كأبي زرع لأم زرع.	40
160	لا تسألوه لا يجئ فيه بشيء.	41
124	لا يصيبكم ما أصابهم .	42
29	لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا أحد أول منك.	43
90	اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك.	44
42	لن يشاد الدين.	45
159،157	لن يشاد الدين أحد إلا غلبه.	46
26	لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى.	47
84	ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحدانك.	48
77	ما سئلت عن شيء قدم أو أخر إلا قال افعل ولا حرج.	49
100	ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال له: أنت أبا جهل؟ قال: ابن غُلية، قاله سليمان: هكذا قال أنس رضي الله عنه.	50
24	ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت في مقامي.	51
89	مروا أبا بكر فليصلي بالناس.	52
88	من أكل من هذه الشجرة- يريد الثوم- فلا يغشانا في مساجدنا.	53
78	من صام رمضان فأتبعه ستا.	54
85	من كن له ثلاث بنات يؤدبهن، ويرحمهن، ويكفلهن، وجبت له الجنة البتة.	55
80	من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا، غفر له ما تقدم من ذنبه.	56
136،116	هذا يملك هذه الأمة.	57
100	هل أنتم تاركو لي صاحبي.	58
23	وأحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس.	59
78	ورُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة.	60

111،25	وكيف كان قتالكم إياه.	61
86	ووقعنا ركبتاه قبل أن نقعا كفاه.	62
99	يبلغ من هو أوعى له منه.	63
85	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار.	64
31	يدخل أهل الجنة الجنة.	65
141	يكفيك الوجه والكفين.	66

ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال.

المسلسل	القول	الصفحة
1	أعط القوي باريها	64
2	أكلوني البراغيث	149،86،85
3	قول عائشة: إلا جاءت مثل فلق الصباح	161
4	قول أم عطية: أمرنا نبينا ﷺ أن نخرج العواتق، وذوات الخدور، ويعتزلن الحيض المصلى	85
5	قول ابن مسعود: أنت أبا جهل	100
6	قول أنس: إن النبي ﷺ كان إذا غزا قوماً لم يغزو بنا حتى يصبح وينظر.	89
7	البر الكر بستين.	123،104
8	قول عمار لعمر: بعثني أنا وأنت.	117
9	بالغدايا والعشايا.	92
10	قول عائشة: تسألها في كتابها.	118
11	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.	103
12	قول عمر: تعلموا الفرائض والسنة واللحن، كما تتعلمون القرآن.	145
13	قول أنس: حتى توضعوا من عند آخرهم	140،113
14	قول عائشة: ذكروا أزواج النبي ﷺ كنسية رأيتها بأرض الحبشة.	86
15	قول أنس: صلى بنا النبي ﷺ ثم رقى المنبر، فقال في الصلاة والركوع: إني لأراكم من ورائي كما أراكم.	142
16	قول عمر بن الخطاب: صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء.	89
17	ضربت يدها.	100
18	ظهراهما مثل ظهور الترسين.	104
19	قول البراء: فداروا كما هم.	138
20	قول أنس: فصفت واليتيم وراءه.	133
21	قول أبي قتادة: فغضب عمران حتى احمرتا عيناه.	86
22	قول عمر: فما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها، فعقرت حتى ما تقلني رجلاي.	79
23	قال الحسن في الثياب ينسجها المجوس لم ير بها بأساً.	90
24	قول أبي هريرة: قال وأحسبه.	117
25	قول الحسن البصري: كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل.	136

130,91	قول ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة.	26
117	قول عائشة: كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ.	27
103	لا أبا لك.	28
91	لا دريت ولا تليت.	29
101	قول أبي حنيفة: لا ولو رماه بأبا قبيس.	30
47	لكل صارم نبوة، ولكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة.	31
111,81,78	قول عائشة: متى يقيم مقامك رق.	32
79	قول بعض الصحابة: مطرنا من الجمعة إلى الجمعة.	33
133	قول عمر: من أجل التماثيل التي فيها الصور.	34
79	قول نسبه النحاة إلى عمر: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه.	35
78	قول عائشة: نعم النساء.	36
104	هذا جحر ضب خرب.	37
136,116	قول هرقل: هذا يملك هذه الأمة.	38
104,25	هو أشغل من ذات النحيين.	39
84	هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف.	40
84	هو أفلس من ابن المذلق.	41
25,104	هو أكسر من البصل.	42
162	قول البراء: وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلي.	43
79	قول عائشة: ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل.	44
79	قول أنس: وما زلت أحب الدباء من يومئذ.	45

رابعاً: فهرس القوافي.

المسلسل	القافية	القائل	البحر	الصفحة
1	وظباء	الأخطل	الخفيف	54
2	إرهابا	مجهول	البسيط	82
3	بليبيب	بشار، وقيل أبو الأسود الدؤلي	الطويل	63
4	وذا نشب	عمرو بن معدي كرب	البسيط	94
5	النصب	الشافعي	البسيط	10
6	عرقوب	مجهول	البسيط	98
7	رمحاً	عبد الله بن الزعبري	الكامل	90
8	رامح	تميم بن مقبل	البسيط	102،96
9	يمصحا	رؤبة بن العجاج	الرجز	123،96
10	أسدا	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	54
11	الحديدا	عقيبة بن هبيرة	الوافر	98
12	البعيدا	عقيبة بن هبيرة	الوافر	98
13	في رماد	حسان بن ثابت	الوافر	112
14	ولا الحديد	عقيبة بن هبيرة	الوافر	98
15	من لبيد	الشافعي	الوافر	139،93
16	الأسد	الفرزدق	المنسرح	111
17	والوريد	أبو يزيد الطائي	الخفيف	82
18	الأسود	امرؤ القيس	المتقارب	97
19	تنتظر	امرؤ القيس	المتقارب	88
20	أحمرا	ابن الأحمر الباهلي	الطويل	73
21	القطر	ذو الرمة	الطويل	110
22	عمر	جرير	البسيط	94
23	عار	ثابت قطنة	الكامل	135
24	من جار	مجهول	البسيط	129
25	رأس	مجهول	الطويل	152
26	قميصا	أبو الرقعق أحمد بن محمد الأنطاكي	الكامل	128
27	رواجعا	مجهول	الزجر	136،102
28	فاجزعي	النمر بن تولب	الرجز	127
29	الخزف	مجهول	البسيط	151
30	مختلف	عمرو بن امرئ القيس	المنسرح	127
31	الشفوف	ميسون بنت بجدل الكلابية	الوافر	154،95
32	طليق	يزيد بن مفرع الحميري	الطويل	116
33	ولا تملق	رؤبة بن العجاج	الرجز	88

34	ذمولاً	مرار الفقعسي	الوافر	128
35	ذليلاً	مجهول	الكامل	86
36	مهزولاً	أبو تمام	الكامل	63
37	باطلٌ	أبيد	الطويل	161،93
38	أشكُلٌ	جرير	الطويل	95
39	مبذولٌ	مجهول	البسيط	82
40	وفبولٌ	مجهول	الكامل	151
41	تعدل	مجهول	الطويل	128
42	بعسيل	مجهول	الطويل	99
43	السلسل	أبو كبير الهذلي	الكامل	73
44	فتحمل	عبد القيس بن الخفاف	الكامل	99،98
45	ولا حرمٌ	زهير بن أبي سلمى	البسيط	99
46	خصومٌ	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	19
47	ذي الأكم	مجهول	البسيط	49
48	كرام	الفرزدق	الوافر	101
49	نيرانا	مجهول	البسيط	100
50	واللينا	ابن مقبل وقيل للفلاح بن حُبابة	البسيط	92
51	يلحنٌ	الحكم بن عبد الأسد	الكامل	145
52	بثمان	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	102،87
53	أبوان	عمر الجنبى	الطويل	82
54	داعيان	الفرزدق	الوافر	51
55	العينان	رؤبة بن العجاج	الرجز	128
56	غائتاها	أبو نجم العجلي	الرجز	100
57	نلناها	رؤبة بن العجاج	الرجز	83
58	عيناها	ذو الرمة	الرجز	91
59	السعالى	الهذلي	المتقارب	95
60	يعنيني	رجل من بني سلول	الكامل	90
61	النواجيا	مالك بن الريب	الطويل	129،110
62	تماديا	أبو محجن الثقفي	الطويل	103
63	تلاقيا	قيس بن الملوح	الطويل	95
64	وخاليا	مجهول	الطويل	162
65	كماهيا	مجهول	الطويل	33

خامساً: فهرس المصادر والمراجع.

- 1- أبو زكريا الفراء مذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، 1962م.
- 2- الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه (عمدة القاري)، د:محمد عبد القادر هنادي، موقع مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.
- 3- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد الرازي الجصاص(ت370هـ)، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- 4- أساس البلاغة، للزمخشري(ت538هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1985م..
- 5- أسرار العربية، لابن الأنباري(ت328هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.
- 6- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- 7- إصلاح المنطق، لابن السكيت(ت244هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1956م.
- 8- الأصمعيات، لأبي سعيد الأصبغي (ت216هـ)، تحقيق أحمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.
- 9- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ، دار الثقافة بيروت، 1973م.
- 10- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، د:محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2006م.
- 11- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري(ت328هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
- 12- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، دار

- الفكر المعاصر بيروت، لبنان، و دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 1989م.
- 13- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة 1980م.
- 14- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني(ت356هـ)، دار صعب، بيروت، عن طبعة بولاق الأصلية.
- 15- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الثانية 2001م.
- 16- كتاب الأمالي في لغة العرب، لأبي علي الفالي(ت356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة 1978م.
- 17- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت624هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
- 18- الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت562)، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، مؤسسة دار الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى 1988م.
- 19- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، لأبي البركات الأنباري(ت577)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، طبعة 1982م.
- 20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت76هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، طبعة 2000م.
- 21- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق د: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، 1986م.
- 22- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993م.

- 23- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بمشاركة د: زكريا النوتي، د: أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.
- 24- بحوث لغوية، للدكتور: أحمد مطلوب، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 1987م.
- 25- البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير القرشي الدمشقي (ت774)، تحقيق دار أبي حيان القاهرة مصر، دار المنار الطبعة الأولى 2001م.
- 26- بدر الدين العيني وأثره في علم الحديث، تأليف صالح يوسف معتوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- 27- البذور الزاهرة، في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرى، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.
- 28- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م.
- 29- البيان والتبيين، لعمر بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت 1990م.
- 30- تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، 1972م.
- 31- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الهداية، بيروت، 1971م.
- 32- تاريخ أبي الفداء، المسمى المختصر في أخبار البشر، لعقاد الدين أبي الفداء (ت732هـ) تعليق: محمود ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
- 33- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري-دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1993م.

- 34- تاريخ بغداد مدينة السلام، للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.
- 35- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق محب الدين العمري، دار الفكر ، بيروت، 1995م.
- 36- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثانية 1987م.
- 37- التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون ، تونس، 1997م.
- 38- تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي، لعبد الفتاح أبي غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، 1993م.
- 39- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، دار التراث، القاهرة، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، 1972م.
- 40- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق سعيد بن عبد الرحمن القزمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
- 41- تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير (ت774هـ)، تحقيق (د : السيد محمد السيد، د: وجيه محمد أحمد، د: مصطفى فتحي عبد الحكيم، سيد إبراهيم صادق)، دار الحديث، القاهرة، طبعة 2002م .
- 42- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي (ت606هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الثالثة.
- 43- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد عوامة ، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
- 44- تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبي المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، طبعة 2005م.

- 45- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لعبيد الله بن عبد العزيز البكري (ت487هـ)، دار الكتب، بيروت، طبعة أولى، 1926م.
- 46- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت742هـ)، تحقيق عمرو شوكت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004م.
- 47- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت370هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م.
- 48- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي ابن أم قاسم (ت749هـ)، شرح وتحقيق د.: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.
- 49- جامع بيان العلم وفضله، للقرطبي الأندلسي (ت462هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر 1992م.
- 50- جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر ابن جرير الطبري (ت310هـ)، دار الحديث، القاهرة، طبعة 1987م.
- 51- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت671هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985م.
- 52- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد بن أبي الخطاب القرشي (ت170هـ)، دار المسيرة، بيروت، طبعة جديدة منقحة 1978م.
- 53- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.
- 54- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د: محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر للهجرة، الطبعة الأولى، 1982م.
- 55- الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، 1997م.

- 56- الحيوان، للجاحظ(ت255هـ)، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، الطبعة الثانية، 1978م.
- 57- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1030هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1989م.
- 58- الخصائص، لابن جني (ت 392هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.
- 59- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، لعلي باشا مبارك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، طبعة مصورة عن الطبعة الثانية بالقاهرة، 1969م .
- 60- دراسات في كتاب سيبويه، د: خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت.
- 61- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)، رسالة ماجستير للمختار أحمد دير، دار قتيبة، بيروت ،الطبعة الأولى 1991م.
- 62- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني(ت852هـ)،، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- 63- دلائل النبوة ، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت535هـ)، تحقيق محمد محمد الحداد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1989م.
- 64- ديوان امرئ القيس،-امرئ القيس بن الحارث بن عمرو- بيروت لبنان دار صادر للطباعة والنشر تاريخ النشر
- 65- ديوان جرير، المؤلف جرير بن عطية الخطفي (ت114هـ)دار صادر بيروت.
- 66- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر بيروت.
- 67- ديوان ذي الرمة، تقديم وتحقيق د: واضح الصمد دار الجيل بيروت الطبعة الأولى (1997م).
- 68- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتقديم علي حسن فاعور دار الكتب العلمية بيروت

الطبعة الأولى (1988م).

- 69- ديوان عمر بن ابي ربيعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1978م).
- 70- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت.
- 71- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر بيروت.
- 72- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي دار صادر بيروت الطبعة الأولى (2000).
- 73- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري(ت400هـ).
- 74- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف دار المعارف الطبعة الثالثة.
- 75- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد عزت نصر الله المكتبة الثقافية بيروت لبنان.
- 76- الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث الدكتور محمد عيد طبعة 1976 عالم الكتب القاهرة.
- 77- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، للألوسي البغدادي دار الفكر بيروت الطبعة الأولى (1978م).
- 78- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج ابن الجوزي تحقيق محمد بن عبد الله، السعيد بن بسيوني زغلول دار الفكر بيروت لبنان الطبعة الأولى (1987م).
- 79- السنة، للمروزي، تحقيق سالم السلفي مؤسسة الكتب الثقافية بيروت 1408هـ أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي(ت294).
- 80- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت275هـ) تحقيق الدكتور مصطفى محمد حسين الذهبي دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى 1998م.
- 81- سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا مكتبة دار الباز بمكة طبعة 1994م أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458).
- 82- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (ت748هـ) مؤسسة بيروت الرساة تحقيق

شعيب الارنؤوط الطبعة الحادية عشر 2001م.

- 83- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت1089) منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت لبنان.
- 84- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي(ت385هـ) تحقيق محمد الرشح هاشم دار الجيل بيروت الطبعة الأولى 1996م.
- 85- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني دار احياء الكتب العربية.
- 86- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة عشر 1964م المكتبة التجارية الكبرى مصر.
- 87- شرح ديوان جرير، لمحمد اسماعيل الصاوي الشركة اللبنانية للكتاب.
- 88- شرح الرضي على الكافية، لمحمد بن الحسن الرضي الإسترابادي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، 1973م.
- 89- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبن هشام الأنصاري (ت761هـ).
- 90- شرح شواهد المغني، للسيوطي(ت911) تعليق الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان.
- 91- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1963م.
- 92- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.: عبد المنعم احمد هريدي دار المأمون للتراث.
- 93- شرح المفصل، ليعيش بن يعيش النحوي(ت643) عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبى القاهرة.
- 94- شرح المكودي على الفية ابن مالك في النحو، للمكودي الطبعة الاولى المطبعة العلمية 1317هـ.

- 95- **شعب الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
- 96- **شعر عبد الله الزبيري**، د: يحيى الحبوري مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية (1981م).
- 97- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك جمال الدين بن محمد عبد الله الطائي النحوي تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي دار الكتب العلمية بيروت 1996م.
- 98- **الصاحبي بن الحسن**، احمد بن فارس بن زكريا (ت395) تحقيق السيد احمد صقر مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه القاهرة.
- 99- **الصاحح في اللغة والعلوم**، نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1975م.
- 100- **صحيح البخاري**، تحقيق محمود بن الجميل مكتبة الصفا بالقاهرة أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت256) الطبعة الأولى 2003م.
- 101- **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261).
- 102- **صحيح مسلم**، بشرح النووي تحقيق عصام الصبابطي حازم محمد عماد عامر دار الحديث بالقاهرة الطبعة الرابعة 2001م.
- 103- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة -بيروت-لبنان.
- 104- **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي(ت526هـ)، تحقيق: د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة السعودية، الرياض، 1999م.
- 105- **طبقات الشافعية**، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي (ت851هـ)، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه د: الحافظ عبد العليم خان، رتب

- فهارسه د: عبد الله أنيس الطباع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- 106- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت771هـ)، تحقيق (محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلوي)، دار إحياء الكتب العربية، سنة النشر 1900م.
- 107- طبقات الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي البصري (ت232هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 1980م.
- 108- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق أبي الفضل إبراهيم دار المعارف، مصر ، الطبعة الثانية، 1984م.
- 109- العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي (ت748هـ)، حققه وضبطه: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1900م.
- 110- العربية لغة العلوم والتنمية، عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، 1986م.
- 111- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، تحقيق د: محمد التوبخي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- 112- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت456هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الرابعة، 1972م.
- 113- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (ت855هـ)، دار إحياء الكتب العربي، بيروت، لبنان.
- 114- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.
- 115- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري (ت833هـ)، عني بنشره ج.براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1982م.
- 116- غريب الحديث ، لابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.

- 117- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للامام الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، عن الطبعة التي حقق أصلها الشيخ عبد العزيز بن باز، قام بتصحيحها ومراجعتها محمد شحادة ابراهيم، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، عادل عبد الباسط محمد، دار المنار، القاهرة، الطبعة الاولى، 1999م.
- 118- فتح القدير، لمحمد بن علي الشوكاني(ت1250هـ)، دار الخير، دمشق، الطبعة الاولى، 1991م.
- 119- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، لمحمد بن علي بن طباطبا(ت322هـ)، دار صادر، بيروت، طبعة 1900م .
- 120- الفهرست، للنديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق، تحقيق رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 1988م.
- 121- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاکر الکتبي(ت764هـ)، تحقيق د: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1973م.
- 122- القاموس المحيط ، للفيروزابادي، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الأولى .
- 123- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، د: محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى، 1999م .
- 124- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي(ت1332هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- 125- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، لسعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997م.
- 126- الكامل في التاريخ، تأليف الشيخ العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير(ت606هـ)، دار صادر، بيروت، طبعة 1979م.
- 127- الكتاب، لسيبويه(ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،

القاهرة، الطبعة الثانية، 1982م.

128- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري(ت538هـ)، شرحه وضبطه وراجعته: يوسف الحماوي، مكتبة مصر، سعيد السحار، الفجالة.

129- الكشاف المبين على مناهج المحدثين، للدكتور أحمد أبو حلبية، الطبعة الثالثة، 1999م.

130- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للشيخ إسماعيل محمد العجلوني (ت1162هـ)، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة 2001م

131- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، للمولى مصطفى بن عبد الله القسطنطي الرومي الحنفي (ت1067هـ) دار الفكر بيروت طبعة 1990م .

132- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، 1997م.

133- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي(ت1061هـ)، حققه وضبط نصه جبرائيل سليمان جبور، الناشر محمد أمين دمج وشركاه، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م .

134- لسان العرب، لابن منظور(ت711هـ) ، دار صادر بيروت.

135- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1971م.

136- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(ت291هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة ، 1980م.

137- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، 1983م.

138- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو

- الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
- 139- مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي، لأحمد قَبَّش، دار الرشيد، دمشق، الطبعة الثالثة، 1985م.
- 140- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج تصحيح وترتيب وليم بن لورد البروس، دار الأمان الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م .
- 141- المحيط في اللغة، للمصاحب إسماعيل بن عباد (ت385هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
- 142- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1968م.
- 143- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لعبد الله بن أحمد النسفي (ت537هـ)، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.
- 144- مدخل إلى علم النحو وقواعد العربية، محمود أحمد الدراويش، مؤسسة زهران للخدمات، عمان، الطبعة الأولى، 1999م.
- 145- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي، طبعة 2002م.
- 146- المدهش، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق حامد أحمد الطاهر البسيوني، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
- 147- المذكر والمؤنث، للفراء، تحقيق رمضان عبد التواب، طبعة دار التراث، القاهرة، 1975م.
- 148- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تأليف الإمام أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي سليمان اليافعي اليمني المكي (ت768هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية 1993م .
- 149- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، 1955م .
- 150- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه : (محمد أحمد جاد المولى، علي محمد

البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار الفكر.

151- **المستدرک علی الصحیحین**، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.

152- **مسند أحمد**، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ)، دار النشر، مؤسسة قريظة، مصر.

153- **مصادر اللغة**، د: عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الطبعة الثانية، 1982م.

154- **مصطلحات ليست كوفية**، للزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1988م.

155- **مصنف ابن أبي شيبة**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت235هـ)، تحقيق كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

156- **مصنف عبد الرازق**، لأبي بكر عبد الرازق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1983م.

157- **المصنوع**، لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الرابعة، سنة النشر 1988م.

158- **معالم التنزيل**، كتاب تفسير لأبي محمد بن مسعود الفراء البغوي (ت516هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.

159- **معاني القرآن**، للفراء (ت352هـ)، تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب.

160- **معجم الأدباء في عشرين جزءاً**، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة منقحة ومصححة وفيها زيادات، 1980م.

161- **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م**، كامل سلمان الجبوري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2003م.

162- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي (ت626هـ)، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م .

163- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، 1983م .

164- معني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأتصاري(ت761هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة 1987م.

165- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت626هـ)، يحتوي على علوم الصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والاستدلال والعروض والقافية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، نبيل محمود الحلبي وشركاه، حلفاء، الطبعة الثانية 1990م.

166- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري (ت538هـ) وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

167- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني(ت855هـ)، دار صادر، بيروت.

168- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1994م، الطبعة الثانية، 1979م.

169- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي(ت597هـ)، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

170- من قضايا اللغة والنحو في كتاب النشر لابن الجزري، د: فؤاد أحمد الخطاب، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989م .

171- منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، للدكتور محمد عبد المطلب البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 1990م.

172- الموطأ، للإمام مالك بن أنس(ت179)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، الطبعة

الأولى، 2001م .

173- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، لأبي عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المزرباني(ت384هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965م .

174- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي(ت874هـ)، قدم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

175- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري(ت577هـ)، تحقيق:الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1985م.

176- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني(ت1041هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م .

177- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير(ت606هـ)، تحقيق: (طاهر الزاوي، محمود الطناحي)، دار إحياء الكتب العربية.

178- هدي الساري، مقدمة فتح الباري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق عبد العزيز بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999م.

179- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي(ت1339هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م .

180- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.

181- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان(ت681هـ)، حققه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م.

سادساً: فهرس الموضوعات

أ- ط	المقدمة
1	التمهيد
2	الإمام البخاري
6	كتاب صحيح البخاري
9	الإمام بدر الدين العيني
17	كتاب عمدة القاري
20	الفصل الأول: مصادر العيني في كتاب عمدة القاري
23	المبحث الأول: علماء اللغة
39	المبحث الثاني: المصادر
50	الفصل الثاني: شواهد النحوية
51	المبحث الأول: مصادر الاستشهاد في النحو العربي
51	أولاً: القرآن الكريم.
52	ثانياً: الحديث النبوي.
61	ثالثاً: الشعر.
64	رابعاً: النثر.
65	المبحث الثاني: الشواهد النحوية عند العيني في عمدة القاري
65	أولاً: القرآن الكريم .
77	ثانياً: الحديث النبوي.
93	ثالثاً: الشعر.
103	رابعاً: النثر.
107	الفصل الثالث: الأصول النحوية عند العيني
108	المبحث الأول: السماع
114	المبحث الثاني: القياس
119	المبحث الثالث: التعليل
126	المبحث الرابع: التأويل
135	الفصل الرابع: مذهبه النحوي
138	المبحث الأول: آراؤه النحوية

144	المبحث الثاني: مصطلحاته النحوية
159	المبحث الثالث: إعرابه
165	الخاتمة
165	أولاً: نتائج البحث
168	ثانياً: التوصيات
169	الفهارس الفنية
170	أولاً: فهرس آيات القرآن الكريم
177	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
180	ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال
182	رابعاً: فهرس القوافي
184	خامساً: المصادر والمراجع
200	سادساً: فهرس الموضوعات

ABSTRACT

The nation has received a fleshy heritage that remained a witness to a proud, established civilization that has a fragrance of high-class literature, and there is no doubt that the situation of political and military weakness suffered by the nation in its recent ages, leaving dark shadows on the scientific and cultural heritage, and this imposes the nation to rise up from this setback to leave behind the dust of its heritage and renew feelings of blood to survive. And the book (Omdat Al-Qari is one of the books of scientific heritage that our Arabic library has, and where the author collected information from Sahih Al-Bukhari)

Arts, sciences, anecdotes and jokes are not collected adequately, the author, (Imam Badr Al-Din Al-Aini) from Sahih Al-Bukhari explained adequately, and has taken many boats in his craft, and grammar was one of these boats. As Al-Aini is a well-known grammarian, he authorized his book in the age of matured science and knowledge, and arena was full of symposiums and reasoning.

The researcher resolved to show Al-Aini's grammatical method in Omdat Al-Qari, and the scarcity of grammar studies relating to Al-Ahadeeth Al-Nabawia pushed the researcher to trace such a study, and to open the door for students and researchers to discover more of Al-Aini's fortune, and the elucidation of his culture as possible.

This researcher has addressed Al-Aini sources, evidences and his grammatical seeds, and then concluded his approach Grammar with some results and recommendations.

And I hope that Allah will accept my work, and that makes it a building block in the construction and a step in the advancement of the Arabic language. Allah bless to both the way and is quite beautiful enough.